قاسيون

العدد 612
الاثنين 22 تموز 2013
24 صفحة الثمن (25) ل.س
WWW.KASSIOUN.ORG
ناطقة باسم
حزب الإرادة الشعبية

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ص. ب (٣٥٠٣٣) تلفاكس (٠٠٩٦٣١١٣١٢٠٥٩٨+) أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

استعادة دور الدولة اقتصادياً.. إنما تحت النار!

استطاع المواطن السوري البسيط في الشارع، على مدار الأيام العشرة الماضية، أن يدرك حجم التحايل في موضوعتي سعر صرف العملات الأجنبية- وتحديداً الدولار، وارتفاعات أسعار السلع الاستهلاكية، بملاحظته انخفاض الأولى دون انخفاض الثانية مباشرة، من خلال بضعة إجراءات اتخذتها الحكومة وبعض أجهزة الدولة، والتي تبين أن ذلك برمته ليس قدراً لا راد له، في سياق انفتاح الجبهة الاقتصادية في الصراع داخل سورية وعليها على مصراعيه، مضافاً على الجبهات الأخرى.

فمع الإغراق المعاكس في سوق العملات للدولار وزيادة الطلب على العملة المحلية التي اضطر إليها المصرف المركزي بعمليات البيع وما رافقها من تخلٍ من جانب المواطنين عن «الورقة الخضراء خشية تدهورها أكثر» ظهر أن للسلوك والإجراءات، وتحديد أسعار السلع وفتح منافذ جديدة للبيع، فعلاً حقيقياً في التأثير على الأسعار، وهو ما ينبغي أن يتحول إلى استراتيجية قائمة ومستمرة تحت عنوان عريض اسمه استعادة الدور الاقتصادي للدولة، لو تحت نار الاستعصاءات الظاهرة سياسياً وعسكرياً وأمنياً القائمة حالياً.

وقد أسهمت هذه التطورات- الموضوعية أساساً- في تعرية وإفلاس جانب آخر من «حرب الشماعات» التي تعتمدها قوى الفساد الكبير المتنفذة والمحمية في البلاد تغطيةً على نهبها وتلاعبها وتعليقه على كاهل من يقف فكرياً وسياسياً وبرنامجياً وممارسة في وجهها، كمعارضة وطنية بالداخل ممثلة بخط وقيادات حزب الإرادة الشعبية والجبهة الشعبية للتغيير والتحرير بمن فيهم النائب الاقتصادي حالياً.

وفي هذا السياق، وإذا كان من شأن الجبهة الاقتصادية أن تعيد تعميق وتصويب الفرز الاجتماعي السياسي- الوهمي إلى حد كبير حالياً- باتجاهه الوطني والطبقي السليم لنقل الصراع إلى إحداثيات جديدة نوعياً، وإذا كان استعار هذه الجبهة يستدعي قيام حكومة حرب بصلاحيات وتركيبة وذهنية وبيان جديد، فقد بدأ يتضح للعامة حقيقة بعض الأشياء وزيف بعض الأشياء الأخرى من المقولات والشماعات المتداولة ومن بينها أنه في الحقيقة لا يوجد «فريق اقتصادي حالي» بل استمرار لسياسات فريق اقتصادي ليبرالي سابق بقوة العطالة وتنفذ قوى الفساد الكبير والانفتاح على الغرب المسؤول عن استمرار تفجر الأوضاع السياسية والميدانية بتدخله غير المباشر. وعن أي فريق اقتصادي حالي منسجم مع ذاته وسياساته المفترضة يمكن الحديث اليوم إن كانت اللجنة الاقتصادية الحكومية تضم في عضويتها «خلطة متعددة» في التوجهات الفكرية والسياسية والاقتصادية (شيوعي وبعثيين وليبراليين)؟! وفي الحقيقة بدأ يتضح أكثر فأكثر أن العامل الأساسي في التلاعب بأسعار الصرف هو سلوك المضاربين الإقليميين والمحليين والصيارفة الكبار وأجرائهم المستفيدين من تراخي السياسات النقدية لدى المصرف المركزي وبقائها خارج أية مساءلة حكومية أو شعبية! وفي الحقيقة تبين أن العامل الأساسي في ارتفاعات الأسعار هي النقطة السابقة مترافقة مع الاحتكار والمضاربة إلى جانب الحصار الخارجي وارتفاع كلف النقل والوضع الميداني، ولم يعد يجدي المتشددين، الذين تتلطى خلفهم قوى الفساد، الحديث المتاجر بدماء السوريين وفي مقدمتهم أبناء الجيش العربي السوري، عن «مؤامرة كونية» على سورية ولكنها عندما تأتي للاقتصاد والمعيشة تتوقف ليصبح المسؤول عنها «النائب الاقتصادي الشرير والشيطاني»! وعليه بدأ يتضح زيف الادعاءات بأن النائب ذاته كان يطلق الوعود قبل انضمامه للحكومة ثم نكث بها بعد ذلك، علماً بأن كل ما كان يجري الحديث به هو برنامج وتحليل مشروط بعوامل محددة جاءت تطورات الحياة لتثبت صوابية التحذيرات من عدم تلبيتها أو الالتفات إليها!

إن استعادة دور الدولة الحيوي والذكي في الاقتصاد والمعيشة والنقد اليوم هي جبهة رئيسية تجري تحت نيران الجبهات الأخرى وهي محدد أساسي لمستقبل سيادة واستقلال سورية ووحدة شعبها.



● ريف اللاذقية - مواقع إلكترونية

◄ عليكم الاختيار: «دعوا الأغنياء..» أم «دعوا الفقراء..»؟! 6

◄ القامشلي... جوع وتحسّر على كأس ماء بارد! 9

◄ أصناف رديئة ومتلفة للأعصاب من السجائر تغزو الأسواق 10

◄ بين أزمة اليوم وأزمة الثمانينيات.. أين نتجه؟ 12

بمكيالين

فصل العاملين.. وعودة المفصولين

لا يمر أسبوع إلا ونسمع في وسائل الإعلام بأن السيد رئيس مجلس الوزراء أصدر قراراً «بالسرعة الكلية» بفصل العشرات من العاملين في الدولة لأسباب تمس النزاهة وسوء المحافظة على الأملاك العامة وغيرها، أي «الفساد».

وغالبية المفصولين إن لم نقل كلهم، هم من العاملين في الحلقات الدنيا ومن العاملين الصغار، بينما الفاسدون الكبار المرتبطون بالدوائر المتنفذة، والذين فاحت رائحة فسادهم في كل أنحاء الوطن، وهناك بحقهم تقارير وقرارات من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ومن الرقابة الداخلية في أماكن عملهم، ومنهم من كانوا من المتسببين في انفجار الأزمة الوطنية، ما زالوا يسرحون ويمرحون في أماكن عملهم، ومن أزيح منهم عن منصبه بقي يمارس نفوذه بطرق عدة، ولم يُحاسب أحد منهم حتى الآن.

ومن جهة أخرى، فهناك المئات والآلاف ممن حُرموا من عملهم وجرى طردهم أو فصلهم بموجب المادة «١٣٧» من القانون الأساسي للعاملين في الدولة قبل تعديلها وبعده، وحصلوا على حكم قضائي ببراءتهم وعودتهم إلى العمل وإعادة حقوقهم إليهم، وما زالت هذه الأحكام لم تنفذ لأنها بحاجة إلى موافقة رئاسة مجلس الوزراء، وتمضي عليها أشهرٍ وسنون ولا يحصلون عليها، علماً بأن أسباب فصل غالبيتهم ربما، تعود لأسباب كيدية أو بناءً على قرارت غير قانونية من «الجهات المعنية»، ليستمر بالمحصلة التجني على المواطنين والكيل بمكيالين، دون إعادة الحقوق لأصحابها والأمور لنصابها، كما ينبغي.

الخارجية الروسية: لافروف يلتقي جميل لبحث الوضع في سورية



يلتقي وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف يوم الاثنين ٢٢ يوليو/ تموز في موسكو نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية قدري جميل.

وأعلنت وزارة الخارجية الروسية يوم الجمعة أن اللقاء المرتقب بين لافروف وجميل سيركز على الوضع حول سورية وآفاق عقد المؤتمر الدولي الخاص بتسوية الأزمة السورية.

● المصدر: «إيتار تاس»

نقاط على الحروف..!

إن الاقتصاد والمعيشة والنقد اليوم هي جبهة رئيسية في المعركة الأساسية المتمثلة بضرورة الذهاب للحل السياسي وإلقاء السلاح أولاً، وهذه الجبهة تشمل استكمال البنية القانونية والتشريعية الاقتصادية والنقدية ومحاسبة وتغيير الأجهزة والإدارات المعنية بشكل متوائم، واستعادة الدولة لحلقة توزيع السلع الأساسية واستكمال تفعيل دور المؤسسات الاستهلاكية بما فيها التابعة لدوائر الدولة، وتصحيح الخطأ التاريخي الذي أبعد الدولة عن تجارة الجملة (أسواق الهال)، وتحديداً للسلع ذات الاستهلاك الشعبي الواسع من خضار وفاكهة ولحوم، وتركها بيد حفنات من التجار لتصبح إحدى أدوات تجويع الناس وليصبح هؤلاء مسيطرين عملياً على الريف والبرجوازية الصغيرة في المدن أي يمتلكون ثروة وسلطة على نصف البلد.

بصراحة



خطوه متأخرة .. ولكن ضرورية

◄ محمد عادل اللحام

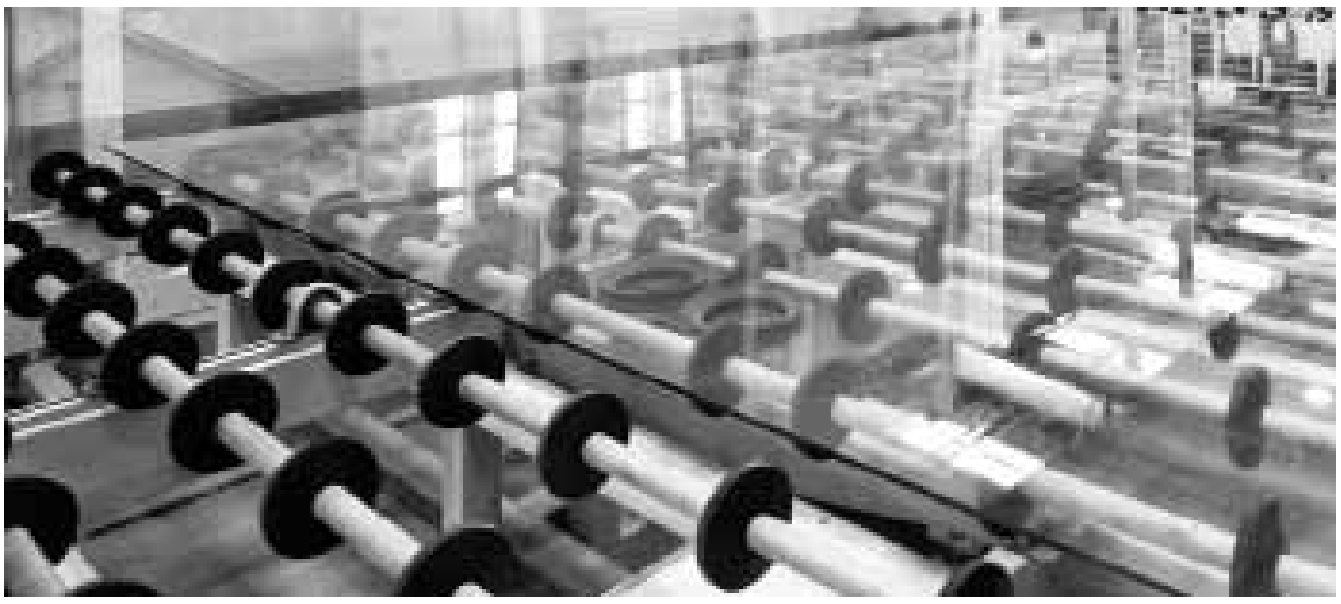
في الأزمات الخطرة التي تهدد الدول والشعوب بمصيرها جراء العدوان عليها، يجري إعلان الاستنفار إلى حدوده القصوى اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً من أجل مواجهة الأزمة، وخاصة البنية التحتية ومنها المنشآت الاقتصادية التي في استمرار عملها تتأمن مقومات الصمود والمقاومة لمواجهة العدوان والأزمة، وتجارب الشعوب بهذا الخصوص كثيرة يأتي في مقدمتها ما تم اتخاذه من إجراءات في الحرب العالمية الثانية أثناء الهجوم النازي على الدولة السوفييتية حيث جرى نقل أغلب المعامل إلى مناطق آمنة تؤمن استمرارية الإنتاج فيها لتدعم خط الجبهة المقاتلة المتصدية للعدوان وهذا الإجراء الكبير كان له دور عظيم في تأمين متطلبات الشعب والجيش معاً طوال فترة الحرب حتى تحقق دحر العدوان والانتصار الذي آمن وحدة البلاد، والانتصار على العدو النازي، الذي أعاد ترتيب التوازنات، والنفوذ على الصعيد العالمي و خلص البشرية من الوحش الهائج.

في التجربة السورية مع الأزمة لم تكن الإجراءات باتجاه تأمين البنية التحتية كافية، خاصة المعامل والسكك والمطاحن والمطارات، وغيرها من المنشآت التي لها أهمية استراتيجية على صعيد تأمين مستلزمات المعركة الدائرة رحاها، التي أصابت بنيرانها البشر والحجر والشجر مما أضعف الإمكانات حيث أظهرت الأزمة الفجوات الكبيرة في بنية الدولة وأجهزتها المختلفة التي من المفترض أن تكون مهيأة لكل الظروف الطارئة، وأن يكون هناك حسابات دقيقة لما ستتطور إليه الأزمة، خاصة وأن العدو الخارجي قد أظهر موقفه المعادي مبكراً، منذ اللحظة الأولى للأزمة، وأنه سيستمر في دعمه حتى تحقيق أهدافه المعلنة في تقسيم الوطن أرضاً وشعباً حيث تطلب هذا الرد عليه ليس بالوسائل العسكرية فقط مع ضرورتها بل بإجراءات على الأرض مكملة وداعمة للعمل العسكري من خلال تأمين استمرار الإنتاج في الظروف الجديدة، وهذا ما لم يجر بالسرعة والهمة الكافيتين مما أكسب العدو الخارجي وأدواته الداخلية ميزات هامة استغلت في تضييق الحصار على شعبنا المترافق مع الحصار الخارجي المضروب بقرار من الغرب الاستعماري والإمبريالية الامريكية.

القرار الذي اتخذته وزارة الصناعة بالسماح للقطاع الخاص بنقل معامله إلى المناطق الآمنة مؤخراً هو قرار ضروري وهام وهو في مصلحة الاقتصاد الوطني والإنتاج الوطني والعمال العاطلين عن العمل بسبب الأحداث ولكن الهام أيضاً هو أن يكون هناك إجراء مماثل يشمل معامل القطاع العام الواقعة في بعض المناطق الساخنة، التي لها أهمية خاصة مثل معامل الأدوية حيث تأخر القرار كثيراً في عملية نقلها كمعمل تاميكو للأدوية الذي كان في الإمكان حمايته عبر نقله إلى مكان آخر أكثر أمناً ليعاود الإنتاج لمواد في غاية الأهمية للمواطنين.

إن اتخاذ القرار بنقل المعمل الذي طالب به العمال منذ بداية الأحداث جاء متأخراً بسبب حجج كثيرة ما أنزل الله بها من سلطان والدليل على ذلك هو القرار المتخذ بنقل المعمل مؤخراً مع أن الظروف سابقاً كانت أفضل ولو تمت العملية لوفرت الإدارة ومن بحكمها ملايين الليرات السورية على الشركة.

عمال النفط والصناعات المعدنية يطالبون بالزيادة



◄ ريم علي

طالب العاملون في الصناعات النفطية والمعدنية بتشميلهم بالزيادة الأخيرة، وضرورة العمل والإسراع مع وزارة العمل من أجل شمول العاملين في القطاع الخاص لزيادة الرواتب والأجور أسوة بالعاملين بالدولة وتضمين هذه الزيادة بالرواتب التأمينية.

وأكد أيهم جرادة رئيس مكتب النقابة على أحقية مطلب العمال، لأن أهمية تشميل عمال القطاع الخاص في هذه الزيادة يأتي من غلاء المعيشة والمضاربات والاحتكار والمتاجرة بلقمة عيش المواطن، ونظراً لصدور المرسوم /٣٨/ و/٣٩/ القاضين بزيادة الرواتب والأجور للعاملين في الدولة، ونظراً للظروف الصعبة التي يعيشها العاملون في الشركات الخاصة من (تسريح أو تخفيض رواتب نتيجة الإقفال أو التوقف وغيره). بدورهم طالب عمال النفط التابعون لنقابة عمال النفط بدمشق بصرف الزيادة التي نص عليها المرسوم /٣٨/ وتشميل العمالة المتعاقدة مع شركة الفرات للنفط بهذه الزيادة كاملة، مؤكدين أن حصول فئة من العاملين على زيادة السيد الرئيس دون فئة أخرى، وكلاهما تحت مظلة وإشراف رب عمل واحد يخلق بشكل أكيد خللاً كبيراً في التوازن لدى هؤلاء العاملين، ولاسيما أنهم يعملون ضمن بيئة عمل واحدة وبالظروف الصعبة ذاتها.

علي مرعي رئيس مكتب نقابة عمال النفط بدمشق المنحاز للعمال وحقوقهم أكد أن العمال المتعاقدين مع شركة الفرات للنفط وبموجب العقود المبرمة معهم لا يخضعون فقط لقانون العمل رقم ٢٠١٠/١٧ الذي حل محل القانون رقم ١٩٥٩/٩١، وإنما يخضعون أيضا لسياسة العمل المتبعة والنافذة في شركة الفرات للنفط، والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من عقودهم المبرمة مع شركة الفرات للنفط، مشيراً أن هذه السياسة التي تنظم وتحكم العلاقة بين العاملين والشركة قد أصبحت سارية من تاريخ إقرارها من مجلس الإدارة، وإصداره من العضوين المنتدبين (إدارة شركة الفرات للنفط)، وإيداعه لدى وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل في حينه أصولا .

ومن باب قطع الشك باليقين قال مرعي: إن المادة رقم /٤٧/ من سياسة العاملين في الشركة قد نصت على ما يلي: «يسري على العاملين بالشركة الزيادات اللتي تطرأ على أجور العاملين في الدولة وفق النصوص التشريعية الصادرة بهذا الشأن».

كما نصت المادة /٢٢/ من دليل العاملين لعام ٢٠١١ المعدلة بعد صدور قانون العمل ١٧ لعام ٢٠١٠ والمعتمد من أعضاء مجلس إدارة شركة الفرات للنفط بالقرار رقم ٢٠١١/٩ تاريخ ٢٠١١/٧/٢٦ على ما يلي: «يمنح العاملون المتقاعدون كافة الزيادات التي تطرأ على أجور العاملين في الدولة، والتي تصدر بموجب مراسيم تشريعية، وذلك بعد اعتمادها من مجلس الإدارة» .

وختم مرعي تصريحه لـ«قاسيون» قائلاً: «إنه وبموجب أحكام المادة السادسة الفقرة ب من قانون العمل رقم ١٧ لعام ٢٠١٠ التي نصت على ما يلي: «يستمر العمل بأي مزايا أو شروط أفضل لمصلحة العامل تكون مقررة أو تقرر في عقود العمل الفردية أو اتفاقات العمال الجماعية أو الأنظمة الداخلية للعمل أو غيرها من لوائح المنشأة أو بمقتضى العرف، والعادة أو إجبار رب العمل الالتزام بالأنظمة الداخلية للعمل المعتمدة من وزارة العمل».

■■

بين الصرف والإعادة ضاعت حقوق العمال!

◄ ياسر حاج حسين

إن صرف العاملين في الدولة تعتمد فيها اللجنة المختصة على ثلاثة معايير لاقتراح الصرف من الخدمة وهي: وجود تقرير من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، أو من الجهاز المركزي للرقابة المالية يوصي بصرف العامل من الخدمة، أو صدور حكم قضائي مكتسب الدرجة القطعية بإدانة العامل، ومؤخرا أضيف إلى هذه المعايير معياراً رابعاً وهو ثبوت تورط العامل بالأعمال الإرهابية التي تقوم بها المجموعات الإرهابية المسلحة.



الغريب في عملية الصرف والإعادة أن العامل لا يسمح له بالتدخل أو معرفة ما يجري إلا بعد صدور القرار، من هنا تأتي معظم قرارات الصرف مجحفة بحق العمال ودون تبيان أسباب الفصل باستثناء «كليشة» حسب المادة ١٣٧ التي أصبحت عدواً للعمال.

د .وائل الحلقي رئيس مجلس الوزراء أصدر تعميماً تضمن السماح بإعادة العاملين المصروفين من الخدمة أو المستقيلين أو من في حكمهم أو المسرحين صحياً – الذين تتم الموافقة على إعادتهم إلى العمل – وكذلك المصروفين من الخدمة الذين يسمح بجواز إعادة استخدامهم إلى الجهة العامة التي كانوا يعملون لديها، وفي حال تعذر ذلك يعاودن إلى جهة أخرى تتبع إلى ذات الوزارة متى كانت تلك الجهة بحاجة لخدماتهم ومتى توافرت فيهم شروط إشغال الوظيفة المعادين إليها.

وحسب التعميم بيَّنت الرئاسة أنه جاء استناداً إلى القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته، وذلك بإجازة إعادة المستقيل والمعتبر بحكم مستقيل والمسرح صحياً، كما أجاز إعادة استخدام من صرف من الخدمة، وقد اتضح بالتطبيق العملي في معرض تأشير صكوك الإعادة تعذر الإعادة أحياناً إلى ذاتها الجهة العامة.

النقطة الأغرب أنه وفي توقيت التعميم السابق نفسه أصدر رئيس مجلس الوزراء، د. وائل الحلقي قرارات تقضي بصرف ١٤٠ عاملاً من العاملين في مختلف الوزارات والجهات الحكومية، وذلك ضمن الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمحاربة «الفساد المالي والإداري». وكما هي العادة لم يتضمن القرار، كما القرارات السابقة أية تفاصيل إضافية عن أسباب الصرف أو توضيحات حول طبيعة تهم الفساد الموجهة إليهم.

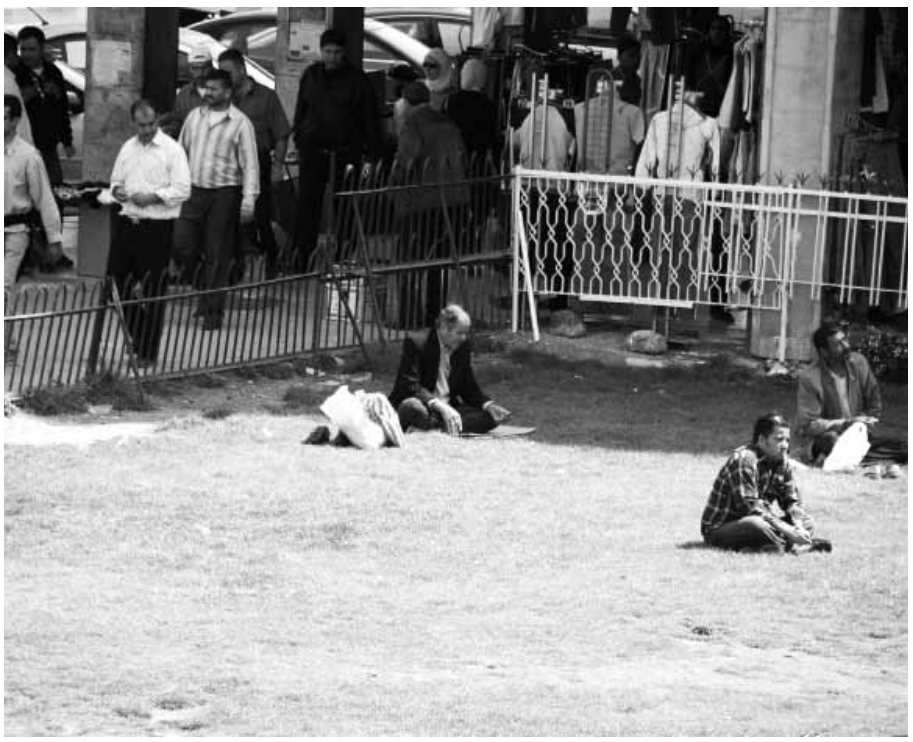
وبذلك تكون رئاسة المجلس قد أصدرت عدة قرارات تقصي بفصل مئات العاملين في الدولة من الخدمة، ضمن إجراءات مكافحة الفساد، دون توضيح الأسباب.

والسؤال هو: ما الجهة التي تحكم بالصرف، وفي الوقت ذاته بالإعادة في ظل الفساد المستشري بجهاز الدولة؟!.

■■

قراءة نقدية نقابية لقانون العمل رقم /١٧/ (٢ – ٣)

بعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام على صدور قانون العمل رقم /١٧/ لعام ٢٠١٠ الخاص بعمال القطاع الخاص، ولعدم التزام أصحاب العمل حتى تاريخه العمل بموجبه في غالبية المواد المتعلقة بحقوق ومكتسبات العمال، وعدم متابعة وزارة العمل لتطبيق مواده وأحكامه، ونظراً للإصلاحات التي يشهدها الوطن وثورة التشريعات، والقوانين والمراسيم الصادرة التي تهم المواطن في مختلف المجالات.



وحيث أن هذا القانون على ما ذكر في الأسباب الموجبة لإصداره كان بهدف خلق توازن وعدالة في علاقات العمل فيما بين أصحاب العمل والعمال وباعتبار أن المطلوب من ذلك لم يتحقق من الناحية العملية، بحيث ثبت على أرض الواقع عدم رضى طرفي علاقة العمل على هذا القانون، وتحفظ كل منهما عليه للأسباب التي بينها خلال الفترة السابقة، وحيث أنه توجد حالياً رغبة حقيقية من القيادة والحكومة ممثلة بوزارة العمل وقيادة المنظمة النقابية وأصحاب العمل ممثلين بغرف التجارة والصناعة والسياحة للسعي لتعديل هذا القانون، فإننا في مكتب نقابة عمال الخدمات والسياحة وباعتبارنا من النقابات التي لديها احتكاك مباشر وعمل يومي، ومعاناة مستمرة من أحكام هذا القانون ومع تأكيدنا قبل كل شيء بأن أي توجه لتطوير أي قانون أو تحديثه يجب أن تتوفر فيه ركيزتان أساسيتان:

الأولى : هي المحافظة على الحقوق المكتسبة للعمال

الثانية : إضافة مزايا و حقوق جديدة

وباعتبار أن القوانين وضعت لخدمة البشر وقوننة علاقاتهم، وهذا ما لم يتحقق في قانون العمل الحالي، وبما أن الرجوع عن الخطأ خير من الاستمرار فيه، وبعد التدقيق في مواد وأحكام قانون العمل، فإننا نبين أدناه المواد التي تحتاج إلى تعديل أو إلغاء باعتبارها كانت من المواد التي أضرت بحقوق ومكتسبات العاملين في القطاع الخاص، وذلك من خلال تبني القانون بشكل واضح مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين» في عقود العمل المبرمة بين طرفي العلاقة العمالية والذي أضر كثيراً بالعامل باعتباره الطرف الأضعف، بحيث تم إلغاء العمل نهائياً بالمرسوم التشريعي رقم /٤٩/ لعام ١٩٦٢ الذي كان يحدد أسس تسريح العمال، وأن هذا الاعتماد والإلغاء كان بإصرار ومطالبة أصحاب العمل، وتبني وزارة العمل له بحجة تشجيع الاستثمار، وإيجاد فرص عمل جديدة بحيث شرع القانون لأصحاب العمل تسريح العمال لقاء تعويضات لا تحصل إلا بعد إقامة العامل لدعوى اعتراض على التسريح أمام محكمة بداية عمالية يستغرق النظر فيها سنين عديدة تزيد في الأضرار بالعامل المسرح، وذلك بسبب عدم وضوح النص في إحداث المحكمة وأسس عملها، ووظيفتها باعتبار عدم صدور أي تعليمات تنفيذية بشأن عملها.

إن هذا القانون وللأسف الشديد ومنذ تاريخ إصداره، و نشره في الجريدة الرسمية، وحتى تاريخه بقي معطلاً بالمطلق، ولم يتم العمل بموجبه من الغالبية العظمى من أصحاب العمل وإدارات المنشآت، وذلك لقصور هذا القانون من جهة، ولتقصير وزارة العمل في متابعة تنفيذه في الوقت الذي بذلت فيه هذه الوزارة جهوداً استثنائية، وجبارة في السعي لإصدار هذا القانون بالشكل الذي اختارته بينما تجاهلت كلياً إيجاد الوسائل اللازمة لتنفيذ وتطبيق أحكامه بحيث لم تعمل أو تسعى لتأمين مستلزمات، ووسائل تطبيق هذا القانون من كادر بشري تفتيشي مؤهل، وإيجاد الأرضية اللازمة ولم تضع الأسس الموضوعية للعمل على تنفيذ أحكام هذا القانون وفق شفافية واضحة وصريحة، بل كانت هذه الوزارة وإداريوها يستغلون بشكل واضح ارتفاع قيمة الغرامات وأهمية الضبوط التي تنظم في سبيل تطبيق هذا القانون، وذلك للاستفادة من مكتسبات طي هذه الضبوط أو الغرامات باعتبار أن القانون ربط مصيرها بالوزارة حصرياً، ودون أي موضوعية، وهنا نرى إلغاء هذه المادة نهائياً.

● **اتحاد عمال دمشق**

عمال الزجاج: الإدارات الفاسدة تفرز شخصيات متسلطة!

بعد نشرنا لعددين متتالين أوضاع العمال في شركة الزجاج، والرد التوضيحي من رئيس نقابة عمال الصناعات الكيماوية، جاءنا الرد التالي من عمال الشركة بدمشق على توضيح نبيل مفلح رئيس مكتب النقابة المنشور في العدد ٦١٠ من صحيفة «قاسيون» تاريخ ٢٠١٣/٧/٨ حول وضع العمال، وتعرضهم للخطر الدائم كونهم في منطقة ساخنة يقول الرد:



نحن العمال نشاطر رئيس المكتب بخصوص التغييرات الجذرية بالشركة بدءاً من المدير العام، والمدراء الفرعيين، ولكننا لا نشاطره في الرأي حول إيجاد حلول وسط لدوام العمال بالاتفاق مع المدير العام، لأن دماء العمال وتعريض حياتهم للخطر لا تعتبر حلولاً وسطاً في قاموس العمل، لأن ذلك يكلفهم حياتهم.

من هنا كان من الأجدى برئيس المكتب بصفته المدافع عن حقوق العمال إيجاد حلول لنقل العمال ذهاباً وإياباً، لأنه يكلف كل عامل حوالي ٢٠٠ ـ ٣٠٠ ل.س، يومياً، أو كلف خاطره لو مرة واحدة في زيارة رسمية للشركة للوقوف على أوضاع العمال لعرف كم هي شاقة جداً، ويعانون الخوف والهلع، ولكنه وللأسف الزيارة لم تحصل، والرد جاء كما كل مرة من مكتبه دون عناء وتعب.

نطلب من جريدتكم نشر رسائل العمال بشكل مستمر ورأيهم باللجنة النقابية الموجودة في الشركة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يوجد لجنة نقابية بالشركة في الأصل، وجميع العاملين لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وهي تمثل نفسها بشخصية واحدة، وعينت دون انتخابات، وهي تمارس مهام أعضاء اللجنة، والذين عددهم خمسة، حيث اكتسبت الدرجة القطعية من الدكتاتورية، والعمال بالشركة يسمونها بدكتاتور التشيلي سابقاً؟!!.

إننا نقول هذا لأن سيفها مسلط على رقاب العمال، ودائما تقف ضدهم، ولم تفكر يوماً بمصلحة العمال من إيجاد حلول لمشاكلهم من تأمين وسائط النقل أو فتح مكتب لتسجيل العمال في منطقة آمنة بدمشق حتى يتسنى لهم العمل، وهم يطالبون اتحاد عمال بدمشق بحل هذه اللجنة، لأننا لسنا بحاجة إليها، ونقل رئيس اللجنة إلى خارج الشركة، حتى يرتاح العمال من تسلطه، ألا تلاحظون أن الإدارات الفاسدة والضعفية تفرز شخصيات شرسة ومتسلطة.

إننا نصر بطلبنا على إجراء تغيرات جذرية بالشركة، بدءاً من المدير، وانتهاء برئيس اللجنة النقابية، وإيجاد مكتب لتسجيل العمال في منطقة آمنة بدمشق كصالة سبع بحرات!!.

■■

من الأرشيف العمالي

مهمة وطنية من الدرجة الأولى

◄ **أبو فهد**

من كلمة الرفيق سهيل قوطرش في المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد العام لنقابات العمال :

ها نحن منتجو الخيرات المادية في البلاد نعلن اليوم وفي مؤتمرنا بأننا أكثر عزماً وتصميماً على مواجهة كل التحديات التي تحاول النيل من كرامتنا الوطنية، ونحن لا نفرق بين العدو الخارجي الذي يجد في صمودنا تحدياً لإرادته وتحدياً لسياسته التي يريد من خلالها فرض مشاريعه على منطقتنا وإنهاء السيادة الوطنية لبلداننا، وبين أولئك الذين يمثلون اقتصاد السوق الذين يعملون من أجل تقويض اقتصادنا الوطني عبر سياسة تجميد الأجور وتقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية.

ونحن إذ نقسم اليوم بأنه ليس هناك من مهل في محاربة الفساد والمفسدين الذين نهبوا الدولة والشعب معاً، ونؤكد بأن الفساد هو نتيجة للنهب المنظم وللنهب العشوائي لموارد الدولة والشعب معاً. هذا النهب الذي انعكس سلباً على تطور اقتصادنا الوطني وهو نتاج للسياسات التي تُتبع والتي كانت الغاية منها بشكل مباشر أو غير مباشر إضعاف وشل إرادتنا الوطنية.

وقد أدى ذلك لنمو البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية التي اغتنت على حساب شعبنا من موارد الدولة والشعب، وسخرت وجودها في مفاصل القرار الاقتصادي والإداري لتكون فوق القانون والمحاسبة وتعبث بمؤسساتنا الإنتاجية فكان من المستغرب جداً أن تخسر هذه الشركات ويربح القائمون عليها ملايين الليرات متجاوزين كل القوانين والأنظمة.

أمام كل هذا الصعوبات نجد بأن الإصلاح الاقتصادي والتطوير والتحديث باتٍ ضرورة موضوعية يجب أن نعمل جميعاً من أجل أن نأخذ دورنا الإيجابي فيها، فالتطوير والتحديث لدى عمالنا ليس شعاراً يُطرح بل هو عمل خلاّق يجب أن نقوم به، وهذا يتطلب أن يأخذ كل واحد منا مسؤوليته، ونحن نرى بأن المهمة الرئيسية اليوم لإصلاح اقتصادنا الوطني تتمثل في مضاعفة الدخل الوطني خلال مدة لا تتجاوز الخمس إلى عشر سنوات كحد أقصى، وهذا ما تفرضه علينا الظروف الموضوعية العالمية والإقليمية والداخلية، فإذا لم نستطع تحقيق هذه المهمة خلال فترة زمنية معقولة فسيتجاوزنا الزمن لأن نسب النمو الحالية المقترحة لن تسمح بحل هذه المهمة قبل خمس عشرة إلى عشرين سنة، لذلك فإن حل هذا الموضوع هو مهمة وطنية من الدرجة الأولى والإمكانات الواقعية لتحقيق ذلك موجودة فعلاً ويمكن تحقيقها عبر :

إصلاح الخلل في معادلة الأجور والأرباح.

القضاء على النهب واجتثاث جذور هذا النهب الذي ينشر الفساد.

إيقاف نزيف نهب الاقتصاد الوطني سيسمح بتحسين مستوى المعيشة ورفع وتيرة النمو وسينعكس إيجابياً على مستوى عائدية وفعالية الرأسمال المنتج وإنتاجية العمل.

قاسيون العدد ١٨٦ تشرين الثاني ٢٠٠٢

عمال فلسطين: ارتفاع حالات الوفيات الناجمة عن إصابات العمل

حذّرت دائرة السلامة والصحة المهنية في الاتحاد العام لعمال فلسطين من تنامي ظاهرة حالات الوفيات التي أصبح العمال يعانون منها في مواقع العمل، واعتبر الاتحاد العام بأن هذه الظاهرة أصبحت تشكل عبئا حقيقياً على سوق العمل الفلسطيني، وبالتالي تعتبر خسارة فادحة على مستوى الأرواح الغالية، والتي تعتبر الرصيد الأساسي لبناء الاقتصاد الوطني.

وإن اي خسارة لأي عامل تعتبر دلالة واضحة على عدم احترام شروط السلامة والصحة المهنية على مختلف أشكالها ومختلف الجهات المسؤولة عنها، وفي هذا السياق حذر الأمين العام حيدر إبراهيم من تكرار حالة الوفيات للعمال داخل مواقع عملهم، والتي كان آخرها وفاة العامل علاء العرب أبو زهرة البالغ من العمر ١٦ عاماً من العمر، والذي يعتبر في الوقت ذاته قاصراً عن العمل، مما يعتبر مؤشراً خطيراً على عدم اتباع شروط السلامة في العمل.

وأبدى الأمين العام استغرابه من العمال الذين لا يطبقون شروط السلامة في الوقت الذي تدعو فيه جميع النقابات وبشكل دوري، وتقوم بتوجيه العمال إلى إتباع كل أدوات الحماية. وطالب الأمين العام بعقد جلسة طارئة للجنة الوطنية للسلامة والصحة المهنية لمناقشة هذه التطورات، ووضع حد لمثل هذه الحالات، والاتفاق بين الشركاء على الضوابط والصلاحيات لكل منهم في عملية الرقابة والتوعية والتفتيش، مع التأكيد على تعزيز ومضاعفة دور وزارة العمل بصفتها الجهة الأكثر اختصاصاً من جانب الحكومة. كما أكد الأمين العام على إقامة معهد وطني في فلسطين مختص بالسلامة والصحة المهنية لكونه قد يساهم في الحد من ظاهرة الإصابات في مواقع العمل والحد من حالات الوفيات التي أصبحت ظاهرة قوية في سوق العمل الفلسطيني.

● **اتحاد عمال فلسطين**

وزارة العمل الأردنية تعاقب العمالة الوافدة



أغلقت وزارة العمل نحو ١٥٥ منشأة ومؤسسة إغلاقا تاما بالشمع الأحمر، بينها مؤسسات تعمل في دوائر حكومية، فيما أنذرت نحو ١٧٢١ منشأة ومؤسسة أخرى توظف عمالا مخالفين لقانون العمل حسب مسؤولي الوزارة.

وأشارت الوزارة أنها وضعت ٨١٠ منشآت ومؤسسة على اللائحة السوداء التي تمنعهم من استقدام واستخدام العمالة الوافدة، جراء توظيفهم لاجئين سوريين غير مصرح لهم بالعمل، ولتسريبها عمالة وافدة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى.

في تصريح صحفي للوزير المختص بيّن أن الوزارة تكثف حملاتها التفتيشية في مختلف القطاعات، حيث تستعد لإغلاق نحو ١٠٠ منشأة جديدة وتسفير ٣٠٠ وافد مخالف، وأن الوزارة حددت أخيراً مهلة مدتها أسبوعان للعمالة الوافدة المخالفة التي تم ضبطها لتوفيق أوضاعها، محذرة من أنه في حال لم يتمكن هؤلاء من ذلك لأي سبب، فسيتم اتخاذ قرار تسفير بحقهم وعدم تمكينهم من العودة إلا بعد ثلاث سنوات من تاريخ التسفير كحد أدنى.

وتقدّر الوزارة أعداد العمالة الوافدة بالأردن بما يقارب ثمانمائة ألف عامل من مختلف الجنسيات، معظمها من العمالة المصرية، ومنها ما يقرب من ١٧٥ ألفاً يعملون بصورة مخالفة للقانون ومن دون تصاريح عمل.

وكشف وزير العمل أن نسبة المبلغين من أصحاب العمل عن تسرب عمال إلى قطاعات أخرى وصل إلى ٥٠٪، فيما تخلف الباقون عن ذلك، ولفت إلى أن الحملة التفتيشية على العمالة الوافدة المخالفة تسفر عن ضبط حوالي ١٥٠ مخالفاً يومياً ٤٠٪ منهم يحملون تصاريح زراعية.

وقال الوزير: إن الحملة التفتيشية تهدف إلى ضبط وتنظيم سوق العمل، مبينا وجود «فائض» في العمالة الوافدة حيث يصل عدد العمال المهاجرين إلى مليون، ثلثهم يحملون تصاريح زراعية، مشدداً على أن الوزارة تتخذ إجراءات صارمة بحق صاحب العمل الذي يشغل عمالاً مخالفين، مثل تحميله كل الأعباء المالية، ومن ضمنها نفقات التسفير، ووضع المؤسسة أو المنشأة على القائمة السوداء، التي لا تسمح له باستقدام عمال جدد .

يذكر أن الوزارة أوقفت استقدام العمالة الوافدة في جميع القطاعات باستثناء قطاع عاملات المنازل حتى إشعار آخر، بغية ترتيب أوضاع العمالة الوافدة.

● **عمان - وكالات**

حماية اليد العاملة اللبنانية من الصرف

عقد المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب في لبنان جلسة برئاسة رئيسه مرسل مرسل وناقش فيها مجموعة من القضايا وأصدر البيان التالي:

تتسارع الأحداث في محيطنا العربي وتخلق أوضاعاً جديدة لها تأثيراتها داخل هذه البلدان، ومن الطبيعي أن يكون لهذه الأحداث تأثيرات على أوضاعنا الداخلية، وبدل أن تتخذ الدولة اللبنانية وقواها السياسية الحاكمة التدابير والسياسات التي تحد من تأثيرات تلك الأحداث رأيناها تستمر بنهجها السياسي الخاطئ على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية مما أدى إلى تصاعد الأزمات والصراعات الطائفية والمذهبية، وانعكست أحداثاً أمنية متنقلة أثرت على كل مقومات الحياة، عمل – بطالة – غلاء – كهرباء – مياه – صحة – تعليم – نقل – محروقات – ضمان اجتماعي، والجديد البدء بطرد العاملين اللبنانيين من بعض بلدان الخليج، في وقت تتزايد العمالة غير اللبنانية وغير المشروعة لمزاحمة العمال اللبنانيين.

إن اتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب في لبنان إذ يحذر من هذه الأوضاع التي يعاني منها لبنان أمنياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً التي تنعكس سلباً على الشعب اللبناني خاصة العمال وذوي الدخل المحدود، يحمل مسؤولية ما آلت إليه هذه الأوضاع لكل المسؤولين في ٨ و١٤ آذار وكل أصحاب العمل والهيئات الاقتصادية، ويطالب المسؤولين بالتشدد في حماية اليد العاملة اللبنانية والتصدي لعمليات الصرف من العمل التي يقوم بها بعض أصحاب العمل كما يطالب حكومتي تصريف الأعمال وقيد التشكيل، ووزير العمل الحالي خاصة بإصدار قرار بمنع الصرف من العمل في هذه الفترة العصيبة التي يمر بها لبنان.

إن اتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب في لبنان، يدعو القوى النقابية والعمالية المخلصة وهيئات المجتمع المدني إلى تعزيز المبادرات لتغيير نهج هذا النظام القائم على الفساد والطائفية والمذهبية وإقامة نظام جديد قائم على الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية يحفظ للشعب اللبناني وللعمال وذوي الدخل المحدود الحياة الحرة الكريمة.

إن المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات البناء والأخشاب يؤكد دعمه وتضامنه مع كل التحركات العمالية خاصة العاملين في مستشفى بيروت الحكومي – الحريري، والعاملين في مستشفى الهراوي في البقاع، وموظفي الملاحة الجوية في المطار ومياومي بلدية طرابلس والعمال المياومين في الكهرباء في مطالبهم المحقة.

والمجلس يجدد رفضه لمشروع قانون الإيجارات التهجيري المحال إلى الهيئة العامة لمجلس النواب ويطالب بسحبه من التداول، والبدء بتنفيذ خطة سكنية تؤمن حق السكن للمواطنين والإيجار التملكي مع حق التعويض بدل الإخلاء وذلك ضماناً للاستقرار والسلم الأهلي.

● **نقابات عمال البناء والأخشاب في لبنان**

تراجع خطير للحريات النقابية بالمغرب

أكد الاتحاد المغربي للشغل في بيان أصدره أن الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل، تتابع بقلق كبير ما أقدمت عليه قوات الأمن بأمر من السلطات العمومية بمدينة فاس، من اعتداء وهجوم عنيف على عمال ومستخدمي وممثلين نقابيين بشركة سيتي باص للنقل الحضري بمدينة فاس، البالغ عددهم ٥٥٠ عاملاً، في الثامن من الشهر الجاري.



وجاء في البيان: لقد قامت قوات الأمن، بالتعنيف والضرب للعمال وعائلاتهم، الذين كانوا يقومون بوقفة احتجاجية سلمية، للمطالبة بإرجاعهم إلى عملهم، بعد أن أقدمت الشركة بتواطؤ مكشوف مع السلطات المحلية، وتكالب مفضوح مع جهات «نافذة» بمدينة فاس، على طردهم من عملهم.

وأشار البيان أن هذا التدخل البوليسي العنيف قد أسفر عن إصابات وإغماءات في صفوف العمال وعائلاتهم، بل طالت أيدي القمع حتى الأطفال الصغار الأبرياء من أبناء العمال.

وأوضح الاتحاد أن هذه الهجمة لم تقف عند هذا الحد، بل تم اعتقال اثنين من ممثلي الاتحاد المغربي للشغل بفاس الإخوة : عزيز بونار ، وأحمد ناصر..

إن الاتحاد المغربي للشغل يستنكر بشدة هذا الهجوم العنيف على العمال الأبرياء، الذين لا ذنب لهم سوى ممارسة حق دستوري، ألا وهو تأسيس مكتب نقابي بفاس تابع للاتحاد المغربي للشغل، والمطالبة بحقوقهم المشروعة، ويدين التواطؤ المكشوف للجهات المسؤولة بمدينة فاس مع إدارة شركة سيتي باص ورفضها تطبيق القانون.

وطالب البيان الحكومة والسلطات العمومية التدخل العاجل من أجل إطلاق سراح الإخوة المعتقلين وفرض احترام الحريات النقابية، وإرجاع عمال ومستخدمي سيتي باص إلى مقرات عملهم. كما يطالب كل الاتحادات الجهوية والمحلية والقطاعات المهنية عبر المغرب التضامن الفعلي مع إخواننا ضحايا القمع والطرد، ويحتفظ الاتحاد المغربي للشغل لنفسه باتخاذ جميع المبادرات النضالية دفاعا عن الحق النقابي والحقوق العمالية بمدينة فاس.

● **الاتحاد المغربي للشغل**

د.قدري جميل لـ«شام FM»

هناك من يحاول تحويل غضب الشعب باتجاه أعداءٍ وهميين والمهم استعادة استقرار الأسواق والأسعار واسترجاع الثقة بالليرة السورية

أكد د. قدري جميل أمين حزب الإرادة الشعبية في حواره الأسبوعي مع إذاعة «شام FM» بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٨ أن سعر الدولار وهبوطه المستمر هذا الأسبوع أكد الفرضية التي نوهنا إليها أكثر من مرة، وهي أن سعر الدولار وهمي ولا يعكس القيمة الحقيقية لليرة السورية، وأن أسعار المضاربات التي تبالغ جداً بسعر الليرة السورية لم تصمد بعد أن انهارت المضاربات وأدت لخسارة بعض المضاربين لملايين الليرات السورية بعد أن اشتروا بأسعار مرتفعة واضطروا لبيعها بفارق يصل إلى ١٤٠ ل.س. هبوطاً من ٣٠٠ ل.س سعر شراء الدولار، ليستحقوا ما جنوه على أنفسهم من خلال مضاربتهم على لقمة عيش المواطنين. وجدد التأكيد على أن المهم اليوم هو عودة الليرة لقيمتها الحقيقية حسب الفرق العلمي بين الكتلتين السلعية والنقدية بسعر يتروح بين ١٠٠-١٢٠ ل.س مقابل الدولار.



المضاربون الكبار يستحقون ما جنوه على أنفسهم من خلال مضاربتهم على لقمة عيش المواطنين

قانون التسعير والتمويل الذي أقره مجلس الوزراء في جلسته السابقة هو انعطاف تاريخي في مسيرة الاقتصاد السوري لأنه ألغى جزءاً هاماً من تحرير التجارة الداخلية وافتقادها للأدوات الرقابية ولاسيما في ظروف الحرب الحالية.

تدخل معقول من «المركزي» وخطوات حكومية

وأوضح د. جميل أن نجاح العملية، إلى جانب النمط التدخلي المعقول بمستواه السابق من المصرف المركزي دون زيادة ضخ واستنزاف الاحتياطي من العملات، كان بسبب التدخل الحكومي القوي والإيجابي في السوق مؤخراً حيث بدأت التدخل بالمستوردات الأساسية وتحولها إلى تاجر كبير في المواد الأساسية وهذا التحول يجري مع فتح خطوط ائتمانية لا تحمّل الخزينة السورية أعباء آنية وهي عبارة عن قروض آجلة الدفع من أصدقائنا بخطوط أموال وبضائع حقيقية، الإيجابي فيها أنها تؤمن بضائع للسوق دون الضغط على احتياطي العملات الصعبة، وهذا ما يسمح بزيادة معروض الكتلة النقدية السورية بسبب وجود بضاعة حقيقية بمقابلها بما يحسن من توازن الليرة السورية.

النقطة الثانية إعلان الحكومة توسيع حجم الدعم تباعاً للمواد الغذائية مع إضافة أربع مواد أخرى للدعم حالياً إضافة إلى السكر والرز.

ثالثاً زيادة دور مؤسسات ومنافذ الدولة في التدخل الإيجابي من خلال عرضها لكم هائل من المواد غير المدعومة بصالاتها.

رابعاً زيادة عدد المنافذ المفعلة للمؤسسة الاستهلاكية والخزن والتسويق وسندس وتفعيل الجمعيات التعاونية التي يقدر عددها بنحو ثلاثة آلاف جمعية والاتفاق مع المحافظين والنقابات بفتح نوافذ إضافية التي ستؤمن من خلالها جميع المواد الغذائية، وليس المدعومة فقط.

خامساً إصدار قانون العقوبات الذي صدر الثلاثاء الماضي وهو رادع من ناحية تسعير كل المواد الأساسية كافة بعد أن فقدنا طيلة الفترة السابقة هذه الميزة وكانت الأسعار دون تحديد أي معيار لها، أي سعر حر، فكيف تمكن المحاسبة دون مراقبة، كيف تمكن المراقبة دون تسعير!!

آليات تسعير ورقابة

ونحن نتجه الآن لتسعير إداري واقتصادي لجملة من المواد الاستراتيجية بالتزامن مع حملة مراقبة شديدة على الأسواق، وتأهيل المراقبين التموينيين وزيادة عددهم وتقصير مدد عملهم درءاً لفسادهم اللاحق المحتمل ومنح المحافظين ومجالس المحافظات سلطة المراقبة. وأشار النائب الاقتصادي إلى أن الجهات الأمنية صادرت مؤخراً عدداً من المستودعات المشبوهة فيما قامت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بإعفاء عدد من المدراء فيها وإحالتهم للتحقيق بسبب تورطهم في تهريب عدد من المواد، ومن بينها الطحين، الذي أعيد للمخابز، موضحاً أن الرقابة ليست الأداة الرئيسية في ضبط الأسعار إنما من أدواتها الأخيرة لأن الأدوات الأساسية تتمثل في ضبط التوازن بين الكتلة السلعية والكتلة النقدية في الأسواق!!

ولفت د.جميل إلى أن من بين العوامل التي ربما ساعدت في تراجع سعر الصرف ولم تكن ظاهرة للسطح هي أن الضخ المالي للمسلحين في سورية والذي تراجع نسبياً مع تراجع الوعود الغربية بالتسليح كان يجري بالليرة السورية، أي أنه كان يشكل عنصر مضاربة آخر عليها.

ورداً على سؤال حول احتمال عودة الدولار لسعر ٣٠٠ ل.س. قال د. جميل إن هذه معركة فيها فر وكر والمهم فيها امتلاك إرادة وأدوات مواجهة وتكتيف مراكز الفساد وزج المجتمع بهذه المعركة، واستعادة استقرار الأسواق والأسعار واسترجاع الثقة بالليرة السورية.

انعطاف في مسيرة الاقتصاد السوري

وعد د.جميل قانون التسعير والتمويل الذي أقره مجلس الوزراء في جلسته السابقة هو انعطاف تاريخي في مسيرة الاقتصاد السوري لأنه ألغى جزءاً هاماً من تحرير التجارة الداخلية وافتقادها للأدوات الرقابية ولاسيما في ظروف الحرب الحالية، مشدداً على أهمية حصر التسعير واحتساب هوامش الربح بيد الدولة وليس بفواتير التجار المفبركة مع الموردين الخارجيين بالتواطؤ مع الفاسدين في الجمارك.

وأكد أن سعر الصرف هو إحدى الجبهات الأساسية التي تجري عليها معركة مستقبل سورية ليس بالمعنى السياسي والعسكري فقط، وإنما اقتصادياً ومالياً وبما هو مرتبط بلقمة الناس، لذلك لابد من استعادة حقوق المواطن السوري الذي خسر جزءاً هاماً من القيمة الشرائية للأجر، وهذه الاستعادة لن تتحقق بعصا سحرية لأننا بمعركة فيها كر وفر، ومن خلال مسؤولياتي كوزير وعضو قيادي بالجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وقيادي بحزب الإرادة الشعبية، سنسعى من أجل إعادة مستوى الأجر وقيمته الشرائية إلى مستواه الذي كان قبل التدني المريع الذي جرى بالفترة الأخيرة لكن هذا بحاجة لسياسات وإجراءات تتجاوز البيان الحكومي الحالي الذي نعمل على أساسه.

«المركزي» تدخل بمستوى معقول دون زيادة ضخ واستنزاف الاحتياطي من العملات وتحولات أسعار لصرف جرت بسبب التدخل الحكومي القوي والإيجابي في السوق

السوريون يقولون: كفى لكل شيء!

وتعليقاً على اتصال من أحد المواطنين بخصوص اعتقال ابنه على أحد الحواجز على مداخل مخيم اليرموك بدمشق قال أمين حزب الإرادة الشعبية إن السوريين تعبوا ويقولون كفى وينبغي التوجه للحل السياسي كون الوضع لا يطاق ولاسيما في ظل الأوضاع المعيشية الخانقة وأنه ينبغي إيقاف «المسلسل الكابوسي» للاعتقال والخطف والقتل وسقوط الضحايا موضحاً أن احد أسباب الهجوم على وزراء المعارضة في الحكومة الحالية يتمثل في أن من لا يريدون الحل السياسي يريدون استمرار هذا المسلسل لتستمر سرقاتهم بعد تحميلنا مسؤولية تدهور الوضع الاقتصادي الذي له أسبابه المركبة والممتدة زمنياً، لافتاً إلى أن انحياز بعض وسائل الإعلام الخاصة والعامة في هذا الصدد إنما يعبر عن مصالح قوى محددة داخل النظام، وأن الهدف من الهجوم عليه شخصياً هو تسليط النار والضوء باتجاه المكان الخاطئ حتى يسمح بهروب المسؤول الحقيقي، والمضارب على الدولار والأسعار وهروب الفاسد بجهاز الدولة الذين يريدون الهروب من ضربات الشعب، لذلك هناك من يحاول تحويل غضب الشعب باتجاه أعداء وهميين وأهداف وهمية بالوقت ذاته متوقعين أن الشعب السوري قاصر لا يفهم بينما هو عكس ذلك تماماً وهو أصبح يفهم كل هذه القضايا.

النعامة والتراب

وحول التطورات السياسية الخاصة بتراجع الغرب الأمريكي والبريطاني عن وعوده بتسليح فصائل من المعارضة السورية وتلاشي الحديث عن الحراك السياسي بخصوص الأزمة السورية قال د. جميل إن هناك متشددين في المعارضة وفي الغرب وفي النظام ممن يرفضون الحل السياسي وانعقاد مؤتمر جنيف ويعملون على تحويل ذلك إلى قناعة كالنعامة التي تطمر رأسها بالتراب، وإن كل التصريحات المتناقضة تثبت أن الحل السياسي وجنيف قادمان لا محالة وإلا سيستمر النزيف وشظف العيش وأن المكابرة لا تجدي كون ثمنها غالياً من الدماء وصنوف العذاب.

«كردستان سورية» احتمال مبالغ به

وحول الانتخابات الكردية البرلمانية وتشكيل حكومة في شمال سورية قال د. جميل: لا أعتقد ذلك، لأن المسلحين الأكراد حرروا مدينة رأس العين من جبهة النصرة وهذه نقطة إيجابية، أما الحديث عن انتخابات فإنها أجريت سابقاً في ظل الأوضاع الأمنية العادية، وما يجري على الأرض هو تسمية المواطنين الممثلين لهم غير رسميين فليكن، وهذا لا يعني أن هذه الانتخابات أصبحت رسمية وتعطي لتلك السلطات صفة الشرعية في حالة سورية الموجودة.

وعن مفهوم كردستان سورية أوضح د. جميل أن هذا خطر مبالغ به وهو احتمال صعب، وسورية غير العراق، ونحن نرفض كل تشكيل مسلح كردي أو عربي ويجب الانتهاء من ظاهرة المسلحين، لكن يبدو أن النظام قد وجد لغة تفاهم معينة مع المسلحين الأكراد، ومنعوا من جهة أخرى المتشددين والمتطرفين الجهاديين من التوسع في منطقة هامة من مناطق سورية المشهورة بالنفط والقمح، لكن موضوعياً وجغرافياً وسكانياً لا يمكن إنشاء دولة كما يشاع، لأن الحلم القومي موجود ومشروع في تركيا وفي المناطق ذات التجمعات السكانية الكردية واضحة المعالم جغرافياً، ومعظم الأحزاب الكردية لا تطرح أكثر من سقف الحدود الثقافية والمدنية، بمن فيهم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بالجوهر، وهو لديه مشروع بالمنطقة هو وحدة شعوب الشرق «الأكراد والعرب والأتراك والفرس» أي ليس من أجل التقسيم بل التوحيد من أجل حل جميع المشاكل بين هذه الشعوب.

وعن إعلان دولة العراق والشام المرتبطة بتنظيم القاعدة عن دولة إسلامية في الشمال أشار د. جميل أن هذا يمكن أن يكون مدخلاً إعلامياً لفرض أمر واقع لاحق يستفيد منه الغرب الإمبريالي الذي سيجد الحجة والمبرر للتدخل المباشر بعد أن فشل بالتدخل غير المباشر ضد النظام في دمشق يلاقي الحجة بالتدخل من خلال دولة الشام الإسلامية، مشيراً أنه لن يجري اتفاق بين النظام والغرب لإسقاط هذه الدولة إن قامت والتجربة الباكستانية وتحالفها مع الأمريكان انفرط عقده بسبب تدخل الأمريكيين في الأراضي الباكستانية بحجة القضاء على طالبان، ونحن في الأصل لسنا متعاونين مع الأمريكيين وإذا تدخلوا بحجة دولة الشام الأمور ستتعقد وسورية ليست سهلة مثل باكستان والظرف الدولي تغير بوجود الروس والصين والإيرانيين ووجودها القوي على الأرض.

■■

«داروين» والشعب السوري

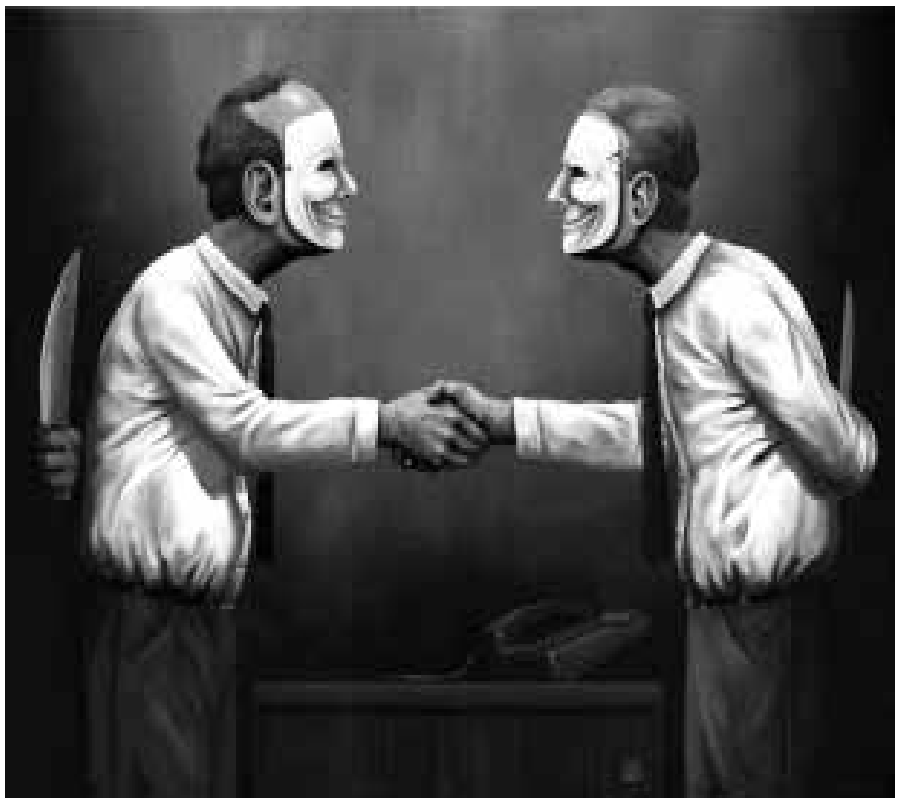
◄ أسامة دليقان

لا تكفّ معظم التجمعات البشرية السورية التي تطلق على نفسها اسم «أحزاب سياسية» في النظام والمعارضة عن تبادل الاتهامات فيما بينها بالمسؤولية عن الأزمة/الحرب الدائرة على الأرض السورية، سواءً في التسبب بها، أو تسعيرها، أو عرقلة حلها.

هذا الاستهتار وانعدام المسؤولية لدى هذا الفضاء السياسي السوري الشائخ لا ينعكس سلبياً على الشعب السوري ومستقبل بلاده سوى من زاوية أنّه يطيل الأزمة ويرفع تكلفة الحل، إلا أنّه يمثّل من جهة ثانية الشكلَ الاجتماعي- السياسي لسيرورة قانون الاصطفاء الطبيعي، والذي يفتتح مرحلته الأولى بقاعدة «الزوال للأسوأ»، قبل البقاء للأصلح، ذلك أنّ الأصلح لاستمرار الحياة الاجتماعية اليوم ليس ذاك القادر على التكيّف مع النظام الاقتصادي- الاجتماعي الرأسمالي الحالي، لأنّه في أواخر مرحلته الإمبريالية المعاصرة قد استنفد جميع فرص وإمكانيات تكيفه مع استمرار الجنس البشري ذاته على كوكبنا في كلّ بقعة منه، ولا شكّ أنّ الأصلح سيكون تلك القوى الاجتماعية والسياسية القادرة على إسقاط هذا النظام وبناء النظام الاشتراكي الجديد.

جعجعة طحنت الشعب

انطلاقاً من هذه الرؤية يمكننا تقييم مدى صلاحية الشذوذات والتشوهات في الحركة الشعبية السورية منذ انطلاقتها الجديدة، ولاسيما أن الحياة أجابت عليها بسرعة وقسوة، منذ اختنقت الموجة الشعبية السلمية الأولى بسبب تخلف وعيها السياسي، واعتمادها التنفس عبر الجلد الطائفي، بدل تطوير الرئات اللازمة لاستنشاق الهواء الوطني الجامع. ولم تستطع ضبط بوصلتها صوب مصالحها الطبقية الجذرية بجوهرها الاقتصادي- الاجتماعي، لذلك طعنها أعداؤها الموجودون في النظام والمعارضة معاً في صدرها وظهرها، وأوقف زمن السِّلمية، وبدأ زمن «الرّوسية» وساد هدير السلاح، واختلط سلاح الجيش العربي السوري بوصفه الشرعي الوحيد بالعرف التاريخي الوطني والشعبي والدستوري، مع سلاح «اللجان» و«الدفاع الوطني» وما شابه من ميليشيات أخرى مشرعَنة بقوة الفساد الداخلي من جهة ثانية، مع ميليشيات السلاح «الحرّ» من جهة ثالثة، والسلاح العلماني والتكفيري المرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالبترودولار الأمريكي- الصهيوني عبر الفنادق والشاليهات المعارضة من جهة رابعة.



ضرورة الحركة الجذرية

نرى نموذجاً للتكيف السيئ والرجعي مع الأزمة، في مثال أبناء الطبقات الفقيرة والكادحة الذين تغرّر بهم بعض «الجهات المختصّة»- تحت يافطة الموالاة أو المعارضة لا فرق- بحرفهم عن مصالحهم الطبقية والوطنية، فتستغلهم مثلاً بالترهيب الطائفي أو الفئوي أو بالترغيب المادي أو المعنوي إلى العمل الطوعي أو المأجور في ميليشيات مسلّحة تزيد أزمة الوطن سوءاً وتستخدمهم حطباً لمصالح ضيقة، بدلاً من التطوع للدفاع المباشر عن لقمة حياتهم، مثلاً عبر لجنة حيّ تعمل ضدّ طمع وفساد التجّار، أو التطوّع في عمل سياسي منظّم دفاعاً عن مصالحهم الطبقية الواسعة. ولا يقلّ عن ذلك سلبيةً أولئك القاعدون بعيداً عن أي نشاط اجتماعي أو سياسي حقيقي، أو المكتفون بالثرثرة والتعليق و«التحليل» السياسي، وانتقاد عمل السياسيين، متناسين أنّهم «كما يكونوا يولّى عليهم»، وأنّ أطهر وأنقى الحقوق تموت إن لم يتحرك ويناضل أصحابها للمطالبة بها وانتزاعها من غاصبيها.

حقوق الأغلبية الساحقة الكادحة من الشعب السوري، أصحاب الأجور، إنما ينالون جزءاً منها بالنضال المطلبي والاقتصادي ضدّ أصحاب الأرباح، ولاسيما الفاسدين الكبار منهم. وجزءاً منها بالنضال العسكري المباشر ضدّ العدو الأمريكي- الصهيوني وكلّ من يرتبط به أو يعمل لمصلحته، ولكنّها لن تنال حقوقها المعيشية والديمقراطية والوطنية الكاملة سوى بطريقة واحدة أعلى وأرقى وأكثر فعالية وتضمّ تلك الوسائل السابقة جميعها في حزمة واحدة. هذه الطريقة هي النضال السياسي، القادر على إحداث تغيير جذري وشامل نحو نظام اقتصادي- اجتماعي سياسي جديد يعبّر عن مصالحها. عندئذ فإنّ السياسات الليبرالية الجديدة التي أضرّتْ منذ سنوات ما قبل الأزمة، ومازالت مستمرة بوجوهها الجديدة في الإضرار بالمصالح الحقيقية لهذه الأغلبية الشعبية، والتي أنهكت البلاد وفتحت بوابات الاختراق للعدو الخارجي، تلك السياسيات التي تعتبر لكل ذلك لاوطنية في الجوهر وبالمطلق، فإنّها ستتعرض مع أصحابها إلى الترحيل والزوال عبر قانون الاصطفاء الصّارم ذلك أنّ الشعب والشعب وحده هو الأصلح.

عليكم الاختيار: «دعوا الأغنياء..» أم «دعوا الفقراء..»؟!

◄ محمد الذياب

يشهد الوضع الاقتصادي في سورية حالة تدهور غير مسبوقة، ترافقها عملية فرز عميقة حول الموقف من الأزمة الاقتصادية، وتجري هذه العملية في جهاز الدولة والمجتمع، وبين الأطراف الدولية المؤثرة في الحدث السوري. الأزمة الاقتصادية- الاجتماعية ليست فقط مشتقة من الأزمة السياسية، بل كانت قبل الأحداث سبباً أساسياً في الانفجار الذي شهدته البلاد. فقد لعب الوضع الاقتصادي- الاجتماعي دور السبب والنتيجة في الوقت ذاته، ومازال يلعب هذا الدور حتى الآن.

وأيضاً الانقسام في الموقف الاقتصادي ليس جديداً، بل يعود إلى أيام الفريق الاقتصادي الراحل في حكومة «العطري- الدردري»، عندما تصارع برنامجان اقتصاديان، الأول: البرنامج الليبرالي للفريق الاقتصادي الراحل الذي سعى إلى إضعاف دور الدولة الاقتصادي، والاعتماد على الإستثمارات الخارجية- التركية والقطرية نموذجاً- وإعطاء السوق الدور الأكبر في التحكم بالقرار الاقتصادي، الذي تطاول لاحقاً على القرار السياسي والوطني. والثاني: هو البرنامج الذي طرحته اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين، حزب الإرادة الشعبية لاحقاً، الذي دعا إلى تحقيق أعلى نمو اقتصادي حقيقي، وأوسع عدالة اجتماعية، من خلال بناء نموذج اقتصادي جديد يعتمد على الموارد الداخلية، والميزات المطلقة والنسبية لها.

واليوم يتعمق هذا الفرز حول الموقفين، في ظل انتقال الملف الاقتصادي في الأزمة السورية إلى موقع الصدارة، هذا الانتقال جرى بقرار من الغرب الذي يسعى اليوم إلى اختراق البلد من هذا الباب، فأخذ يشن هجوماً غير مسبوق على الليرة السورية. وأيضاً بقرار من قوى الفساد الكبير في الدولة والمجتمع، التي بدأت تتوافق في سياساتها موضوعياً مع الغرب. فمن ناحية تستكمل هذه القوى الحصار الغربي على البلاد، فهي أصبحت ترى في احتياطي القطع الأجنبي القسم المتبقي من الكعكة الذي يجب أن تضع يدها عليه، لذلك تقوم بالتواطؤ مع واضعي السياسات النقدية باستجرار الاحتياطي وضخه في السوق، بحجة تخفيض سعر صرف الليرة السورية. إلا أنها عملياً تقوم «بشفط» القطع الأجنبي من السوق بمساعدة شركات الصرافة وتجار الأزمات والمضاربين، وبالتالي يعود سعر صرف الليرة السورية إلى الارتفاع من جديد. ومن ناحية أخرى، تقوم بشن هجوم على النائب الاقتصادي، والقوى التي يمثلها، بهدف تشويه صورة البرنامج النقيض وتفريغ الاستياء الشعبي فيه.



والنتيجة أن الجبهة الاقتصادية أصبحت الجبهة رقم واحد في الصراع على مستوى الأزمة الشاملة، فالأهداف التي فشلت أمريكا في تحقيقها عسكرياً يجري محاولة تحقيقها اقتصادياً، للاجهاز على ما تبقى من مقومات الدولة السورية.

وصحيح أن الانقسام في الموقف الاقتصادي بدأ قبل الأزمة، أي أنه قديم، إلا أنه اليوم أصبح يحمل عناصر جديدة أولها طابعه الأفقي: فيجري اليوم تفكيك الانقسام العمودي في المجتمع ما بين «مؤيدين- معارضين» الذي أستند إلى أسس وهمية، مثل مقولات «الحسم العسكري» أو «إسقاط النظام» بالإضافة إلى المسألة الطائفية. ويحل محله فرز جديد على أسس طبقية ووطنية. وثانيها الأبعاد الدولية لهذا الفرز: فالدول التي ساندت الدولة والشعب السوري لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء محاولات اختراق سورية من الجبهة الاقتصادية، فكما يتضح لمتتبعي مواقف هذه الدول أنها لن تفرط بسلسلة الانتصارات التي تحققت في مواجهة السياسات الأمريكية.

إن مصالح قوى الفساد الكبير ساقتها إلى موقعها الحقيقي في الصراع الطبقي والوطني الجاري اليوم، ساقتها إلى جانب معلمها الغربي، الذي علمها شعار « دع الأغنياء يزدادون غنى.. فهم قاطرة النمو». أما أصحاب المشروع الوطني الحقيقي، أصحاب شعار «دع الفقراء يعيشون.. فهم قاطرة النمو» أصبحوا يقفون في طليعة القوى المواجهة للغرب الذي يشهر سلاحه الأخطر والأخير، سلاح الحصار والتجويع..

■■

إلى قوى الفساد: شكراً!

◄ أحمد حسن الرز

فرض الحراك الشعبي السلمي في سورية متغيرات عدة على الساحة السياسية، بدأت بوضع الدستور السوري الجديد، ولم يكن تشكيل الحكومة الحالية آخرها. هذه الحكومة التي جاءت لتضع الخطوات الأولى للتعددية السياسية التي كرستها المادة الثامنة الجديدة في الدستور، ولتدخل «الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير» إثر ذلك في أول حكومة إئتلافية تخرج عن النمط السائد للتحالفات سابقاً. في حينه، ارتفعت بعض الأصوات التي حذرت الجبهة من توريط ما يُراد لها أن تقع فيه، إلا أنها مضَت في قناعتها وقبلت التحدي بأن تصارع قوى الفساد الكبير من داخل جهاز الدولة.



الهجوم في مراحله الثلاث

منذ اللحظة الأولى لدخولها الحكومة، وحتى تاريخ اليوم، أكدت الجبهة مراراً على أن قبولها المشاركة لم يكن سوى ثمرة اتفاقات على برنامج الحد الأدنى الذي تضمنه البيان الوزاري، وعلى أن برنامج الحد الأدنى هذا لا يشكل في حقيقة الأمر أكثر من ١٠٪ من البرنامج السياسي الذي ترفعه. على هذا الأساس، تعاملت الجبهة مع الحكومة انطلاقاً من قناعتها الراسخة بأنها حكومة إئتلافية، بين طرفين سياسيين ليسا متماثلين من حيث البرنامج السياسي الكامل لكل منهما. وفي مقابل هذه القناعة التي عملت الجبهة على أساسها، تعاملت قوى الفساد الكبير في الدولة والمجتمع مع هذه المشاركة بمنطق التبني والاستيعاب، مسخرة ما تسيطر عليه من وسائل إعلام ناطقة باسمها للترويج لفكرة مفادها: «ها هي المعارضة الوطنية الحقيقية! إنها تلك التي تتوقف عن كونها معارضة وتنضم إلى صفوفنا». ليشكّل منطق «الاستيعاب» بالتالي أولى مراحل الهجوم على ما تمثله الجبهة.

نتيجة لأداء الرفيقين في الحكومة، بما يعبر بعمق عن حجم الاختلاف الكبير بين قناعات وبرنامج الجبهة من جهة، ومصالح الفساد الكبير من جهة أخرى، لم تدم المرحلة الأولى من الهجوم طويلاً، وانتقلت قوى الفساد هذه إلى المرحلة الثانية من هجومها، وذلك عبر إعطاء الإشارة لوسائل الإعلام الخاصة وشبه الرسمية: «حمِّلوا المعارضة المشاركة في الحكومة مسؤولية تراجع الوضع الاقتصادي»، وهنا ضجت وسائل الإعلام هذه بالتقارير الإعلامية «الشفافة» التي بات حتى المشاهد العادي يدرك كيفية حبكتها.

ومع اشتداد المعركة بين الجبهة وقوى الفساد الكبير، انتقلت هذه الأخيرة إلى المرحلة الثالثة من هجومها. وذلك عبر تأجيج نيران الجبهة الاقتصادية، ورفع سقف الهجوم على النائب الاقتصادي وتحميلة مسؤولية سياساتها الرامية إلى إضعاف الاقتصاد السوري، معلنة: «إن كنتم تجدون أنفسكم أقلية داخل الحكومة، وغير قادرين على فرض سياستكم. انسحبوا واتركوا الحكومة لنا»، هذا الإعلان الذي قابلته الجبهة بمزيد من التصميم على المجابهة، لم يلبث أن انتقل إلى طوره الثاني المتمثل بالإيعاز إلى وكلائها للتوجه نحو «استجواب النائب الاقتصادي برلمانياً»، والتلويح «بسحب الثقة»، وهو ما فشلت فيه أيضاً..

تأثيرات لم يحسب حسابها

انطلاقاً من قناعة قوى التسلط والفساد الكبير في النظام بأن الشعب تابع تبعية مطلقة، ينشط ويخمد بـ«كبسة زر»، لم تستطع حتى اليوم أن تدرك التأثيرات الناجمة عن هجومها هذا. كل ما كانت تفكر فيه هو القضاء على الخطر الذي يهدد مصالحها داخل جهاز الدولة، بأي ثمن وبأية طريقة ممكنة. إلا أنه ما فاتها هو أنها بهجومها هذا كرست عاملين اثنين من شأنهما أن يشكلا اللعنة التي سترافقها إلى وقت زوالها.

أولاً: لم تعِ هذه القوى أنه من خلال هجومها على النائب الاقتصادي، وتكريسها لفكرة تحميل الوزيرين وحدهما مسؤولية تراجع الأوضاع المعيشية حتى في حالات الحرب، تكون قد ساهمت بتفشي هذا المنطق في الأوساط الشعبية، مما شأنه أن يمنع إيقاف الهجوم عند حد النائب الاقتصادي، ليطال بذلك حدوداً ليس من مصلحة الفساد الكبير أن يطالها، ما يعني أن هجومها هذا انقلب من حيث لا تدري عليها.

ثانياً: ظنت قوى الفساد أن استلام شيوعي من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين- حزب الإرادة الشعبية لاحقاً- لحقيبة وزارية ذات ارتباط مباشر بالاقتصاد، من شأنه أن يساعدها في هجومها على المعارضة الوطنية. إلا أنها لم تدرك أن تحريضها الذي مارسته ساهم بتسريع إعادة القضية الاقتصادية الاجتماعية إلى الواجهة، بما يمهد لإعادة تأطير الفقراء في الموالاة والمعارضة باتجاه أعدائهم الطبقيين الحقيقيين، بعيداً عن الانقسامات والاصطفافات الثانوية والوهمية.

إذا كان هذا الهجوم، بأدواته المكشوفة، له تأثير إيجابي على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي، نتيجة القرارات التي تعكس مدى التخبط الحاصل في صفوف الفاسدين الكبار في النظام والمجتمع، فإن المطلوب اليوم لإتمام الإنقضاض على نفوذهم في جهاز الدولة، هو توجيه العصا الشعبية إلى مكانها الصحيح وتوحيد جهود الوطنيين ممن لهم المصلحة الأولى بإنجاز التغيير الجذري والشامل في المجتمع السوري.

■■

كيف نواجه قوى الإرهاب والتكفير؟

◄ رمزي السالم

لدى الحديث عن الحل السياسي والدعوة إلى ضرورة الإسراع به، تقيم بعض أوساط الموالاة الدنيا ولا تقعدها، بداعي أنه لايمكن التفاهم مع قوى الإرهاب والتكفير بالحلول السياسية.

لاشك أن قوى التكفير واضحة في طرحها، وهي بدورها ترفض الحديث عن أي حل سياسي، وهي إلغائية إقصائية، وطائفية، ومرتبطة مباشرة بالخارج تمويلاً وتدريباً، وأغلب قياداتها غير سورية، وبالتالي فإن إمكانية التفاهم معها في إطار حل سياسي أشبه بالمستحيل، ومما لاشك فيه أيضاً أن هؤلاء ليسوا ضمن الحل السياسي المنشود الذي يجري الحديث عنه وتتم المطالبة به، فالمعني بهذا الحل من المسلحين هم المسلحون السوريون حصراً، وبغض النظر عن الخطأ الفادح الذي وقع فيه هؤلاء برفع السلاح فإن أغلبهم وطنيون دفعتهم ظروف معقدة إلى مثل هذا الموقع، الذي اشتغلت عليه قوى عديدة داخلية وخارجية، وحاولت شرْعنته مستفيدة من السلوك الاستفزازي لبعض الأجهزة الأمنية تجاه الحراك السلمي في البدايات، وسلوك الميليشيا المسلحة التي شكلتها قوى الفساد، بالإضافة إلى حالة الاحتقان المزمنة التي عانت منها شرائح اجتماعية واسعة وخصوصاً في الريف وأطراف المدن عانت من الفقر والبطالة والتهميش.



إن الظروف الموضوعية متوفرة اليوم، لكي يضع هؤلاء السلاح جانباً، والوقائع الملموسة في العديد من المواقع تقول بحصول مواجهات بين هؤلاء المسلحين السوريين، وقوى الإرهاب والتكفير القادمة من الخارج، وعليه فإن هؤلاء وفي الحال الشروع بحل سياسي جدي وحقيقي، من الممكن تماماً أن يكف قسم كبير منهم عن العمل المسلح، وبذلك فقط يمكن تحجيم دور الجماعات الإرهابية التكفيرية وعزلها، وبالتالي يمكن للجيش العربي السوري أن يتفرغ لمهمته المباشرة في مواجهة قوى الإرهاب والتكفيرهذه، وبمعنى آخر إن الحل السياسي الذي يجري الحديث لايقصد منه اطلاقاً التفاهم مع هؤلاء بل بالعكس تماماً، هو عامل مساعد وضروري للقضاء على تلك العصابات الإرهابية المسلحة.

لا يكفي هذه الأوساط الموالية أن تتحدث عن خطر الإرهاب فقط- وهو قائم بالفعل- بل ما هو أهم من ذلك يكمن في اتباع السياسات وتوفير الأدوات الضرورية الكفيلة بإلحاق الهزيمة بها، ويأتي في مقدمها التفريق بينها وبين المسلحين السوريين، فليس من المفيد إطلاقاً إطلاق صفة التكفيرين على كل المسلحين كما تعمل هذه الأوساط المتشددة من الموالاة، لأنه بذلك توسّع من حيث تدري أو لا تدري جبهة العدو القادم تحت ستار الدين، كما أنه من الضروري استثمار المزاج الجماهيري المتصاعد ضد التسلح بشكل عام وخروج مظاهرات جماهيرية في العديد من المواقع ضد الجماعات المسلحة وذلك لايكون إلا من خلال الشروع بالحل السياسي الحقيقي.

■■

«حي الأزمة».. أشبه بـ«دولة صغيرة» داخل مخيم اليرموك بدمشق..
«افتتحنا مدرسة واستطعنا العيش باقتصادنا الذاتي بعيداً عن غلاء الأسعار»

◄ حازم عوض – قاسيون

عشرات العائلات في إحدى الحارات، استطاعت التكيّف والعيش ضمن أكثر سبل الحياة صعوبة، وأكثر المناطق تأزماً في دمشق، فعلى الرغم من سيطرة «المعارضة المسلحة» على كامل مخيم اليرموك، تمتع أحد أحيائه باستقلالية تامة عن محيطه، وشكل حماية مدنية بواسطة سكانه الذين وضعوا حواجز «قلابة» مصنوعة باليد من براميل وعواميد معدنية في بداية الحي وآخره لعزله عن أية مخاطر أو مجموعات مسلحة حاولت أو ستحاول دخوله.



«حي الأزمة» خارج الأزمة

أطلقوا عليه اسم «حي الأزمة» وذلك من وحي الأحداث التي تدور في سورية، وهو حي صغير يقع في منطقة تماس بين طرفي النزاع في سورية، لكنه حتى اليوم وبحسب «أبو علي» البالغ من العمر ٥٤ عاماً من سكان «حي الأزمة»، فإن «سكان الحي استطاعوا تحييد هذه البقعة الجغرافية من النزاع المسلح و من مظاهر السلاح بشكل كامل وبأساليب مدنية بحتة».

منذ حوالي ثلاثة أشهر، و ٩٠٪ من مخيم اليرموك يعيش في ظلام دامس وسط انقطاع التيار الكهربائي بشكل كامل، إلا أن «حي الأزمة» استطاع التغلب على هذا الانقطاع، وغيرها من الأمور المعيشية الصعبة، وسط ما يشبه «الحصار» المفروض على مخيم اليرموك من القوات النظامية لـ «إرضاخ» الجماعات المسلحة في الداخل بحسب أحد سكان هذا الحي الملقب بأبو علي.

وأضاف أنه «يمنع إدخال الخبز لأكثر من ربطة أو أية مواد غذائية بكميات من خارج المخيم، فالتدقيق على حاجز البطيخة- حاجز رسمي- دقيق جداً».

«أحضرنا مولدة كهرباء كبيرة لكنها معطلة، كانت مهملة في مدرسة هُجرت داخل الحي، قمنا بالكشف عليها وأحضرنا من هو على إطلاع و لو بسيط بالأمور الميكانيكية، واستطعنا بالفعل إصلاح المحرك بواسطة قطع مصنوعة يدوياً، وأدرناها لتنير الحي كاملاً مدة ٦ ساعات يومياً» بحسب أبو علي.

إيرادات الحي «ذاتية»

وأضاف أن «المازوت الذي تعمل عليه المولدة متوفر، وذلك نتيجة نزوح أكثرية سكان المخيم في الربع الأول من فصل الشتاء، ما دعانا للاتصال بهم والحصول على موافقتهم لأخذ المازوت أفضل من أن تتم سرقته من بعض المسلحين، ومنهم من بادر ووهبنا ما ادخره من المادة عند خروجه من المخيم لعدم استطاعته إخراجها».

وقال أبو علي «اعتمدنا في بداية الأحداث على شخص لديه ورشة تصنع المنتجات اليدوية بكميات قليلة، فقد قمنا بتشغيل النسوة لديه ورفعنا إنتاجه أضعاف مضاعفة، وبدوره قام التاجر بتهريبها لخارج المخيم وبيعها، ما حقق مردوداً مادياً للعائلات في الحي، عدا عن وجود صندوق دعم يتبرع له من يحصل على المال، وهذه الأموال تدخل في ميزانية الحي».

ومن مصادر الإيرادات التي يحصل منها «حي الأزمة» على المال «٣ ورش للقش، ودورات لتعليم الخياطة، وورش تطريز، عدا عن الاعتماد على بعض الأشخاص ذوي الرواتب المرتفعة، الذين يضخون بعض الأموال في خزينة الحي».

في قلب الحي، كانت هناك مدرسة خاصة أغلقت بسبب الأحداث، وقام أهل الحي بالتواصل مع صاحبها والحصول على موافقته باستخدامها.

افتتحت المدرسة من الأهالي بعد نزوح غالبية السكان، وتم استخدامها لتدريس الأطفال حتى الصف الثامن كي لا ينقطعوا عن مدارسهم نتيجة صعوبة الأوضاع، وفعلاً بعد فترة وجيزة، نجح الأهالي بالتواصل مع منظمة الغوث للاجئين «الأونروا» وتم اعتماد المدرسة من قبلها للتصديق على النجاح والرسوب فقط دون تعويض مادي.

أرسلت وكالة الغوث للقائمين على المدرسة بنود وشروط التدريس المعتمدة لديها، وقامت بإرسال الأسئلة الامتحانية الموحدة لهم، إلا أنها لم ترع رواتب المتطوعين، وبحسب«أبو علي»، طلبت الوكالة من المدرسة مؤخراً، فتح دورة تكميلية للطلاب الذين لم يستطيعوا الالتحاق الفترة السابقة، ووعدت القائمين عليها بأن ترسل لهم مكافآت مادية لقاء ذلك.

مدرسة الأزمة.. امتحان الفنية على الجدران

وعلى هذا قال«أبو علي» إن «المدرسة هذه والتي أطلق عليها اسم مدرسة الأزمة، استطاعت الحصول على اعتراف منظمة الاونـروا منذ شهر شباط الماضي، لتدريس الطلاب حتى الصف الثامن، واستطاعت المدرسة استقطاب حوالي ٢٨٠ طالباً، منهم من جاؤوا من بعض الأحياء المجاورة».

وبحسب«أبو علي» فإن «أساتذة مدرسة الأزمة ليسوا من ذوي الخبرات الكبيرة، فمنهم أساتذة فعلاً عملوا في منظمة الغوث سابقاً، ومنهم طلاب جامعة ومعاهد ومرحلة ثانوية، أخذوا بإفادة الطلاب بالجوانب التي يبرعون بها».

وتابع «لأول مرة بتاريخ مخيم اليرموك، أو حتى دمشق، يجرى امتحان التربية الفنية على الجدران، حيث قام أطفال المدرسة هذه بإجراء امتحان التربية الفنية النهائي على جدران الحي، في فعالية احتفالية كان لها طابع مميز أعطت ألوانه فسحةً من الأمل لسكان الحي».

> **«حي الأزمة» نموذج للحياة على مقاومة مظاهر التسلح في مخيم اليرموك وإبقائه صامداً في ظل الصراع الدائم وعلى إعادة المخيم لسكانه بالوسائل المدنية ولفظ كل أشكال السلاح منه**

«لا يعنينا الدولار فقد عدنا لحياة الأجداد»

وأردف «نحن بعيدون كل البعد عن ارتفاع الأسعار بدمشق، فارتفاع سعر صرف الدولار لا يعنينا مهما بلغ، فنحن مازلنا نشتري لحم العجل بسعر ٤٥٠ لعدم قدرة اللحام على تخزين الذبائح واضطراره لبيع كامل الكميات، ونشتري اللبن بسعر ٥٠ ليرة والحليب بـ٦٠ ليرة من أحد مزارعي المناطق المجاورة للمخيم، والتي يضخ مزاريعها أيضاً، البقوليات لنا بأرخص الأسعار».

«لدينا خطط لزراعة الحي بالخضراوات والبقوليات والاعتماد عليها، وربما سنربي الدواجن فيها أيضاً» على حد تعبير أبو علي، الذي وصف حياة أهل «حي الأزمة» بأنها عادت «لأجداد الأجداد»، فقد أعادهم انقطاع التيار الكهربائي الطويل إلى رفع مائدة الطعام بعد تغطيتها إلى السقف كي لا تأتيها الحشرات الزاحفة، وأخذوا باستخدام «بابورات الكاز» بواسطة المازوت، وذلك بدلاً من الغاز.

«حي الأزمة» أشبه بدولة مصغرة

وجهاء «حي الأزمة» عيّنوا مسؤولين عن جميع قطاعات الحياة، فمنهم من استلم قطاع الاقتصاد وتجلى دوره بتوزيع إيرادات الحي وتأمينها ودراستها، ومنهم مَنْ هو مسؤول عن الأمن في الحي «دون سلاح» بما يشبه سلك الشرطة، و منهم مَنْ هو معني بالشأن الثقافي، وهناك مَنْ يعنى بشأن المحروقات وتأمينها، وما إلى ذلك، وهناك شخص مسؤول عن التنسيق بين جميع هؤلاء.

ونوه أبو علي إلى أنه «هناك من هو معني بأمور التموين أيضاً، مهمته تأمين الخبز من خارج المخيم للحي عبر أساليبه الخاصة، وما إلى ذلك من أمور».

يتمتع «حي الأزمة» باستقلالية في كل نواحي الحياة، وبحسب أبو علي فإن هذه الطريقة بالحياة «أكثر إمتاعاً، وهي القادرة على مقاومة مظاهر التسلح في المخيم وإبقائه صامداً في ظل الصراع الدائم، و دعا جميع سكان المخيم للعودة إليه، فإثبات الوجود والصمود بوجه الصعاب بالوسائل المدنية البحتة، قادرة على إعادة المخيم لسكانه ولفظ كل أشكال السلاح منه».

«لن نترك مخيم اليرموك، سنتمسك بمنازلنا رغم الأزمة، فخروجنا من المخيم يعني خسارتنا وعدم عودتنا إليه مرة أخرى»، بهذه الكلمات ختم أبو علي حديثه مع «قاسيون»، مستأذناً للعودة إلى حيه الذي خرج منه لعدة ساعات فقط لإجراء بعض المعاملات الضرورية، بعد انقطاع عن المحيط دام ٦ أشهر.

■■

عاجل.. برسم محافظ دمشق

◄ مراسل قاسيون

يبدو أن غياب الجهات المسؤولة في جهاز الدولة وعدم قيامها بدورها عموماً، أصبح سمة ليس فقط في المناطق المتوترة بسبب الوضع الأمني، بل حتى في المناطق الآمنة، وخاصة التعدي على الأملاك العامة والخاصة، بينما تجري ملاحقة واعتقال المواطنين لأسباب تافهة كهوية مكسورة أو لأنهم من منطقة معينة.

فقد أقدم أحد سكان الطابق الأرضي في العقار المنشأ على المحضر (١٠٥ أكراد) في زقاق آله رشي المتفرّع عن شارع أسد الدين في حي ركن الدين، على اقتطاع جزء من الشارع بطول ثمانية أمتار وعرض ثلاثة أمتار وتسويره وتحويله إلى وجيبة وحديقة خاصة به، متحدياً سكان البناء وغير آبه بالدولة أو القانون أو احترام السكان المجاورين.

ورغم الشكاوى المقدمة إلى بلدية ركن الدين والمحافظة، إلا أن أحداً لم يحرك ساكناً، فهل هذا مجرد تقاعس أم أن في الأمر فساداً ؟

هذا وقد لجأ بعض القاطنين في هذا الشارع لطلب المساعدة وكشف المستور بغية إعادة الشارع إلى المارة.

و«قاسيون» إذ تنشر هذا الأمر، فإنها تتوجه إلى بلدية ركن الدين ومحافظة مدينة دمشق للمطالبة بإزالة هذا التعدّي وإعادة الشارع للمواطنين من سكانه، ولمحاسبة الفاسدين وكل من سكت أو تواطأ معهم، فكرامة المواطنين من احترام حقوقهم وليس من التعدي أو السكوت عنها.



القامشلي... جوع وتحسّر على كأس ماء بارد!

◄ مهند كامل الحميدي

تشهد القامشلي؛ كبرى مدن محافظة الحسكة تعاني ارتفاعاً أكثر من باقي مدن وبلدات المحافظة الحدودية مع تركيا والعراق نظراً لطبيعتها الجغرافية وتعقيد الحالة الأمنية الداخل فيها أكثر من طرف في الصراع المسلح وانعكاس ذلك على الأوضاع الاقتصادية.



وشهد سوق القامشلي في بداية شهر تموز الجاري ارتفاعاً غير مسبوق في سعر الدولار، رافقه ارتفاع في أسعار السلع نحو أربعة أو خمسة أضعاف ما كانت عليه منذ شهرين، وتراجع سعر الدولار فيما بعد ليستقر ما بين ٢٠٥-٢٣٠ ليرة، أما سعر السلع فبقي على ارتفاعه. بل وشهدت الأسعار موجة جديدة من الارتفاع بحلول شهر رمضان المبارك، ما أثار سخط المواطن واستنكاره لعدم انخفاض سعر المواد التموينية رغم تراجع سعر الدولار الذي كان يتحجج به التجار بخصوص رفعهم للأسعار.

وفيما يلي قائمة بأسعار بعض المواد التموينية الأساسية -من النوعية المتوسطة الجودة- مقارنة بأسعارها منذ شهرين:

سعر ١ كغ شاي ١٨٠٠ ل.س وكان قبل شهرين ٧٢٥

سعر ١ كغ طحينية ٩٠٠ ل.س وكان سعره ٣٥٠

سعر ١ كغ رز ٣٠٠ ل.س وكان قبل شهرين ١٢٥

سعر ١ كغ عدس ٢٥٠ ل.س وكان قبل شهرين ٨٠

سعر ١ ليتر زيت نباتي ٥٥٠ ل.س وكان سعره ٢١٠

وقال أحد تجار الجملة إن ارتفاع أسعار السلع يعود بشكل رئيس إلى عدم استقرار سعر الدولار؛ والمعيار هنا هو السوق السوداء مؤكداً إن السوق المحلية تعاني أيضاً من عدم توفر الشحن الآمن من المناطق الداخلية إلى القامشلي، حيث يطالبنا تجار دمشق وحلب وغيرها بدفع ثمن البضائع بالدولار أو بالليرة السورية مقارنة بسعر الدولار في السوق السوداء، مع عدم تحملهم مسؤولية وصول البضائع.

وتتعرض غالبية سيارات الشحن القادمة إلى القامشلي لعمليات سلب ونهب من قبل عصابات مسلحة، بالإضافة إلى مطالباتهم بفدى للإفراج عن سائقي ومرافقي سيارات الشحن، ما يُثقل كاهل التاجر بمسؤوليات لا يقوى على حملها. كما أن أجار النقل يصل إلى أسعار مرتفعة جداً؛ حيث يصل أجار سيارة الشحن الواحدة (قاطرة مقطورة) إلى ٢٥٠ ألف ليرة سورية من حلب إلى القامشلي.

ولجأ بعض التجار إلى الحصول على البضائع من أسواق خارجية كتركيا مثلاً؛ وفي ظل إغلاق معبر القامشلي-نصيبين الحدودي من قبل السلطات التركية تتبعت «قاسيون» رحلة تهريب البضائع التركية من معبر تل أبيض الحدودي الواقع تحت سيطرة الجماعات المسلحة، وفي هذه الحالة يُفرَض على التجار المحليين التعامل بالليرة التركية أو بالدولار، ويدفعون مبلغ مرتفعاً يصل إلى ١٧٥ ألف ليرة كأجار نقل للشاحنة الواحدة.

وقال أحد مرافقي الرحلة إن جزء من البضائع كان يُسرَق أثناء نقلها من شاحنات تركية إلى شاحنات سورية، ليفرض على التجار أتاوات ورشًى ورسوم حماية "وهمية" تصل لأرقام عالية كرسم عبور وحراسة من معبر تل أبيض إلى القامشلي وتصل غرامة الشاحنة الواحدة إلى أكثر من ١٧٠ ألف ليرة يدفعها التاجر لمسلحين يسيطرون على الطرقات العامة أو مناطق النزاع؛ من مختلف الجماعات المسلحة في المنطقة.

وقال أحد المواطنين إن «الفقر بات واضحاً وهو في ازدياد والطبقة الوسطى تكاد تكون انمحت، ومع دخول شهر رمضان خلت الموائد من معظم المأكولات، واقتصرت الأسر على طبخة واحدة، وغالباً يصعب علينا توفير موادها الأولية من بيض أو بندورة بسبب الارتفاع الهائل في الأسعار، وأصبح كأس الماء البارد حسرة علينا بسبب الانقطاع شبه الدائم في التيار الكهربائي، وقالب الثلج أصبح سعره ٧٠٠ ل.س في حين كان سعره العام الماضي ٥٥ ل.س»، وحمّل المواطن الحكومة مسؤولية غلاء الأسعار وعدم التزامها بمسؤولياتها في الرقابة ومكافحة تلاعب التجار.

وقال العضو السابق في المكتب التنفيذي لقطاع التموين خضر الخضر لـ «قاسيون» إن «الفوضى التي نعيشها اليوم هي نتيجة طبيعية للسياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة إثر المؤتمر العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، فالنهج الاقتصادي أو ما يسمى اقتصاد السوق الحر هو الذي هيأ البنية التحتية لما نعيشه اليوم من فوضى وفساد وفقر، حتى بات الترهل في مفاصل الاقتصاد السوري أشبه بالخلايا السرطانية النائمة، والتي انفجرت مع بدايات الأزمة».

وأضاف الخضر إن دور الرقابة التموينية -قبل الأزمة- لم يكن يتعدى متابعة الجودة ومواصفات المواد، والإعلان عن الأسعار فقط دون التدخل في تحديدها أو تخفيضها، أما في الوقت الراهن فقد انكفأت دوريات التموين ولم تعد تتحمل مسؤولياتها أو تقوم بواجباتها في مراقبة ومتابعة الأسواق، يضاف إلى ذلك خروج الكثير من الأسواق الرئيسة في المحافظة عن سيطرة الدولة، وسحب السيارات الحكومية من موظفي التموين لتتحول الدوريات إلى راجلة وتنكفئ فيما بعد ...»

■■



برسم تموين دمشق

◄ مراسل قاسيون- دمشق

رغم الانفراج النسبي في أزمة مادة الغاز وتوفرها إلا أن موزعي الغاز ما زالوا يمارسون نهبهم ومزاجيتهم وجشعهم في بيع أسطوانات الغاز بأسعار أكثر من السعر الرسمي المحدد من الجهات المعنية، وعلى سبيل المثال: موزّع الغاز في حي ركن الدين- ساحة طلعة الكيكية يبيع الأسطوانة الواحدة من مادة الغاز بزيادة ما بين ٢٠٠- ٣٠٠ ليرة سورية علناً دون خوف أو وجل أو مسؤولية، بل ويتحدى من يناقشه ويعترض على هذه الزيادة، مستغلاً غياب المحاسبة والرقابة، رغم الشكاوى المتكررة من الأهالي على ما يمارسه من تجاوزات في وضح النهار.

إن من يستغل حاجة الشعب لا يقل خطورة عمن يحمل السلاح ويقتل. لذا يجب وضع حد لذلك ومحاسبة الموزّع ومَنْ يقف وراءه بما يكفل حق المواطن وكرامته.

بلدة الحسينية تسأل عن الكهرباء



◄ مراسل قاسيون

على الرغم من الجهود التي يبذلها العاملون في شركة الكهرباء في الوطن وتضحياتهم الكبيرة وعملهم بظروف أمنية خطرة على حياتهم، حيث قدموا العديد من الشهداء، وهم يستحقون الاحترام والتقدير على عملهم وإخلاصهم، إلا أن جهودهم تجري بعثرتها، والتلاعب من الفاسدين، ومن المسلحين، فالمواطن الذي تراكمت فوق رأسه كل المصائب يحرم من النور واستخدام الكهرباء في هذه الأجواء الحارة لساعات طويلة، و يجري قطع الكهرباء عنه باستمرار ناهيك عن انخفاض التوتر الذي يسبب تلف الأجهزة الكهربائية واحتراقها.

فأهالي بلدة الحسينية الواقعة في ريف دير الزور الغربي «جزيرة» لا تبعد عن المدينة سوى كيلومترات وأصبحت ملجأ للآلاف من المهجرين لا تعامل كبقية المناطق المجاورة لها كمنطقة «الصالحية».

وقد توجه أهالي البلدة بشكوى لـ «قاسيون» يناشدونها المساعدة بنشر شكواهم وإيصالها للمسؤولين المحليين والمركزيين.

وبدورنا نتوجه إلى وزير الكهرباء ومحافظ دير الزور ومدير عام كهرباء دير الزور للاستجابة للمطالب المحقة لبلدة الحسينية بعدالة التوزيع ومحاسبة المسؤولين الفاسدين.

■■

من الذاكرة



في ركب الشباب ومعهم

◄ محمد علي طه

يـــا موطني يا قصةَ الجمالْ
ولحنَ شعـــبٍ رائعِ النضالْ
يـــا موطني يا مَلعبَ النضالْ
ورايـــةً تموجُ في الســـماءْ
في حمـــاكَ خيـــرٌ وفيـــرْ
وثـــراكَ دومـــاً نضيرْ
والهتـــافُ يعـــلو حبيبـــاً
والطـــريقُ رحـــبٌ منيرْ

ما تردد على مسمعي من أسماء أبطالنا الميامين رجال الثورة السورية الكبرى أمثال سلطان باشا الأطرش وابراهيم هنانو وصالح العلي ومحمد الأشمر وحسن الخراط وفوزي القاوقجي ومحمد ديبو وابراهيم شيخاني وأحمد بارافي وتوفيق عليكو ومستو عكاش وأحمد الملا والعشرات والمئات من المجاهدين والشهداء في عرض البلاد وطولها، إلا و شعّ في مدى الذاكرة اسم القائد الوطني الكبير يوسف العظمة بطل معركة ميسلون الخالدة، تلك الملحمة التي زرعت في نفوس ووجدان شعبنا إرادة الحياة الحرة والكرامة الوطنية الأبية التي جادت وتجود بالأرواح فداء لعزة الوطن السيد، وعزة المواطن الحر الشهم الشريف.

واليوم إذ تستعيد الذاكرة صدى ما اختزنته من أحداث ومواقف وتضحيات سطّرها السوريون من مطلع القرن العشرين وبخاصة منذ الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٠، تفيض في الصدور مشاعر الفخر والاعتزاز والإباء والعرفان بالجميل لآلاف الثوار الأشاوس الذين رسخوا في ضمائرنا وعقولنا حب الوطن والشعب السوري العظيم.

وما زال يصدح في الأسماع والحنايا قول أمير الشعراء أحمد شوقي:

سـأذكرُ ما حييتُ جدارَ قبرٍ
بظـــاهرِ جلّقٍ رَكبَ الرّمالا
مُقيمٌ ما أقامتْ ميســـــلونٌ
يُذكّرُ مَصرعَ الأسدِ الشبالا

وهذا بالذات ما دفع المؤتمر العاشر لحزبنا– حزب الإرادة الشعبية– لاختيار نشيد ميسلون نشيداً للحزب، التزاماً بالإرادة الشعبية الوطنية قولاً وفعلاً، نهجاً وممارسة على أرض الواقع.

فحزبنا منذ تأسس عام ١٩٢٤، كرس نشاطاً وطنياً أصبح تقليداً متبعاً بالاحتفاء بذكرى موقعة ميسلون، بزيارة ضريح بطلها الخالد يوسف العظمة، ليعلو الهتاف والنشيد في تمجيد البطولة والأبطال والشهادة والشهداء، وإدانة العدوان والاحتلال، وازدراء الخونة أمثال الحثالة الذين ارتضوا أن يكونوا بهائم يجرون عربة غورو نحو دمشق الأبية.

لقد طرأ تطور لافت على زيارة الضريح أبدعه ونفّذه شبابنا بدءاً من عام ١٩٩٩، حيث دعوا إلى مسير وطني للشباب ينطلق من أمام بيت يوسف العظمة في حي المهاجرين بدمشق مع إشراقة صباح الرابع والعشرين من تموز إلى بطاح ميسلون سيراً على الأقدام ولمسافة ستة وعشرين كيلومتراً في عز الصيف. ليضعوا أكاليل الورد ويرددوا الأناشيد الوطنية والقسم على متابعة السير على خطا الثوار والشهداء الأمجاد... واستمر هذا النشاط الشبابي إثني عشر عاماً ١٩٩٩ - ٢٠١٠ ليتوقف جراء الأزمة الراهنة التي تعصف بالشعب والوطن.

وبمناسبة ذكرى ميسلون المجيدة، أعتز بمساهمتي في تلك المسيرات الوطنية كلها، وبأنني سرت على الأقدام في ركب الشباب ومعهم ثلاث مرات وقد تجاوزت السبعين من عمري.



مهربون يتاجرون بـ«السموم»..

أصناف رديئة ومتلفة للأعصاب من السجائر تغزو الأسواق

◄ خاص قاسيون

يكاد لا يخلو شارع من شوارع العاصمة دمشق، من «بسطة» لبيع علب السجائر المهربة، أنواع جديدة وأخرى غريبة، وبعضها غير واضح المنشأ أو نسبة المواد الداخلة في تصنيعه كما في علب السجائر المعروفة.

أفرزت الأزمة ما أفرزت من المظاهر التي كان بعض أبطالها أناساً حاولوا البقاء على قيد الحياة اقتصادياً بالاعتياش على الثغرات التي فتحتها الأوضاع الأمنية الصعبة، وعدم القدرة على الرقابة بشكل فاعل كما السابق، ومن هذه الثغرات، عدم القدرة على ضبط التهريب الذي نشط في الفترة الأخيرة ما أنتج باعة يتاجرون بالسموم دون اكتراثهم لخطورة ما يبيعون.

تجارة رابحة...

أبو رامي شاب في مقتبل العمر (٢٧) عاماً، فقد عمله في مهنة «ديكور الجبصين» بسبب الأوضاع الراهنة، وبعد البحث عن مصدر آخر ليكسبَ رزقه، كانت المهنة السهلة والتي تحقق مردوداً كبيراً في وقت قصير، هي بيع الدخان المهرب الذي لا تخضع تسعيرته لجهة معينة، حيث يبقى هامش الربح حراً بحسب البائع.

بدأ أبو رامي «ببسطة صغيرة»، ثم انتقل إلى محل صغير في منطقة عشوائية، واجهة المحل كانت فقيرة بالأصناف، ثم أخذت بالثراء شيئاً فشيئاً، وأخذت الأنواع تزداد غرابة وتنوعاً فيها، وبحسب أبو رامي فإن «ارتفاع أسعار علب السجائر المهربة المعروفة سابقاً إلى حدود غير معقولة، دفعنا إلى تلبية حاجة الناس من أصناف رخيصة تناسب وضعهم المادي الصعب».

أبو رامي ومئات الأشخاص، ساهموا بنشر السجائر غير المعروفة سابقاً بحكم «الحاجة للمال»، التي انقلبت إلى طمع في زيادة الربح، ما دفعهم إلى البحث عن مهربين ومصادر مشبوهة تزودهم بأنواع جديدة وغير معروفة كل فترة، ما شكل «تهديداً للصحة العامة» بحسب مصادر في المؤسسة العامة للتبغ.

«عدم قدرة المؤسسة العامة للتبغ على تزويد السوق بأصناف علب السجائر الخاضعة للرقابة والمعروفة سابقاً، نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة وتوقف بعض الشركات العالمية عن تزويدها ببعض أنواع السجائر المرغوبة في السوق، إضافة إلى عدم قدرتها تأمين وصول الأصناف المتوفرة من محافظة اللاذقية حيث إدارة مؤسسة التوزيع إلى باقي المدن، دفع ضعاف النفوس إلى تهريب علب السجائر عن طريق الحدود التي تشهد توترات أمنية، وإدخال بعض الأصناف التي لم تكن معروفة سابقاً، مستغلين عدم قدرة المؤسسة على إشباع السوق» بحسب مصدر في المؤسسة العامة للتبغ.

المافيا أدخلت أصنافاً متلفة للأعصاب

وأضاف المصدر لصحيفة «قاسيون» إن المهربين «بالتعاون مع مافيات داخلية وخارجية مستفيدة، أدخلت أصنافاً لا يمكن حصرها من ماركات غير معروفة المنشأ ولا المصدر، وليس لدينا أية إحصائية حالياً حول كمية ما يدخل منها إلى سورية، وهي أصناف رديئة جداً إلا أنها تشهد إقبالاً من المواطنين لرخص ثمنها وشكلها المقبول».

وتابع إن «الحدود التركية والعراقية والأردنية والبحرية باتت سهلة الاختراق من مهربي التبغ أكثر من السابق، عدا عن قيام شركات منطقة جبل علي في الأمارات العربية بتزوير ٩٠٪ من علب سجائر الشركات المعروفة، وقد حدث أن طلبت إحدى هذه الشركات من المؤسسة أن تقوم بتعبئة السجائر في علب مزورة لشركات معروفة، إلا أن المؤسسة رفضت ذلك».

ومن جهته، قال مدير عام المؤسسة العامة للتبغ فيصل سماق لـ «قاسيون» إنه تم «تحليل عينات من هذه الأنواع المهربة المنتشرة، وتبيّن أنها رديئة الصنع وتحوي على مواد متلفة للأعصاب ومواد سامة ومسرطنة قد تسبب حالات ضرر للمدخن أكبر بكثير من الدخان المستورد بطريقة شرعية، حيث تخضع الأصناف المستوردة للتحليل قبل دخولها إلى السوق، ويشترط بها المواصفات المطلوبة بحيث يكون ضررها أقل على المدخنين».

وأضاف سماق «هناك أصناف من علب السجائر غير معروفة المصدر أو شركة التصنيع، وهي تعود ٩٠٪ إلى عصابات التهريب»، وأشار إلى أنه «هناك دوريات للمراقبة وضبط البسطات غير المرخصة التي تروج لهذه الأنواع من علب السجائر، لكن عمل الدوريات حالياً ضمن نطاق ضيق نتيجة للظروف الحالية».

وبدوره، قال المصدر في المؤسسة إن «أنواع علب السجائر المهربة والرديئة بتصنيعها هي اليغانس، مانشيستر، وينستر، ماستر، كورسا، ولسن، ميكادو، جيكور.....الخ، بالإضافة إلى أنواع أخرى مزورة مثل يونايتد».

الأسعار متروكة للتجار

أما عن الأسعار، فقد اشتكى مدخنون من ارتفاع أسعار علب السجائر المستوردة من مؤسسة التبغ إلى مستوى فاق به سعر العلب المهربة بعض الأحيان، وعلى هذا زود سماق صحيفة «قاسيون» بأسعار علب السجائر المستوردة، وتبيّن من خلال نشرات الأسعار هذه بأن أسعار العلب ذاتها في محلات البيع كانت غير مطابقة للنشرة وفاقتها بنسبة كبيرة، ومنها نوع «غلواز- أصفر وأحمر وأزرق» الذي حدد سعر الكيلو منه (٥ كروزات) بـ ٣٢٥٠ ليرة سورية، أي أن سعر الكروز الواحد المؤلف من ١٠ علب سجائر يبلغ بحسب المؤسسة ٦٥٠ ليرة سورية فقط، في حين وصل سعر الكروز- الذي مصدره المؤسسة ذاتها- في السوق، إلى أكثر من ١٥٠٠ ليرة سورية إن وجد.

وعلى هذا، قال المصدر في المؤسسة إن «سبب ذلك يعود لوقف المؤسسة جلب علب السجائر من اللاذقية إلى صالاتها بدمشق لصعوبة تأمين الطرقات، وترك الموضوع للتجار الذين يقومون بجلبها على حسابهم الخاص إن وجدت هذه الأصناف، ومن هنا بدأ الاستغلال من قبلهم» مشيراً إلى أن «قضية رقابة الأسعار لا تعود لمؤسسة التبغ وإنما المعني بها بشكل مباشر هو دوريات مديريات حماية المستهلك».

ارتفاع أسعار علب السجائر، طال الأنواع المصنعة محلياً حتى، وذلك رغم اعتماد المؤسسة على الإنتاج المحلي من التبوغ التي تشتريها من الفلاحين المحليين دون التأثر بارتفاع سعر الصرف.

وبحسب مؤسسة التبغ في تصريحات سابقة، فإن «نسب زيادة أسعار بعض الأصناف بلغت مقارنة بين عامي ٢٠٠٧- ٢٠١٣، ١٥٧٪ لصنف شك البنت ، ١٧٣٪ لصنف الفرجينيا ، ١٩٥٪ لصنف البرلي، و ١٤٠٪ لصنف التنباك».



وأفادت المؤسسة، بأن صنف تبوغ الفرجينيا يباع دولياً بنحو /١,٧/ دولار أي ما يعادل /١٥٠/ ل.س تقريباً، بينما يبلغ سعر شراء هذا الصنف في عام ٢٠١٣ (٢٠٠) ليرة، ويبلغ سعر شراء صنف البرلي في السوق الخارجية نحو/١/ دولار فيما يبلغ سعر الشراء حالياً /١٦٠/ ليرة، كما يبلغ سعر صنف الأزمير التركي المماثل لصنف البصما في سورية /١٥٠/ ليرة، في حين أن شراء هذا الصنف لدينا هو /٣٠٠/ ليرة، ويبلغ سعر شراء صنف شك البنت /٢٤٠/ ليرة وسعر التنباك /١٥٠/ ليرة.

تكاليف الإنتاج

وأضافت المؤسسة في تصريحها على لسان مديرها فيصل سماق لإحدى الصحف المحلية، بأن «أسعار البيع الحالية للمستهلك ليست مرتفعة قياساً بأسعار المواد الأخرى على اختلافها، وأنه هناك آلاف العاملين وخطوط الإنتاج والمباني والآليات وخدمات ومواد أخرى داخلة في إنتاج السجائر قد يصل تعدادها إلى حوالي /٨٠/ مادة، وكلها تشكل تكلفة مضافة على تكلفة التبوغ حتى الوصول إلى السيجارة التي يتم طرحها».

«أسعار شراء التبوغ من المزارعين زادت عدة مرات في السنوات الأخيرة دون أن يرافق ذلك زيادة في سعر المنتج النهائي وإنما كانت هذه الزيادة على حساب نسبة الربح المخصصة للمؤسسة، وأسعار الشراء الآن أعلى من الأسواق العالمية لعدد من الأصناف» حسب تصريحات المؤسسة.

وبحسب سماق، فإن أرباح المؤسسة العامة للتبغ بلغت عام ٢٠١٢ حوالي ١٦ مليار ليرة سورية، في حين بلغت قيمة محصول التبغ المشترى من الفلاحين ٣,٨٠٠ مليار ليرة سورية، ضمن حدود تصدير ضيقة جداً.

وخرج معمل التبغ التابع للمؤسسة في حلب عن العمل منذ ٢٠١٢/٨/٢ ، وتعرضت معامل دمشق وحماة لاعتداءات متكررة وصعوبة تأمين الغلافات والمطبوعات لسد حاجاتها، حيث توقف معمل دمشق عن العمل شهر نيسان الماضي، ومع ذلك وبحسب المؤسسة، فإن نسبة تنفيذ الخطة خلال عام ٢٠١٢ بلغت ٧٥٪ من حيث الكمية، و١٠٨٪ من حيث القيمة، وتعمل المؤسسة لتأمين حاجة السوق خلال تشغيل معامل اللاذقية فقط.

حمص... نهب منظّم يطال جيوب الفقراء

◄ مراسل قاسيون

على الرغم من أن مدينة حمص لم تشهد الاستقرار منذ بدء الأحداث فيها إلى الآن إلا أنها تضم ما يقارب مليون ونصف مليون مواطن يقطنون أحياء موزعة على شكل طوق حول الأحياء التي ما تزال فيها العمليات العسكرية مستمرة.



وبالتالي كلما زاد حجم الأعمال العسكرية في هذه الأحياء دفعت الأحياء المأهولة ثمن ذلك، حيث تتلقى باستمرار قذائف الهاون التي تجلب معها الدمار والموت والرعب الذي يعاني منه الجميع وخاصة الأطفال، وهذا لا يقتصر على أحياء معينة بعينها دائماً، كل الأحياء المأهولة لها حصتها من قذائف الهاون، وكأنه لا يكفي أهل حمص ما عانوه من نزوح ودمار وموت ورعب فهناك دائماً من يتربص بهم، فالتجار لا هم لهم سوى جمع الأموال برفع الأسعار بشكل جنوني يتجاوز كل منطق، وتحت أية ذريعة كانت سواء ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية أو ارتفاع أسعار المحروقات، مما أدى إلى استشراء ظاهرة التسول بشكل كبير في أغلب أحياء مدينة حمص لتأمين الحاجات الأساسية لسد رمق الحياة.

إن جميع المواد والسلع الاستهلاكية الأساسية لاحتياجات العائلة وخاصة الغذائية ارتفعت أسعارها بشكل جنوني في ظل غياب الرقيب والحسيب، والمشكلة تكمن في أنه عندما يرتفع سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية ترتفع الأسعار بنسب تفوق سعر صرف الدولار، وعندما ينزل سعر الصرف تبقى أسعار المواد محلقة في ارتفاعها. ولسان حال الأهالي يقول: هل أسعار المواد ترتبط فقط بارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة، ولا علاقة لها البتة عندما ينخفض سعر صرف الدولار؟!

فيما يلي أمثلة على الارتفاع المسعور للأسعار خلال آخر أسبوعين:

ـ صحن البيض ارتفع سعره من ٤٠٠ إلى ٤٥٠ إلى ٥٣٠ ل.س.

ـ الحليب ارتفع سعره من ٧٥ إلى ٩٠ إلى ١٢٠ ل.س.

ـ الجبنة ارتفع سعرها من ٢٥٠ إلى ٣٥٠ إلى ٧٥٠ ل.س.

ـ لبن الغنم ارتفع سعره من ٢٠٠ إلى ٢٧٥ إلى ٤٠٠ ل.س.

وهذا ينطبق على كل المواد الغذائية بما فيها اللحوم والزيوت والسمنة والفواكه حيث كثير من الناس لم يعودوا يرون اللحوم والفواكه إلا في واجهات محلات البيع.

وهذا ناتج عن جشع واستغلال تجار الأزمات وغياب الرقابة، فعندما يسمع هؤلاء التجار الفاسدون بارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة يسارعون مباشرة إلى رفع الأسعار بشكل جنوني لتحقيق الأرباح غير المشروعة من جيوب الفقراء المثقوبة دون أي رادع قانوني أو أخلاقي أو إنساني وفي ظل تقاعس الجهات المعنية في تحمّل مسؤوليتها، والأزمة الراهنة التي تعيشها البلاد خير فرصة لهم لزيادة ثرواتهم غير المشروعة على أجساد الفقراء.

■■

منطقة الغاب.. لا بد من ردع الخارجين عن القانون!

◄ مراسل قاسيون- حماة

وصلت إلى «قاسيون» مؤخراً شكوى من أهالي قرى منطقة الغاب بمحافظة حماة، يبيّنون فيها مدى معاناتهم اليومية من ممارسات العصابات المسلحة واللجان الشعبية، التي تشكّلت في منطقتهم في ظل ظروف الأزمة، وأعمالها الإجرامية من نهب وسلب وخطف وقتل في ظل تقاعس الجهات المختصة في تحمل مسؤوليتها بحمايتهم وحماية ممتلكاتهم من هذه الأعمال. فيما يلي مضمون الشكوى:

«نحن أهالي قرى منطقة الغاب بمحافظة حماة نعاني كغيرنا من المواطنين في المحافظات الأخرى الأمرين في ظل استمرار الأزمة الراهنة وتداعياتها الكارثية على البلد، فمن جهة سندان الظروف المعيشية المتدهورة من ارتفاع جنوني لأسعار جميع المواد السلعية التي تمس احتياجات العائلة السورية، ومن بطالة مستشرية بأرقام مخيفة وفقر وتدمير للقطاعات الإنتاجية وبشكل خاص القطاع الزراعي...الخ، ومن جهة أخرى مطرقة التدمير والتخريب التي طالت البنية التحتية، وفقدان أسباب الأمن والاستقرار وانتشار مظاهر الاضطراب الاجتماعي».



وبيّن الأهالي في شكواهم ما يتعرضون له على أيدي بعض أعضاء اللجان والعصابات المنتشرة في قرى منطقة الغاب: «مؤخراً انتشرت وكثرت في قرى منطقة الغاب مجموعات من لصوص وقطاعي طرق تمارس أعمال الخطف والتشليح والسلب والقتل بحق أهالي المنطقة تحت سطوة السلاح في وضح النهار وفي ظل غياب الجهات المختصة عن أداء دورها بالشكل المطلوب تجاه هذه الأعمال الإجرامية والحد منها. ومن هذه الأعمال الإجرامية:

ـ قيام مجموعة مسلحة من اللجان الشعبية بخطف المواطن «محمد فهد شحادة» من أبناء قرية الصقلية- ناحية سلحب ومن ثم قتله ورمي جثته في قناة الري وسرقة سيارته.

ـ قيام مجموعة مشابهة للمجموعة المذكورة أعلاه بخطف شاب «أحمد محمد إبراهيم» من قرية «الرقيطة» القريبة من مدينة حماة وقتله فيما بعد بدم بارد.

لقد سادت أجواء من الترهيب في المنطقة ومحيطها، كما ساد جو من الاستياء الشعبي لدى أبناء المنطقة نتيجة استمرار هذه الأعمال».

وتابع الأهالي في شكواهم: «دفعنا هذا الأمر إلى المبادرة للتصدي لهذه الممارسات الإجرامية ومَنْ يقف وراءها بالتعاون مع بعض الجهات المختصة ومع أهالي القتلة الذين أبلغوا الجهات المختصة أماكن تواجد القتلة، ومن خلال متابعتنا لهذه المجموعات في المنطقة استطعنا إلقاء القبض على عدد من أفرادها وتسليمهم للجهات المختصة على الفور للتعامل معهم ضمن الإجراءات القانونية المتبعة أصولاً».

وفي نهاية شكواهم طالب الأهالي الجهات المختصة المعنية «بملاحقة أفراد هذه العصابات في المنطقة والحد من أعمالهم الإجرامية المرتكبة بحق أبناء المنطقة، والإسراع في إجراءات المحاكمة لمن تم إلقاء القبض عليه وإنزال العقوبات بحقهم ليكونوا عبرة لمن لم يعتبر وإنصافاً للأهالي المتضررين، آخذين بعين الاعتبار ارتفاع منسوب الاستياء الشعبي مؤخراً في المنطقة نتيجة تقاعس الجهات المختصة في عدم تسريع إجراءات المحاكمة وإنزال العقوبات الشديدة بحق هؤلاء، وإلا سيخرجون في مظاهرات احتجاجية ضد هذه الممارسات وأيضاً ضد تقاعس الجهات المعنية في تحمّل مسؤولياتها».

«قاسيون» تضم صوتها إلى صوت الأهالي وتؤكد على مطلبهم المحق في تأمين أسباب الأمن والاستقرار وحمايتهم وأملاكهم والحد من هذه الأعمال ومرتكبيها والتسريع من إجراءات المحاكمة إنصافاً للأهالي المتضررين. أقله التجاوب مع مطلبهم المحق. فهل من مجيب؟

■■

لا يموت حق..

السر المهني في المحاماة (٢-٢)

◄ المحامي سالم كلاس

على المحامي أن يكتم السر فيما يتعلق بكل ما يقوله موكله شفهياً أو خطياً وأن يرفض الإجابة على الأسئلة الموجهة إليه بشأن السر المهني، ويشمل كتمان السر كل أمر يتعلق بالتصريحات أو الكتابات والإقرارات التي يدلي بها المتقاضي في مكتب المحامي وعلى الوقائع التي يجري إفشاؤها وعلى ما علم به المحامي أثناء التحقيق الجاري بحق موكله وعلى الوقائع السرية التي يجري اكتشافها خلال المحادثات الصلحية الجارية بين المحامين ولو فشلت مساعي المصالحة أو التي يتلقاها المحامي بمناسبة إحدى الدعاوى لا من موكله فقط بل من قبل الغير أيضاً ويترك القانون لتقدير المحامي وضميره التفريق بين ما هو سري أو غير سري إلا أنه يجب أن تعتبر سرية كل واقعة ذات صفة خاصة يكون للموكل فائدة مادية أو معنوية في عدم إباحتها.

عندما تجري محادثات لإجراء المصالحة أو التسوية بين المحامين باسم موكليهم ويكون مصيرها فاشلاً يجب أن تعتبر هذه المحادثات كأن لم تكن والمحامي الذي يستند إليها في مرافعته يكون فاقد الأمانة ويعرض نفسه إلى عقوبة تأديبية.

ولا يعاقب المحامي على إفشاء سر موكله إذا كان على ثقة من أن إذاعة السر في مصلحة الموكل وتحققت هذه المصلحة فعلاً أو دفع لخطر يمس حياة الموكل أو حريته أو شرفه.

إن التخلي عن السر المهني وعدم التشدد بمعاقبة من يفعل ذلك من المحامين يعني بداية زوال مهنة المحاماة.

لا يحتاج الأمر إلى توكيل حتى يلتزم المحامي بكتمان السر المهني والتزام المحامي بالسر المهني ينشأ في اللحظة التي يبدأ فيها المراجع بالبوح بسر من أسراره.

وإذا ما أخل المحامي بكتمان السر المهني فقد الأمانة والشرف والاستقامة وإن كتم السر في مهنة المحاماة أهم وأقدس واجب يلتزم المحامي به فإذا ما فرط المحامي به فقد أساس وجوده.

ويرتكب المحامي خطأ مسلكياً خطيراً إذا قرأ أوراق الملف أو النصوص التشريعية أو القرارات الاجتهادية بصورة مخالفة للحقيقة أو إذا سكت عن الفقرات التي لا توافقه.

وأخيراً: إن الكفالة الحقيقية لاحترام السر إنما تنبع من ضمير ووجدان المحامي ومن إيمانه بأنه حامل رسالة وأن هذه الرسالة هي التي أفسحت له ضمن غاياتها السامية أن يلم بمكنون أسرار موكله التي باح بها إليه وأنه من لحظة تلقيها قد قَبِل بإرادته أن يحمل «أمانة» تُلزمه بها تقاليد وأعراف وشرف مهنَته قبل أن تدعوه إليها أو تحميه في حمل هذه الأمانة القوانين و التشريعات أو نصوص المواثيق الدولية.

moc.liamtoh@sallakmelas

بين أزمة اليوم وأزمة الثمانينيات.. أين نتجه؟

◄ عشتار محمود

الأزمة الاقتصادية الحالية كنتاج للأزمة الوطنية العامة بشكل مباشر لها قاعدة مكونة من سلسلة من التأزم الاقتصادي الناجم عن خلل كبير في النماذج الاقتصادية السورية التي كانت مع كل انكشاف لأزماتها تنقل مراكز القوى الاقتصادية والاجتماعية من مستوى إلى آخر ناقلة معها جهاز الدولة من انحراف إلى انحراف أشد.. وكان الاتجاه العام هو نقل القرار الاقتصادي السياسي إلى مصلحة القوى التي كانت مع كل أزمة يشتد عودها مع تغيير في بنيتها، ليصل إلى الحد الذي يتماهى فيه سلوك جهاز الدولة مع مصلحة القوى الاقتصادية الكبرى وهي قوى الفساد بلا منازع.. بهذه البنية دخلنا الأزمة الوطنية العميقة التي نشهدها اليوم.. حيث يتماهى القرار والتنفيذ في جهاز الدولة مع منظومة محكمة من قوى الفساد التي أخذت مواقعها في المفاصل الاقتصادية الأساسية كالنفط والتجارة الخارجية كأبرزها، والتي امتلكت أن تسلب جهاز الدولة حصة هامة في قطاعات سيادية كالاتصالات والمرافئ والإنشاءات.. والتي أصبحت من الثبات خلال العقد الماضي بحيث أنها تتشابك بقوة كبيرة مع السوق ومع جهاز الدولة حتى لتبدو الاختلافات في المصالح واهية.. وهذا ما يعيق بشدة محاولات «فرط» هذه البنية المرصوصة، ويدفع للتساؤل تفكيكها بأي اتجاه..



الثمانينيات السورية أزمة سابقة

في نموذج سابق لأزماتنا الاقتصادية تعتبر أزمة الثمانينيات الأقرب إلى اليوم، حيث تتقاطع معها من حيث المعالم التأشيرية الرئيسية حيث انحدر معدل نمو الإنتاج المحلي منذ بداية الثمانينيات من ١٠,٥٪ سنوياً في عقد السبعينيات لينخفض إلى ١,٨٪ فقط عام ١٩٨٣ بل إنه سجل تراجعاً مستمراً مقداره (٣٪ سلبي) سنوياً بالمتوسط منذ العام ١٩٨٤، بينما كان مقدار معدل النمو المستهدف في الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨١-١٩٨٥): ٧,٧٪ لم يتحقق منه أكثر من ١,٨٪، بالإضافة إلى تقلص إيرادات القطع الأجنبي بشكل كبير حيث تقلصت موجودات المصرف التجاري السوري منه في العام ١٩٨٧ إلى حوالي (٧١ ألف) دولار فقط. وهبطت نسبة القطع والذهب الموجود في التغطية منذ عام ١٩٨٠ إلى مادون الحد الأدنى المسموح به ١٠٪ إلى ٧٪، ليصل إلى معدل ٢٪ في أواخر عام ١٩٨٥. بالإضافة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومعدل التضخم بمستويات بلغت بتقديرات البعض حدود ٣١٦٪ والتي تجاوزت تقديرات البنك الدولي الذي قدرها بنسبة ١٠٠٪، بينما أدى التضخم إلى خسارة الليرة السورية لـ ٩٠٪ من قيمتها الشرائية في عقد الثمانينيات..

توازن القوى حينها

في مواجهة تلك الأزمة طرحت كل الخيارات التي تعبر عن مستوى توازن القوى الاقتصادية والاجتماعية في تلك اللحظة والذي سمح لجهاز الدولة وأصحاب القرار بالظهور بمظهر الحكم النهائي الذي اختار الطريق المركب القائم على عدم اعتماد سياسات البنك الدولي في الإصلاح الاقتصادي التي كانت نتائجها تظهر في مصر بشكل حاد، لكن مع اعتماد منهج تحرري انتقائي ركب ما بين استمرار الدولة بسياسة التثبيت النقدي بينما ولّت القطاع الخاص الجانب الأكبر من العرض السلعي استيراداً وإنتاجاً، لتنجم سياسة اعتمدت الانطلاق من التصدير كأولوية لزيادة إيرادات القطع، موظفة مقدرات القطاع العام والخاص في هذه العملية.. ولكنه كان يسوّف المشاكل بشكل أساسي ليحلها ريع النفط الخفيف لاحقاً.. لم تسمح بنية جهاز الدولة في تلك المرحلة بعد عقد السبعينيات الذي تميز بتضخيم كبير للجهاز الحكومي أن يتم الانتقال سريعاً بالاتجاه الليبرالي إلا أنها وطدت لمنهج تحرري تمت صياغته والتسويق له في تلك المرحلة باستقدام فريق خبراء مهني ليبرالي قاده الاقتصادي الليبرالي السوري نبيل سكر، لتظهر معالمه في التسعينيات وما بعد ابتداءً من قانون الاستثمار رقم (١٠) وصولاً إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.. الذي كانت هذه الوجوه أبرز المسوقين له، بين صياغة المعالم الأولى والانتقال إلى التنفيذ ما بعد عام ٢٠٠٠ كانت تنضج القوى الاقتصادية -الاجتماعية التي تخدمها الليبرالية ليظهر المحتكرون الكبار الجدد الذين سحبوا مقدرات هامة من جهاز الدولة المركزي السابق ونقلوها إلى السوق مع احتفاظهم بالهيمنة وأدواتها السياسية والاقتصادية في تحالفات متينة تستمر حتى اليوم..

أزمة اليوم..بأي اتجاه

مستوى هيمنة قوى الفساد لم يسمح بوضع طروحات متباينة في كيفية إدارة اقتصاد الأزمة السورية الحالية إلا لوقت متأخر، والطروحات المتباينة التي تدفع نحو الجديد من القرارات والتوجهات تشق طريقها ضمن محدد أساسي يفرضه الواقع هو الابتعاد عن الليبرالية بكافة مستوياتها، نظراً لكون مستوى التشابك بين السوق وقوى الفساد وصل حد التماهي كما ذكرنا، مستخدماً جهاز الدولة للحد الأقصى.. وقد وصل هذا التشابك اليوم بين قوى الفساد والسوق وجهاز الدولة حداً وصل إلى جعل الجبهة الاقتصادية إحدى أجدى أدوات الحرب، ليبدو جهاز الدولة كأنه يدمر ذاته بذاته، وذلك بالسير وفق مصالح قوى الفساد الكبرى التي أصبحت تتناقض مع محددات حساسة في الاقتصاد السوري كبقاء العملة الوطنية أم انهيارها، وبقاء الدعم الاجتماعي الخيط الأخير في علاقة الدولة مع المجتمع أم لا..

لذلك فإن أزمة اليوم لن تستطيع أن توجد حلاً توافقياً فإما أن ننتقل إلى مواجهة قوى الفساد مع ضبط قوى السوق واستعادة جهاز الدولة كخطوات لا تنفصل عن بعضها البعض، وإما أن تستمر عملية التدهور الاقتصادي.

مستوى تحالفات وهيمنة قوى الفساد اليوم يتعدى تحالفاتها وهيمنتها في الثمانينيات، ولذلك لن تستطيع الخروج من أزمتها نحو تغيير في البنية إلا بمساعدة الخارج لها، وتلك عملية ستكون مؤقتة إن تمت.. لان مستوى الأزمة الاقتصادية في الاقتصاد السوري يفرض من الآن السير بخطوط أخرى تشق طريقها في معركة إنقاذ الاقتصاد السوري..

معالم لتغيير سياسات التحرير التجاري

الأزمة الاقتصادية اليوم التي وصلت إلى تأمين الغذاء والمواد، تفرض بهذا المستوى من الاستحقاقات أن يستعيد جهاز الدولة زمام المبادرة المسحوبة منه خلال عقدين ماضيين لمصلحة قوى السوق، ففي مواجهة سياسات التحرير عموماً والتجارية بشكل خاص.. تولد اتجاهات بديلة لا تزال قرارات ولكنها محددات سير عامة، سيكون اشتداد الأزمة كفيلاً بترويض من يحاول منعها عن السير نحو التنفيذ، تبدأ من نقطتين أساسيتين الأولى وجهة العلاقات التجارية والتي تدفع الأزمة نحو خرق في واحدة من قواعد الفساد الأساسية وهي التجارة الخارجية مع الغرب، باتجاه الشرق وبطرق دفع ائتمانية تعيق بحد ذاتها عملية السمسرة نتيجة غياب العملة آنياً في التداول ..والثانية هي في اللاعب التجاري الرئيسي في لحظة الأزمة وهي العملية التي تشق طرقها نحو استعادة دور الدولة الرئيسي في التوزيع..

ممكن أن نجمل مجموعة من القرارات التي تدل على تثبيت السير العام وفق الأساسين السابقين:

١- استعادة الدولة دوراً في التوزيع: التدخل بالمستوردات الأساسية، وذلك بعد قرار وزارة الاقتصاد بقيامها باستيراد المواد والسلع الغذائية الأساسية.

٢- تخفيف أعباء الموازنة الآنية: عن طريق فتح الخطوط الائتمانية التي تعتمد مبدأ الإقراض مع الدول الصديقة كإيران، وهو ما يؤمن تدفق المواد والسلع مقابل عدم نقص آني في الاحتياطي من القطع الأجنبي.

كلا العمليتين تؤديان إلى تحسن قيمة الليرة السورية من خلال زيادة الكتلة السلعية والمعروض السلعي في السوق السورية، الذي يقلص من الفجوة الكبيرة بين الكتلة النقدية والسلعية التي تقع في جوهر التراجع الحقيقي لقيمة الليرة السورية.



٣- العمل على استرجاع جزء من الدعم المسحوب عن طريق الإعلان عن زيادة دعم السلة الغذائية التي تقدمها الحكومة وهو ما يؤدي إلى زيادة نسبية في الأجور الحقيقية، وخطوة باتجاه الشكل المجدي للدعم.

٤- قانون العقوبات الاقتصادية وتعديل قانون التموين الذي يدفع نحو إعادة تسعير إداري لجملة مواد استراتيجية.

في كل نقطة من هذه النقاط قرار يعتبر خطوة للأمام، بينما تدفع عمليات تنفيذ القرار إلى تأريض هذه القرارات إلا أن مستوى تصاعد الأزمة الاقتصادية واستحقاقاتها يدفع تلقائياً لأن يكون الانتقال إلى التنفيذ والتوسع به هو مسألة وقت.



انخفاض سعر الصرف.. دفاعاً عن الشراكة المهددة

◄ خاص قاسيون

يهلل الجميع اليوم لارتفاع قيمة الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي وباقي العملات على أمل أنّه الارتفاع الذي لا راد له.. وتسويقاً لفكرة أن مصرف سورية المركزي قام بالإجراء القاهر للدولار، وينتظر الجميع اليوم انخفاض أسعار مشترياتهم خاصة الآن في رمضان ومع اقتراب العيد وذلك على إثر انخفاض سعر صرف الدولار أمام الليرة، ولكن هل سيحصل ذلك؟ وهل سيتخلى التجار عن ارتفاع أسعار بضائعهم؟ ولماذا كان لهذا الإجراء هذا التأثير، وهل هو دائم؟ علما أنه لا يختلف اختلافا جذرياً عن الإجراءات السابقة لمصرف سورية المركزي..

بداية القصة..

قام مصرف سورية المركزي خلال الأسبوع الفائت بضخ مبلغ يعد ضئيلا أمام المبالغ التي كان يضخها سابقا على ثلاث دفعات أولها يوم الأحد ١٤-٧-٢٠١٣ ثم الثلاثاء وآخرها الخميس من الأسبوع ذاته، الاختلاف الوحيد الذي يذكر في هذا السياق هو قيام المركزي بالضخ بالدولار الأمريكي بدلا من اليورو.. ولكن هل هذا الاختلاف كفيل بأن يخفض سعر الدولار من ٣٢٠ للدولار الواحد إلى ١٨٠؟ طبعا لا..

الذي حصل هو أن قوى السوق السوداء رفعت سعر صرف الدولار سابقا طلبا منها للقطع الأجنبي من المركزي وقد استجاب المركزي لهذا الطلب عن طريق ضخه لمبالغ من الدولار الأمريكي بسعر أقل بكثير من سعره في السوق، حيث أن سعر الصرف الذي استقر على سعر بين ٢٦٠-٢٦٥ ل.س/$ قبل أسبوع من الانخفاض، بدأ يباع في شركات ومكاتب الصرافة بسعر ٢٣٠ ل.س/$ خلال أقل من أسبوع وسط جو من الشائعات باستمرار الانخفاض الذي استمر وصولاً إلى حدود ١٨٠ ل.س/٪..

دفعت هذه العملية حملة الدولار من المدخرين ببيع ما يحملون درءاً للخسارة المتوقعة من تراجع سعر صرف الدولار وتثبيتا لربحهم عند الحد المرتفع الذي تقدمه الأسواق والمهدد بمزيد من الانخفاض، شكل ضخ المركزي بالإضافة إلى بيع المدخرين لمدخراتهم عرضاً جيداً لكميات ضخمة من الدولار أدت لانخفاض سعره، وفق قاعدة العرض والطلب .. أو أبعد من ذلك..

لعبة العارفين بالسوق..

يعلم كبار التجار والمضاربين في كل مرة سيضخ فيها المركزي أنهم سيكونون الكاسب الأكبر من هذا الطرح حيث أنهم يشترون حاجتهم من القطع المطروح حيث تقوم شركات الصيرفة بتسريبه إليهم ببياناتها الوهمية لتمويل المستوردات والتي تقدم للمصرف المركزي جانيةً أرباحا خياليّة من فرق السعر بين السوق السوداء وسعر طرح المركزي..

وهذا ما جرت عليه العادة مع كل عملية ضخ إلا أن الفارق في عملية الضخ الأخيرة أن التجار لم تشتر قطعها من شركات ومكاتب الصرافة أي لم تشكل طلباً كالمعتاد على القطع، وذلك بناءً على وعد المركزي أنه سيستمر بالضخ وأن السعر سينخفض لاحقاً، استغلت شركات الصيرفة هذا النقص في الطلب لتبث إشاعة أن المصرف المركزي يقوم بما كان عليه القيام به منذ زمن وأن هذا الإجراء سيعيد المياه إلى مجاريها، وبأن سعر الصرف سيستمر بالانخفاض..

وكان المستهدف المباشر من هذه الإشاعة هو أصحاب المدخرات بالقطع الأجنبي ليقوموا ببيع ما لديهم، قلة الطلب من التجار مع ارتفاع العرض من المدخرين أدى بشركات الصيرفة لأن تقوم بتخفيض سعر الدولار مقابل الليرة علها تدرء بهذا التخفيض خسارتها مما حملته من المصرف المركزي بسعر بات الآن أعلى من سعر السوق..

إيقاف مدروس للطلب..

ينتظر التجار بفارغ الصبر اللحظة التي سيتوقف فيها العرض، حيث طالما يستمر تدفق الدولار من المركزي ومن أصحاب المدخرات الصغيرة فإن السعر سيستمر بالانخفاض، ومع اقتراب توقف التدفق فمن المتوقع أن يكون سعر القطع في هذه اللحظة عند أدنى مستوياته في السوق، ليقوم التجار وكبار المضاربين حينها ببدء طلبهم وليشتروا الدولار بسعر منخفض.. وتلك اللحظة التي سيقوم كبار التجار بالتدفق للشراء ستعود أسعار القطع للارتفاع من جديد مع عودة االطلب المتزايد الذي لا يمكن لمصرف سورية المركزي أن يقوم بتلبيته كاملاً عن طريق إجراءات الضخ التي يعمل بها منذ فترة لتعود دوامة الارتفاع من جديد ..

يدلل على هذا الكلام أن التجار والمستوردين أحجموا عن بيع بضائعهم للزبائن بل إن بعضهم أغلق محلاته بحجة أنهم ينتظرون تسعير البضائع على سعر الدولار الجديد، ويثبت هذا الكلام أيضاً أن أياً من الأسعار لم ينخفض بنسبة انخفاض سعر القطع أمام الليرة السورية، إذا فهم ينتظرون اللحظة التي يمكنهم فيها الحصول على القطع الرخيص، وتشكيل الطلب الذي يعيد السعر للارتفاع.. وذلك بهدف عدم التنازل عن ارتفاع أسعار بضائعهم ليبقى المواطن عالقا في ارتفاع الأسعار وليبقوا هم القلة الكاسبين الأكبر القادرين على تحديد حركة الأسعار أيا تغير سعر الصرف.. طالما مضخة المركزي موجودة.

الدفاع عن «المضخة المحركة»

تخفيض سعر الصرف في السوق لا يمكن أن يتم إلا ضمن معادلة العرض والطلب على القطع الأجنبي وهو ما جرى.. ولكن هذه العملية مشوهة من جهة العرض والطلب وقابلة للتحكم والإدارة الواعية من أطراف هذه السوق التي يبدو أنها توافقت في هذه اللحظة على التخفيض..

فانخفاض سعر صرف الدولار هو نتيجة طبيعية لزيادة الضخ من المصرف المركزي في استكماله لسياسته المعتادة، والتي يقابلها عادة طلب مرتفع من التجار وقوى السوق على القطع.. إلا أن هؤلاء قد عمدوا إلى تخفيض سعر الصرف هذه المرة عندما لم يقبلوا على الشراء وذلك بالتنسيق مع المركزي الذي ضخ بشكل متتالٍ يخفض من سعر الصرف..

ليحقق المركزي سمعة حسنة لسياسة الضخ، ولينتظر التجار لحظة الانخفاض الأقصى للشراء، بينما تحصل شركات الصرافة والمكاتب وما وراءها من كبار السوق السوداء على كتلة كبيرة من القطع الأجنبي الذي جمعته السوق من مدخري القطع الذين سارعوا لتبديله بالسعر الحالي خوفاً من الانخفاض.

الأسعار لم تنخفض مع انخفاض سعر الصرف وهو نتيجة طبيعية لان أصحاب السوق يعلمون بأن القطع عائد للارتفاع طالما أن مصدر القطع وهو المركزي وسياسة الضخ موجودة، بالإضافة إلى استمرار عمل آليات السوق الوسيطة المتمثلة بمكاتب وشركات الصرافة.. وانطلاقاً من هذا وذاك يجب أن تتغير السياسات النقدية التي تتيح الضخ العام للقطع في السوق أولاً والتي تسمح بزيادة حلقات تداوله وبالتالي ازدياد حركة المضاربة، وحصر عملية تداول القطع بطالبيه الحقيقيين وعارضيه الحقيقيين عن طريق الدولة كوسيط وحيد ومالك أساسي للقطع الاجنبي..

■■

تقول السوق.. عن «الشراكة» الموبوءة

السؤال المشروع ما دافع كبار قوى السوق على إيقاف الطلب في هذه المرحلة ولماذا اندفعوا لتخفيض سعر الصرف في الوقت الذي ضخ فيه المركزي.. ترتبط الأمور هنا بشكل أساسي بالدفاع عن سياسات ضخ القطع التي يهددها ضغط الواقع الاقتصادي المتدهور الذي لم يعد يسمح باستمرار مهزلة الهدر الفجة التي تديرها السلطات النقدية في سورية بانسجام وتكامل تام مع السوق السوداء وكبار المحتكرين السوريين..

تقول المعلومات من سوق الصرافة بإشارة إلى علاقة الشراكة الواضحة التي تجمع بين المركزي والصرافة.. بأن مصرف سورية المركزي منذ زمن طويل كان دوماً يتخذ له يداً في السوق تدير أموره غالبا ما يكون أحد الصيارفة أو بعضاً منهم وهذا ما شهدناه في الأزمة من خلال إجراءاته وتركيزه على بعض الشركات للقيام بالضخ عن طريقها تحقيقاً منه لمآرب كبار أصحاب الربح المحتكرين وبعض التجار وجامعي السلطة والمال على حساب الشعب.. لذا من الواضح أن قوى الفساد المستشرية داخل جهاز الدولة ستحول دون تفعيل إجراءات ستوقف شلال الثراء الذي فتح لهم ولشركائهم في السوق، أي ستمنع إيقاف سياسة الضخ والدفع نحو تقييد التداول والمتاجرة المطلوبة في هذه اللحظة..وهذا يفسر التوافق على تخفيض سعر الصرف في هذه اللحظة التي يتركز فيها الهجوم على سياسة البنك المركزي التي تمثل ما تمثله من مصالح كبار الفاسدين في سورية الذين يشكل انتقال القطع لهم هاجساً خلال هذه الفترة، قبل أن يتغير مستوى هيمنتهم على جهاز الدولة.. وهنا تبرز الحاجة لتضافر جهود الوطنيين داخل وخارج جهاز الدولة لطرد هؤلاء الناهبين من على سدة القرار الوطني والاقتصادي وتقليص هيمنتهم.

خطوة للأمام في معركة إصدار القرارات.. خطوتان للوراء في تنفيذها

◄ خاص قاسيون

بعد مضي حوالي عامين على معاناة سورية من الواقع الاقتصادي المتردي، وبعد الكثير من الطروحات من داخل الحكومة وخارجها التي تؤكد على مواجهة تراجع قيمة الليرة والقدرة الشرائية للسوريين بزيادة الدعم الحكومي للمواد الغذائية باعتبارها دعماً للأجور الحقيقية من جهة، وإحدى طرق تخفيض المستوى العام للأسعار والمنافسة الفعالة لتجار الأزمات.. اليوم وقبل رمضان بقليل قررت الحكومة دراسة سلة استهلاكية مدعومة للمواطنين «فقزمتها» إلى بضعة مواد لم ينل السوريون حتى الآن «ترف» الحصول عليها، بينما يقترب رمضان عام ٢٠١٣ الصعب على السوريين من منتصفه.. القرارات المتأخرة والمنقوصة هي نتاج طبيعي «لمعارك» في مواجهة جهاز الدولة المتبلد والذي تمنع أطراف مستفيدة من داخله الانتقال نحو اقتصاد على مستوى الأزمة، طروحات تدفع نحو كسر جدران البيروقراطية والسلبية التي يعاني منها الجهاز الحكومي والإداري تشق طريقها نحو الجبهات القانونية والتشريعية كما في تعديلات قرار التموين الجديد، وكما في قانون العقوبات الاقتصادية، إلا أنها مع تقاليد العمل السابقة القائمة على أساس مصالح منظومة الفساد والترهل التي تقاوم بشراسة اليوم، لا تجد طريقها إلى التنفيذ.. وتظهر هذه التناقضات اليوم في وزارة التجارة الداخلية التي تقع في مفصل تنفيذي يتعلق مباشرة بدور الدولة التدخلي وعلاقتها المباشرة مع الأسواق، سنمر في هذا الملف على معلومات تتعلق بقرار السلة الغذائية المدعومة بشكل أساسي وجملة قرارات تتعلق بتأمين المواد الغذائية وعلاقة الدولة والسوق..

السلة الغذائية نموذجاً: قرارات متأخرة.. وتنفيذ مترهل

أقرت الحكومة إذاً زيادة المواد الغذائية المدعومة التي تقدم للأسر السورية، وبناء على ذلك شكلت لجنة لإعادة هيكلة الدعم التي توجهت بدورها بكتب إلى كافة الوزارات لموافاتها بمقترحاتهم حول مضمون وكميات السلة الاستهلاكية المقترحة، لكن نتيجة الأوضاع السيئة تقرر اختيار مواد مستعجلة لتوزيعها بشكل مدعوم للمواطنين هي (البرغل والشاي والسمن والزيت النباتي)، على أن تستكمل محتويات السلة لدى وصول الإجابات من الوزارات..



بالشكل العام الحكومة قامت بخطوة إيجابية تسجل لصالحها، لكن الإشكالية تكمن في آلية اختيار هذه المواد لتكون مدعومة كخطوة أولى، دون الوقوف على مدى توفر هذه المواد بكميات مناسبة، ضمن الاحتياطي الاستراتيجي ومخازين المؤسسات المعنية بذلك التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كونها المسؤول عن توزيع هذه المواد..

خطوة الحكومة المتسرعة هذه، زجت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في متاهة جديدة تضعها في مواجهة المواطن مباشرة لتحميلها اللوم مجدداً واتهامها بالتقصير في أداء واجبها ضمن حملة جياشة شهدتها الوزارة للنيل من مصداقية عملها في الفترة السابقة، دون مراعاة الوضع الاقتصاد المتردي قسراً نتيجة حصار خانق قطع سبل الاستيراد والإنتاج أيضاً، من جهة ونتيجة القوانين التي أطلقت اليد للسوق وقيدت حركة مؤسسات الدولة في عملية الاستيراد والتوزيع..

الجدير ذكره، هو مطالبات وزارة التجارة الداخلية سابقاً ومنذ فترة مبكرة من الأزمة الاقتصادية، بتشكيل واعتماد سلة غذائية استهلاكية للمواطنين توزع عليهم بسعر مدعوم، دون أن تلقى هذه المطالبات آذانا صاغية، لتقوم الحكومة بين ليلة وضحاها بحصر وزارة التجارة الداخلية بخانة اليك.

الكميات.. بلا منهج

ومن جهة ثانية، عند النظر إلى الكميات المدعومة التي أقرتها الحكومة مقارنة باستهلاك الفرد فإن بعضها قد تم تقليصه وبعضها الآخر قدر بكميات أكبر تجعل تنفيذ القرار أكثر صعوبة.. خاصة فيما يتعلق بمادة البرغل التي تقررت كميتها بـ١ كغ لكل فرد شهرياً، يلاحظ وجود فجوة كبيرة بينها وبين ما قدمته دراسات للمكتب المركزي، والتي أفادت بأن استهلاك الفرد السوري من البرغل شهرياً لا يتجاوز ٤٥٠ غ شهرياً، وهذا بدوره يؤدي إلى ارباك قد يصيب وزارة التجارة الداخلية في تأمين كميات كبيرة خلال فترة قصيرة، وأن يؤدي بدوره إلى فتح باب فساد جديد، فالحاجة الماسة لتأمين كميات كبيرة بفترة قصيرة من هذه المواد لا تحتمل انتظار العمل وفق مبدأ المناقصة والعروض وغيرها، ليتم اللجوء إلى العمل بعقود التراضي التي غالباً ما تكون أسعارها مرتفعة تؤدي بشكل تلقائي إلى تحمّل الحكومة لعبئ إضافي بسبب الفرق بين سعر تأمين المواد عبر استيرادها وبين بيعها بالسعر المدعوم وإرهاق الخزينة العامة في حال إقرار سلة غذائية كاملة لاحقاً ينتج عنها كارثة على مستوى الدولة مع اتباع نفس النمط من العمل.. بينما لا تضم السلة الكمية الكافية من الزيت والسمن والتي لا تتجاوز ٢ كغ لكل أسرة.

السلة المرتقبة

وبحسب ما أقرته الحكومة مؤخراً لجزء السلة الغذائية المقترحة، فقد تم تخصيص لكل فرد كيلو برغل شهرياً بسعر ٦٠ ل.س، و١٠٠ غ من الشاي بسعر ٦٠ ل.س، كما تم تخصيص كل عائلة بـ٢ كغ سمن نباتي بسعر ٧٥٠ ل.س، و٢ ليتر زيت نباتي بسعر ٦٠٠ ل.س شهرياً.

مقترحات.. وعراقيل

تكثر الحالات التي يجهض «التنفيذ» ما ولده قرار يهدف إلى الدفع نحو تغييرات جدية ما.. وهذا يتفاقم أثره خلال الأزمات، فمن استيراد المحروقات إلى الخط الائتماني إلى أسواق بديلة وهلم جرا..

المحروقات.. «خط أحمر»

يعتبر استيراد المحروقات إحدى مفاتيح النهب الكبير لقوى الفساد، لذلك تبذل الغالي والرخيص لمنع تغيير جدي في مصادره وطرق استيراده..وبناء على عدة تسريبات حصلت عليها «قاسيون» فإن حل أزمة المحروقات التي ارتفعت أسعارها مقتربة من التحرير، كان مطروحاً وبشكل منطقي ومريح يقوم على تأمين مادتي البنزين والمازوت من عدة دول صديقة عرضت مساعدتها عبر المقايضة أو الدفع اللاحق أو غيره لتوريد كميات من المحروقات لسورية والاستفادة من نفطها الخام..

وأضافت التسريبات بأن «معطيات الواقع بينت أن البعض لم يرغب بالاستفادة من هذه العروض وفضل العمل بالطرق السابقة واستيراد المحروقات مستنزفاً القطع الأجنبي الذي يعد دعامة أساسية للاقتصاد الوطني، فالعقلية المستفيدة من الروتين لا زالت تعمل من الداخل والخارج».

يرى البعض بأن « الحكومة اضطرت لرفع سعر المشتقات النفطية محلياً لتأمين مورد للخزينة، ما انعكس بدوره على أسعار كل السلع والمواد والخدمات» كنتيجة لعرقلة عمليات المقايضة أو المبادرات الائتمانية من دول صديقة..

الخط الائتماني الإيراني

الحلول لانهاض الاقتصاد المحلي من مستنقع الأزمة، كان لها عدة حلول مطروحة وذات فائدة أكبر، كما الخط الائتماني الإيراني الذي كان من الممكن أن يكون حلاً سريعاً لارتفاع الأسعار ونقص الكميات في الأسواق من مختلف المواد، حيث أفادت التسريبات «عن عقد اجتماعات مع الجانب الإيراني، تم الاتفاق خلالها على قائمة سلع أساسية بأسعار مبدئية لتصل مباشرة ودون شروط مسبقة تقريباً، لتوفر المواد وتكسر الاحتكار خاصة قبل وخلال شهر رمضان» إلا أن هذا الحل لم يطبق، فشهر رمضان بدأ ومازال محضر الاجتماع الذي تضمن قائمة المواد المتفق عليها مع الجانب الإيراني سجينة أروقة وأدراج الحكومة.. ويذكر أن كلا من سورية وايران قد وقعتا منذ كانون الثاني بداية العام الحالي، اتفاقاً لفتح خط ائتماني يتيح لسورية الاقتراض من إيران حتى سقف مليار دولار. ليعود حاكم مصرف سورية المركزي ويعلن في أيار الماضي أن «إيران تقدم تسهيلات ائتمانية تصل قيمتها إلى ٧ مليارات دولار» مشيراً إلى أن « ايران تقدم خط ائتماني لتمويل استيراد السلع بقيمة مليار دولار قابل للزيادة فور استنفاده، وخط ائتماني آخر بقيمة ٣ مليارات دولار لتمويل احتياجات سوريا من النفط والمشتقات النفطية».. بينما نحن اليوم في الشهر السابع ولم تسجل الحكومة استفادة من التسهيلات الائتمانية تنعكس على أسعار المواد المستوردة وفق هذه الطريقة.. ويفيد أن نشير هنا أن الخط الائتماني الإيراني أو علاقات المقايضة تختصر الكثير من عمليات السمسرة التي تعتبر أهم بوابات الفساد في العلاقات الاقتصادية الخارجية للحكومة السورية..

■■



القرار الاقتصادي في سورية يبحث عن صانعيه!!..



◄ حسان منجه

كثيرة هي الحالات التي ينفي فيها مسؤولون اقتصاديون إصدار قرار ما أو السعي لإصداره، ويصفوه بالشائعة، ليفاجئ عموم السوريين في الأيام القليلة اللاحقة باتخاذه، ولم يقتصر هذا على أيام الأزمة التي نعيشها اليوم، وإنما تكرّس كظاهرة واضحة للعيان، تنبئ عن اختلال في أداء الحكومات المتعاقبة، لأنه أفقد -بحسب المتابعين- الأغلبية الساحقة من السوريين الثقة بالتصريحات الرسمية وبقائليها، وبالسلوك الحكومي عموماً، وهذا التناقض بين التصريحات والقرارات فتح الباب واسعاً أمام التساؤل عن الكيفية التي يصنع فيها القرار الاقتصادي في سورية؟! فهل الحكومة هي من يصنع القرار الاقتصادي بمفردها؟! أم هي ذراع تنفيذية فقط لا دور لها في رسم السياسات الاقتصادية العامة؟!

جدلية النفي والإقرار!

بعد أن نفى المهندس سليمان العباس وزير النفط السوري وجود أي نية جديدة لرفع أسعار المشتقات النفطية على المدى القريب في ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٣، أتى القرار المفاجئ بعد ثلاثة أسابيع فقط، وتحديداً في ٢١ حزيران/يونيو من عام ٢٠١٣ ليسطّر قرار رفع سعر مادة المازوت بنسبة ٧١,٥٪، وذلك من ٣٥ ليرة سورية لليتر إلى ٦٠ ليرة سورية..

وعلى صعيد آخر، وفي ٣ تموز/يوليو من عام ٢٠١٣، كشف رئيس المجلس العلمي لصناعة الدواء الدكتور زهير فضلون أن لا قرار بزيادة أسعار الدواء، حيث صرح لإحدى الصحف المحلية قائلاً: «أؤكد أنه لا قرار حكومي بزيادة أسعار الأدوية حالياً»، مخاطباً الصيادلة: «لا قرار بزيادة أسعار الأدوية ولذلك لا تقوموا بمشاكل في أسعار الأدوية».. إلا أن المفاجأة الصاعقة كانت بعد ٢٤ ساعة فقط، وفي يوم ٤ تموز/ يوليو أصدرت وزارة الصحة قراراً يقضي برفع أسعار الأدوية في البلاد بنسبة ٥٠٪ على المستحضرات الصيدلانية التي يبلغ سعرها مائة ليرة سورية ومادون، وزيادة نسبة ٢٥٪ على سعر الصيدلي للمستحضرات الصيدلانية التي يزيد سعرها عن المائة ليرة سورية، واتخذ قرار رفع أسعار الأدوية الذي كان مثار جدل في أيام سابقة بعد إشاعة صدرت حول هذا الارتفاع!!..

«مجرد إشاعة»

الحديث عن الإشاعات يكثر على لسان المسؤولين الاقتصاديين في هذه الأيام، ففي تاريخ ٢٩ أيار/مايو من عام ٢٠١٣، نفى وزير المالية زيادة رواتب العاملين في القطاع العام، واعتبر القضية إشاعات لا صحة لها، ولا أساس تستند عليه، لأن الأمر لا يقوم على أية مؤشرات محددة ودقيقة، نافياً أية معلومات لديه حول ما تردد مؤخرا عن زيادة مرتقبة لرواتب العاملين في الدولة، مؤكدا انه لا صحة لما أشيع عن زيادة رواتب العاملين في الدولة بنسبة ٣٥٪.

لم يطل أمد الإشاعة المنفية طويلاً، حتى جاء قرار رفع بزيادة الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة للعاملين المدنيين والعسكريين بتاريخ ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ بموجب شرائح على أساس الـ عشرة آلاف الأولى والثانية والثالثة والرابعة للمدنيين والعسكريين، لمن هم على رأس عملهم والمتقاعدين يصل أقصاها إلى ٤٠٪ وأدناها إلى ٥٪..

الوزير.. آخر من يعلم!

إذا، هي لعبة كر وفر بين نفي حكومي تحت ستار الإشاعات غالباً، وقرار اقتصادي صادر عن الحكومة ذاتها بعد حين، وبفاصل زمني لا يتعدى الأيام والأسابيع فقط، ليضع علامات الاستفهام الكبرى حول حقيقة صناعة القرار الاقتصادي في البلاد، وهوية صانعيه، فالوزير المختص غير عالم بما تخطط له وزارته من قرارات في أقرب الآجال الزمنية، وهذا ما تثبته التصريحات الرسمية على اقل تقدير، والوزير هو من يتصدى لنفيها في وسائل الإعلام، لذلك نسأل: من هو صاحب المعرفة المسبقة بتلك القرارات إذاً؟! ولم الوزير هو آخر من يعلم؟! خاصة وأن تلك القرارات ليست بالهامشية، بل هي في صلب عمل تلك الوزارات والجهات، كما أن المنطق يفترض التعاون بين مجلس الوزراء والوزارات المعنية في إصدار أي من تلك القرارات في وقت سابق!.. وإذا لم يكن الوزير بالصانع الفعلي لتلك القرارات، فمن الذي يصنعها إذاً؟! وهل الوزير ووزارته مجرد جهة مُصدرة للقرار لا أكثر في هذه الحالات؟!!

■■

«تآمر مزدوج على الليرة»!

◄ قاسيون

قبل ستة عشر شهراً، وتحديداً في ٩ آذار ٢٠١٢، أشاد خبراء ومحللون اقتصاديون بالتدخل الايجابي لمصرف سورية المركزي في سبيل إنقاذ الليرة، بضخه ملايين الدولارات في السوق، «وطنطنت» بعض وسائل الإعلام لهبوط سعر صرف الدولار أمام الليرة نحو ٣٠ ل.س في حينها (من ١١٠ إلى حدود ٨٠ ليرة)، إلا أن هذا الانخفاض لم يستمر طويلاً، وعاد الدولار إلى التحليق إلى مستويات قياسية لاحقاً..



السيناريو ذاته يتكرر حالياً، والمصرف المركزي يضخ مئات الملايين من الدولارات، وشركات الصرافة حصلت على نحو نصف مليار دولار في جلستين متتاليتين لبيع الدولار خلال الأسبوع الماضي، ورغم ذلك، نفذت الكمية خلال ساعات، وبيعت بأغلبها للتجار والمضاربين..

انخفاض الدولار أمام الليرة ضروري، ولانخفاضه احتمالان، الأول، أن تكون الكميات الكبيرة من الدولارات قد أجبرته على التراجع، فالكميات التي جرى ضخها من جانب «المركزي» -في وقت قياسي- ليست بالقليلة، والتي لا تتعدى كونها «مسكنات» مؤقتة للدولار من العيار الثقيل، والاحتمال الآخر، أن يكون الانخفاض «تمثيلية» أتقنها صقور المضاربين في السوق، فالتراجع مجرد انحناء مؤقت أمام العاصفة، ومتفق عليه، والخاسرون، هم من أقبلوا على بيع ما لديهم من دولارات خوفاً من حدوث المزيد من الانخفاض، وهؤلاء ليسوا من شريحة كبار المضاربين وصقور السوق، لأنهم هم من الصانعين المحتملين لهذا الانخفاض المبرمج!..

على اعتبار أن الأمور تقرأ بخواتمها، فإن تجربة التدخل قبل عام ونصف تقريباً «لم تؤت أكلها»، والمحاولة الحالية لن تصب إلا في السياق ذاته، لأن المركزي سيضخ كتلة دولارية، ليعود وينسحب تكتيكياً من السوق، ليزيد عندها كبار المضاربين غنىً، وتخسر الأغلبية الساحقة من السوريين، لأن استمرار المركزي بضخ مثل هذه الكميات في السوق أسبوعياً أمر غير وارد بطبيعة الحال، وهذا ما يعزز فرضية تآمر سياسات المصرف المركزي مع كبار شركات الصرافة وصقور المضاربين في سوق العملة على حساب الليرة السورية..

■■

زائد ناقص

العبرة بالتطبيق

أقر مجلس الوزراء مشروع قانون يقضي بتعديل بعض أحكام قانون التموين والتسعير رقم ١٢٣ لعام ١٩٦٠ وتعديلاته، وإلغاء القرارات والتعليمات المخالفة، وذلك بهدف حماية المستهلك وضبط أسعار السلع والمنتجات ووضع الأسس اللازمة لمنع احتكار المواد الأساسية، والحد من التأثير السلبي على الواقع المعيشي للمواطنين.

المال ليس له وطن

في حديث لوزير الصناعة عدنان السخني عن الصناعيين الذين نقلوا منشآتهم إلى خارج البلاد قال: «لا نريد في الوقت الحاضر أن نفرز الأشخاص ونخوّنهم، فهناك من اضطرّته الظروف للرحيل، ولكنهم على تواصل دائما معنا للاستفسار عن الأوضاع، ويؤكدون أنهم سيعودون عندما تهدأ الأحوال..

ولهؤلاء الصناعيين «الحريصين» على الاقتصاد الوطني حسب ادعاء وزير الصناعة نقول: لم لم ينقلوا منشأتهم إلى المناطق الآمنة؟! ولماذا يصرّ بعض أصحاب القرار على تبرير هروبهم بكل ما تركه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني أملاً في الحفاظ على أرباحهم؟!

«حط إيدوع الجرح»

إن قدرة مؤسسات التدخل الإيجابي على لعب دور التجار مرهون بالسماح لتلك المؤسسات بالاستيراد من أي دولة بالعملة الصعبة، بحيث لا يبقى أي دور للتاجر، إلا أنه وما دامت هذه المؤسسات تستورد من التجار فلن تحل محل التجار..

«يا بتصيب يا بتخيب»

أصدرت «مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك» في دمشق، نشرة بأسعار أهم المواد الاستهلاكية بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٤، ومن خلال المقارنة تبين أن نشرة الأسعار هذه تفوق بغالبية موادها أسعار السوق وآخر نشرة لأسعار المؤسسة العامة للخزن والتسويق.

«نعمة»

أوضح مدير التسويق الزراعي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي مهند الأصفر، انه لا شي يمنع من التبادل التجاري بين سورية والدول العربية في ضوء اتفاقية التجارة الحرة العربية، ويبقى الأمر منوطاً بالمستوردين والمصدرين، من حيث توفير الإنتاج ومستوى الأسعار وغير ذلك.

«ما بينحكى فيها»

أكد معاون مدير الجمارك بدمشق محمد الحاج، خلال انعقاد مجلس محافظة مدينة دمشق، عن الفارق الكبير بين أسعار السلع والبضائع المصرّح عنها في المنافذ الحدودية وأسعارها في السوق المحلية تصل إلى أربعة أضعاف..

■■





كاسترو عبدالله لقاسيون:

«عمال لبنان لاينتظرون إذناً من أحد لتصعيد حراكهم.. والبرجوازية تحلم بفصل الاقتصاد عن السياسة».

أجرت قاسيون لقاءً صحفياً مع الرفيق كاسترو عبدالله رئيس «الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان» والمنسق العام لـ«المركز النقابي الديمقراطي المستقل» ..

◄ أجرى الحوار معن خالد

رفيق كاسترو لماذا هدأت الإضرابات العمالية بعد أن كان الشهر الماضي حافلاً بها؟

بداية أحييكم وأتمنى السلامة لسورية، حقيقة لم تهدأ التحركات العمالية وخاصة الإضربات، إنما الإعلام لم يعد يتعاطى معها كالسابق نتيجة للتصعيد في الوضع الأمني والتفجيرات والحالات الإرهابية من جهة، وبسبب الخلافات على التشكيل الحكومي والتمديد للمجلس النيابي من جهة أخرى، والمؤسف في هذا السياق أن الطرفين ١٤ و٨ آذار اللذين كانا يظهران كطرفين متناقضين حيث كانا يتراشقان التهم بالقتل والعمالة ويدعون أنهم لن يتواجدوا في حكومة واحدة، وجدناهم وخلال عشر دقائق دخلوا إلى البرلمان ومددوا ولايتهم لمدة ١٧ شهراً.

وبالتالي نحن كطبقة عاملة ندفع الثمن، وهناك عشرات التحركات العمالية وخاصة بقضية الأجور، وهناك مفاوضات حالية مع هيئة التنسيق النقابية داخل البرلمان منذ حوالي ٤ أيام وهناك الكثير من التحركات ببعض المعامل والشركات.

● أين وصلت المفاوضات على قضية سلسلة «الرتب والأجور» بعد أن أحيلت من الحكومة إلى مجلس النواب؟

اليوم سلسلة «الرتب والأجور» موجودة في المجلس النيابي حيث بدأت نهار الاثنين ٨ تموز النقاشات في اللجنة المالية النيابية، وجرى اجتماع بحضور ممثلين عن «هيئة التنسيق النقابية»، والمؤسف أن اللجنة المالية النيابية بدل أن تأخذ رأي القطاع العام والنقابات تقوم بمشاورة أصحاب العمل في القطاع الخاص وهم حيتان المال والمافيات وهؤلاء هم أصحاب الحكم فعلياً في لبنان، وبالتالي قد نشهد بالمستقبل القريب جولة جديدة من التحركات خاصة إذا كانت اللجنة النيابية مستمرة بأخذ رأي حيتان المال أو مايسمى «الهيئات الاقتصادية» وسيكون الوضع صعباً رغم أن المفاوضات بدأت بالمجلس النيابي.

● ماذا عن وضع الحركة العمالية برأيك والتي تقع بين ناري البعد الطائفي من جهة وتحولات المشهد العربي الثوري في الجهة المقابلة، هل ترون انسداد أفق أم انفتاح أفق؟

نحن كاتحاد وطني لدينا موقف قديم بهذا الموضوع، ونعتبر أن الطبقة العاملة تعرضت لضربات عديدة وتقسيم وشرذمة وتدخل قوى طائفية ومذهبية بعمله. نحن لسنا ضد وجود حزبيين في العمل النقابي فهذا الشيء يغني العمل النقابي، ولكن المؤسف في لبنان أنه تم تفتيت العمل النقابي من خلال الأحزاب والطوائف، فلدينا اليوم ٥٣ اتحاداً وحوالي ٦٠٠ جهة، وهذا ليس دليل تطور بل هذا تقسيم لأجل السيطرة، حيث تمت الهيمنة على الحركة النقابية وعلى الاتحاد العمالي العام من السلطة وأحزابها سواء ٨ أو ١٤ آذار، ففي الشارع نجد أن هناك دماء بين طرفي السلطة، ولكن على طاولة «الاتحاد العام للنقابات» هم متفقون على توزيع الحصص والمغانم وبالتالي حرمان العمال من حقوقهم.

هذه هي سياسة الطبقة البرجوازية الحاكمة بلبنان فهي لا تميّز بين الطوائف بالحقوق، فهم يقضمون حقوق الطبقة العاملة من أي طائفة كانت، وهذا واضح في هضم التأمينات الاجتماعية للعمال وسلسلة الرتب والأجور ومن قبل الطرفين. وقد تم تدجين المؤسسات «ثلاثية التمثيل» من محاكم عمل ولجان تحكيمية وغيرها من خلال ضرب تمثيل العمال في هذه المؤسسات، وهذا الشيء خسرنا كطبقة عاملة وأضعف من تأثيرنا بالمشهد العام.

ونحن كنا كاتحاد وطني الاتحاد اليساري الوحيد في العالم العربي الذي كان موجوداً بالأطر والهياكل التنظيمية للاتحاد الدولي للعمال العرب، فنقاباتنا من أقدم النقابات بلبنان، وقد سعينا إلى وحدة الطبقة العاملة ووحدة الحركة النقابية على أسس وبرامج نضالية ومطلبية والمؤسف اليوم أننا وصلنا إلى أن هذا الصراع القائم على مستوى الحركة النقابية العربية لنجد الكثير منها في تشتت، ولكن هناك اتجاهات أخرى لابد من الإضاءة عليها خاصة حيث يوجد دور فاعل لقوى يسارية وتقدمية بالحركة النقابية لأن هذا الصراع لابد أن يتبلور ويتوجه.

اليوم هناك الكثير من الحراكات العربية كانت موجودة في إطار الحركة النقابية كتونس مثلاً وحتى مصر وهذا موجود في العراق والبحرين والأردن وحتى سورية ، لذلك نرى أنه لابد من إيجاد الهيكل النقابي اليساري الديمقراطي الثوري ليلعب دور في خدمة الطبقة العاملة العربية والوطنية في كل الأقطار، وبالتالي نستطيع من خلال هذا التكوين الوصول إلى نتائج إيجابية، لأن بقاءنا هكذا سيفيد القوى الظلامية والرجعية وقوى السلطة وأحزابها الذين يحاولون أن يكونوا دائماً بخدمة وإدارة البرجوازية لهضم حقوق العمال، ونحن بلبنان بدأنا بذلك، فنحن الاتحاد الوحيد مع مجموعة من الاتحادات الأخرى خرجنا من الاتحاد العمالي العام كون هذا الاتحاد مهيمناً عليه من أصحاب العمل والبرجوازية وأحزاب السلطة، رغم أن بعض هذه الأحزاب نلتقي معها بالقضية الوطنية وقضية المقاومة ولكنهم بالقضية الاقتصادية الاجتماعية ينفذون سياسات صندوق النقد الدولي وسياسة والبرجوازية كما كان ينفذها رفيق الحريري وأكثر حتى!.

● أحد السياسيين اللبنانيين الكبار يطالب بفصل الاقتصاد عن السياسة؟! ماتعليقكم؟

لايوجد فصل بين الاقتصاد والسياسة وربما يكون هذا الكلام منقولاً عن نجيب ميقاتي رئيس الوزراء في الحكومة السابقة، وهو برجوازي كبير، فهذا الكلام حلم عند البرجوازية تريد تنفيذه، ولذلك يجب علينا أن نتصدى له ونواجهه، وهذا دور الحركة النقابية، فليس من واجباتها فقط القضايا المطلبية كزيادة الأجور وإلى ما ذلك، بل نحن لاعب أساسي في كل الدورة الاقتصادية وفي كيفية بناء الاقتصاد الوطني وتوزيع الدخل القومي وانعكاساته السلبية والإيجابية على المواطن والخدمات والتعليم والبنى التحتية. هم يحلمون بفصل الاقتصاد عن السياسة لأنهم يتعاطون مع البلد كشركة مساهمة لكل واحد منهم حصة فيها، ونحن سنتصدى لذلك.

● في إطار المواجهة التي تخوضونها في لبنان ماهو جدول أعمالكم للمرحلة القادمة؟

هناك تحركات مباشرة على الأرض، وهناك تحركات على المستوى الدولي بمافيه ما قدمناه كشكوى لمنظمة العمل الدولية في جنيف منذ سنة بموضوع الحريات النقابية وحق التأطير النقابي في القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا ما أخذ حيزاً كبيراً من عملنا، فهو متعلق بكرامة الإنسان وكرامة العمال، وقد قطعنا مرحلة كبيرة بقضية التنظيم النقابي حيث أضطرت الحكومة قبل أن تستقيل إلى إحالة اتفاقية الـ ٨٧ رغم أنها تحفظت على مواد منها إلى مجلس النواب، وبالتالي سيصدر حكم الإقرار دون أي تحفظ، فالحكومة لا تقدر أن تتحفظ على اتفاقية دولية وهذا سيكون انتصاراً حقيقياً للتنظيم النقابي للقطاع العام وحرية التنظيم النقابي للقطاع الخاص، ولن يمكن الهيمنة الحزبية والطائفية والمذهبية عندها، وسيصبح العمال هم من يقررون بأنفسهم ولامجال للتسلط عليهم.

أما على الأرض فنحن في حالة تعبئة للتنظيم والتحضير لتحركات قطاعية في مؤسسات مهنية وقطاعية، سواء كان بقطاع الزراعة أم في قضية العاطلين عن العمل لإيجاد فرص عمل للشباب المتخرج، فلدينا الكثير من الشباب الذين يخوضون المواجهة، ولكن من المؤسف ونتيجة الوضع الأمني والظروف المحيطة بنا لايوجد حكومة مسؤولة نتوجه لها ولا يوجد سلطة وهناك مجلس نواب معطل ومدجن، ولكننا كعمال لا ننتظر إذناً من أحد لعملية التحرك ولدينا روزنامة زمنية ولدينا مؤتمر نقابي لتحديد تحركات المرحلة القادمة قريباً.

■■

الطبقة العاملة تعرضت لضربات عديدة وتقسيم وشرذمة وتدخل قوى طائفية ومذهبية بعمله

البرجوازيون يتعاطون مع البلد كشركة مساهمة لكل واحد منهم حصة فيها ونحن سنتصدى لذلك

لابد من إيجاد الهيكل النقابي اليساري الديمقراطي الثوري ليلعب دوراً في خدمة الطبقة العاملة العربية والوطنية في كل الأقطار

المؤسف أن الطرفيين ١٤ و٨ آذار اللذين كانا يظهران كطرفين متناقضين، ثم جدناهم وخلال عشر دقائق دخلوا إلى البرلمان ومددوا ولايتهم

خلف الستار في أمن الدولة الأمريكي

◄ بقلم: ويليام بوردمان
ترجمة: بطرس شنيص



السيناتور رون ويدن: «هل تقوم وكالة الأمن القومي بجمع البيانات عن الملايين أو مئات الملايين من الأميركان؟»
مدير الاستخبارات القوميّة جيمس كلابر: «لا سيدي»!

في ١٢ آذار ٢٠١٣ ارتكب مدير الأمن القومي كما يبدو شهادة زور في قسم اليمين الدستوريّة أمام اللجنة المختارة في مجلس الشيوخ بشأن المخابرات. وهناك احتمال طفيف بأن توجه إليه التهم بالجرم، ولكن سنعود لذلك لاحقاً.

هل يدرك أحد حجم ونطاق المراقبة الحكوميّة الأميركيّة؟

ليست هذه المسألة فقط عن وكالة الأمن القومي، فهي ليست وكالة المراقبة الوحيدة ضمن وزارة الدفاع، وليست الوزارة الوحيدة التي تجمع المعلومات السريّة. وكالات جمع المعلومات السريّة موجودة أيضاً ضمن وزارة العدل، الماليّة، الطاقة، الولاية، الأمن الداخلي، وأيضا الاستخبارات المركزية.

رسميّاً، فإن مجتمع الاستخبارات الأميركي يشمل مكتب مدير الاستخبارات القوميّة بالإضافة إلى ستة عشر كياناً استخباراتياً، معظمهم عسكريّ، والمهمة الموكلة لمدير الاستخبارات القوميّة هي «إدارة التكامل الاستخباراتي» للكيانات الأخرى «والتي تعمل بشكل مستقل أو تعاوني» لجمع المعلومات السريّة.

لا يوجد رقم يمكن الاعتماد عليه في تقدير عدد الأشخاص الذين يعملون في مجتمع الاستخبارات، إضافة لذلك يوجد عدد غير معروف من المتعاملين في الخارج مع الاستخبارات.

تصريحات أمنيّة سريّة للغاية!

تبعا لتقارير مكتب مدير الأمن القومي حول التصاريح الأمنيّة في كانون الأول لعام ٢٠١٣، فإن حوالي خمسة ملايين شخص يحملون واحدة من التصاريح الأمنية المقسمة على ثلاثة مستويات وذلك حتى تشرين الأول من عام ٢٠١٢. بينما نجد أن السماح بالدخول إلى أعلى مستويات السريّة من المعلومات محصور بمليون وأربعمئة ألف شخص فقط!.

في عام ٢٠١٠ نشرت صحيفة واشنطن بوست سلسلة مقالات بعنوان «أمريكا سريّة للغايّة» وصفت فيها مجتمع الاستخبارات بـ«عالم مخفي ينمو خارجاً عن السيطرة» كُتبت بقلم دانا بريست ووليام أركين بعد عامين من التحقيقات. «العالم السريّ للغاية الذي ابتدعته الحكومة كرد على الإعتداءات الإرهابيّة في ١١ أيلول ٢٠٠١، قد أضحى ضخماً جداً، ثقيلاً جداً، وسريّاً لدرجة أن لا أحد يعلم كم من المال يكلّف، كم شخصاً يوظف، كم برنامجاً يوجد فيه، أو بدقة أكبر كم وكالة تعمل العمل نفسه».

كما وصفت المقالات مؤسسة الاستخبارات بأنها «هائلة جداً لدرجة أنه من المستحيل تحديد فعاليتها»، ووفقاً للمقال، فمؤسسة الاستخبارات مكونة من ١٢٧١ منظمة حكوميّة على الأقل و١٩٣١ شركة خاصة تدير أكثر من عشرة آلاف موقع في الولايات المتحدة وحدها، بتصاريح أمنيّة بالغة السريّة لما يقارب ٨٥٤٠٠٠ شخصيّة في عام ٢٠١٠ (نحو ثلاثة أضعاف سكان مركز واشنطن العاصمة)!.

أمن الدولة الأمريكي لديه مكتب بالقرب منك

خلف الحكومة الاتحاديّة يوجد أكثر من ١٦٠٠٠ وكالة لتطبيق القوانين المحليّة والإقليميّة بالإضافة إلى مئة مركز ربط أمني، كلها «تلعب دوراً حاسماً في حماية أمن الوطن»، وذلك حسب تقرير أعده المعهد الوطني للعدالة في جامعة ولاية ميشيغن عام ٢٠١١، وقبل ١١ أيلول كان هناك حوالي ثلاثة آلاف وكالة من هذا النوع فقط.

هناك طريقة واحدة لفهم استجواب مدير الاستخبارات القوميّة كلابر في آذار ٢٠١٣:

يسأل «ويدن»: هل تقوم وكالة الأمن القومي بجمع البيانات عن الملايين أو مئات الملايين من الأميركان؟
يجيب «كلابر»: لا سيدي
«ويدن»: لا تجمع البيانات؟
«كلابر»: ليس عن سابق نيّة، هناك حالات تقوم بها، عن غير قصد، ربما، بجمع المعلومات، ولكن ليس عن سابق نيّة!!.

● عن غلوبال ريسيرش

من الذاكرة الثورية للشعوب

◄ إعداد: آلان كرد

١٩٣٦/٧/١٨ بدء الحرب الأهلية الإسبانية بين قوى الثورة الإسبانية التي أطاحت بالملكية والقوى الفاشية التي يقودها فرانسيسكو فرانكو.
١٩٨٨/٧/١٩ معركة خواكورك بين وقوات البشمركة الكردية والجيش العراقي أثناء الحملة الكبرى التي شنها صدام حسين ضد الشعب الكردي والتي عرفت باسم «الأنفال»، راح ضحية هذه الحملة أكثر من ١٨٢ ألفاً من المدنيين في مجازر جماعية.
١٩٧٤/٧/٢٠ قيام الجيش التركي باحتلال جزيرة قبرص وبدأت الأزمة القبرصية التي قسمت البلاد إلى شطرين تركي ويوناني.
١٩٢٥/٧/٢١ انطلاق الثورة السورية الكبرى ضد الاحتلال الفرنسي بقيادة سلطان باشا الأطرش استمرت الثورة لمدة عامين وشملت كامل التراب السوري.
١٩٤١/٧/٢١ انطلاق أول غارة جوية ألمانية على موسكو عاصمة الاتحاد السوفييتي بعد صدور أوامر من هتلر بتدمير موسكو وإزالتها من الوجود، وقد منيت الأسراب النازية بهزيمة كبيرة أمام مقاومة الجيش الأحمر في هذه المعركة.
١٩٢١/٧/٢٢ هزم القائد المغربي الأمير عبد الكريم الخطابي الجيش الإسباني في معركة «الأنوال».
١٩٨٧/٧/٢٢ اغتيال رسام الكاريكاتير الفلسطيني الشهير ناجي العلي في لندن.
١٩٥٢/٧/٢٣ الضباط الأحرار في مصر يقودون ثورة ٢٣ أيلول التي أنهت الملكية وأعلنت الجمهورية في مصر.
١٩٢٠/٧/٢٤ معركة ميسلون بين الجيش السوري الذي يقودة وزير الحربية يوسف العظمة والقوات الفرنسية الغازية التي جاءت لاحتلال سورية، وقد سطر السوريون في هذه المعركة أروع ملاحم المقاومة حيث تصدى الجيش السوري القليل التسليح والبالغ عدده حوالي ٣٠٠٠ مقاتل للقوة الفرنسية الجرارة التي بلغ عددها أكثر من ٢٠ ألفاً مع مختلف أنواع الاسلحة والعتاد وكما قال أحد الشعراء:
شرف الوثبة أن ترضي العلا غلب الواثب أم لم يغلب.

■■

بيان من المثقفين العرب ضدّ حملة الإساءة للشعب السوري والشعب الفلسطيني في الإعلام المصري

نتابع، ببالغ الألم والغضب، الحملة الإعلاميّة البغيضة التي يشنّها بعض الإعلاميّين والقنوات الفضائيّة المصريّة، ضدّ شعبينا العربيّين السوريّ والفلسطينيّ، ضمن ثقافة الكراهية الّتي لا تخدم إلاّ أعداء العرب وأعداء مصر، حتّى بلغ الأمر ببعضهم أن يحرّضوا على القتل والضرب والإهانة والطرد، وكلّ ذلك يحدث في إطار من الإسفاف، وببذاءة بعيدة كلّ البعد عن أخلاق الشعب العربيّ المصريّ الكريم وعاداته وتقاليده، وهو الّذي طالما وقف إلى جانب أشقّائه العرب في كلّ ما ألمّ بهم من ملمّات.وإنّنا إذ نستنكر حملة الكراهية البغيضة هذه، ونبرأ من رموزها ومنابرها والمحرّضين عليها، لندعو جميع المثقّفين العرب عامّة، والمصريّين على وجه الخصوص، إلى الوقوف بحزم ضدّ هذه الحملة البشعة الّتي تنال من الشقيق العربيّ، وتغضّ الطرف عن العدوّ القوميّ، وتُسقط لغة المحبّة الّتي هي إحدى شيَم المصريّين على مدّ تاريخهم العظيم، ونرى أنّها حملة تُسيء إلى وجه مصر العروبيّ الحضاريّ، الّذي لا نقبل بالإساءة إليه بأيّ شكل من الأشكال..



كيري: استعادة المفاوضات على حساب الحقوق!

◄ حمزة منذر

منذ تسلمه لمهام وزارة الخارجية قام جون كيري بست جولات إلى الشرق الأوسط تحت عنوان «البحث عن وسائل إعادة المفاوضات الإسرائيلية –الفلسطينية»، والملافت أن القاهرة إبان حكم الإخوان كانت أهم العواصم التي يجري فيها وضع آليات إعادة «المفاوضات» بين سلطة رام الله وتل أبيب دون أن تتراجع سلطات الاحتلال الصهيوني عن سياسة الإستيطان الزاحف في الضفة الغربية وخصوصاً في القدس ومحيطها.

كما أن جولة كيري الأخيرة كان قد سبقها الإعلان عن مخطط صهيوني يعود لأيام حكومة بيجن ألا وهو «مصادرة ثمانمائة ألف دونم من أراضي عرب صحراء النقب»، وهذا يعني تدمير ٣٦ قرية فلسطينية وتهجير ٤٠ ألف فلسطيني من أصل ٦٠ ألف عربي يقطنون في صحراء النقب من عرب ١٩٤٨، وهذا المشروع يجعل نسبة سكان العرب تنخفض إلى ١٪ من نسبة سكان النقب علماً أنهم يمثلون ٣٠٪ من سكان النقب حالياً.

مع كل ذلك اجتمع جون كيري في الرياض مع أحد عشر وزيراً عربياً، لكنه لم يسمع من هؤلاء أي اعتراض على سياسة التهويد والتهجير التي تنفذها حكومة نتنياهو، بل وافقوا جميعاً على عودة المفاوضات «الإسرائيلية –الفلسطينية» وفق الشروط التي وضعها التحالف الأمريكي-الصهيوني، وهي ترتكز الآن على موافقة الجامعة العربية في الشهر الماضي على صيغة «تبادل الأراضي»، أي التفريط بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة، وحق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

لاشك أن الإعلان عن استئناف المفاوضات قد جاء بعد سقوط حكم الإخوان في مصر، وبعد انكشاف دور بعض قيادات حماس فيما يجري في سيناء لإرباك الجيش المصري ومحاولة إعاقة التغيير في مصر. وهذا يعني أن سلطة رام الله وهي جزء من النظام الرسمي العربي، قد رضخت للضغوط الأمريكية الرامية إلى وقف الحراك الشعبي الحقيقي في مصر، وإخماد المقاومة الفلسطينية ومنع وصولها إلى انتفاضة ثالثة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصاً بعد النهوض غير المسبوق للجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، والتي ترفض بشكل مطلق «مؤامرة تبادل الأراضي»، وتصر على استعادة حقوق الشعب كاملة وعلى رأسها حق العودة والذي لايسقط بالتقادم مهما طال الزمن.

بالمحصلة، واقع الاحتلال مقيم والمقاومة الفلسطينية لن تتوقف ضده حتى إزالته، وعلى الجميع إدراك الحقيقة التي تؤكد أن واشنطن في حالة تراجع استراتيجي.

إن ماقاله نجيب عازوري في مطلع القرن العشرين من أن الصراع بين حركة التحرر الوطني العربية والحركة الصهيونية لاحل له إلا بزوال الحركة الصهيونية، مازال صحيحاً، ومايجري من أحداث في المنطقة والعالم يؤكد حتمية انتصار المقاومة الفلسطينية وانتصار الشعوب العربية على التحالف الإمبريالي-الصهيوني- الرجعي العربي..

جيوسياسة

● أعلنت مدينة ديترويت الأمريكية يوم ١٩ تموز عن إفلاسها، حيث وصل دينها إلى أكثر من ١٥ مليار دولار أمريكي. وتعتبر مدينة ديترويت أكبر مركز لصناعة السيارات في العالم. هذا وقد اعتبرت محكمة ولاية ميتشيغان الأمريكية طلب سلطات مدنية ديترويت بإشهار إفلاسها غير قانوني لأن ذلك يعارض دستور الولاية، وتتفشى ظاهرة الجريمة في شوارع المدينة ناهيك عن عجز بلدية المدينة عن دفع أجور رجال الشرطة والإطفاء والأطباء.

● أكد وزراء مالية الدول الأعضاء في مجموعة العشرين (G٢٠) في اجتماعهم يوم السبت ٢٠ تموز بموسكو أن النمو وتوفير فرص العمل يشكلان أولوية المجموعة «على المدى القصير» وأضاف البيان أن «الاقتصاد العالمي ما زال هشاً والانتعاش ضعيفاً ومتفاوتاً»، وفي وقت سابق كانت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الجمعة ١٢ تموز، قد حثت اليونان لتقليل عدد العاملين في القطاع العام، مشيرة إلى أن اليونان لاتزال تواجه العديد من المشكلات على الرغم من الجهود الهائلة للبلاد تجاه الإصلاح!

● أعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو عزمه نشر أضخم منظومة للدفاع الجوي في العالم، ونقلت الصحف المحلية عن مادورو قوله «لقد باشرنا بنشر أقوى منظومة للدفاع الجوي في جبالنا والوديان وعلى حدودنا البرية والبحرية. ولن يتمكن أحد من انتهاك حرمة أرضنا المقدسة»، وأضاف قوله: «لن تركع بلادنا أبداً أمام أحد ولن تتعرض للنهب والخيانة ولن تقع بأيدي البورجوازية والأقلية الثرية».

● وجه حزب العمال الكردستاني «تحذيراً نهائياً» إلى السلطات التركية من أجل دفع أنقرة إلى اتخاذ خطوات محددة لتحريك عملية السلام وإنهاء النزاع المستمر على مدى ثلاثة عقود أو تحمل المسؤولية عن تعليقها، وجاء في بيان صادر عن الحزب نشر في أحد مواقعه الإلكترونية يوم الجمعة ١٩ تموز أن عملية السلام لن تتقدم وستتحمل الحكومة التركية مسؤولية ذلك ما لم تتخذ حكومة حزب التنمية والعدالة في أسرع وقت ممكن «خطوات محددة بشأن المواضيع التي طرحها شعبنا ومجتمعنا».

● خفضت وكالة «فيتش» للتصنيف الإئتماني في ١٢ تموز تصنيف فرنسا من أعلى تصنيف إئتماني (AAA) إلى «+AA»، وعزت الوكالة قرار الخفض إلى وجود علامات شك تحوم حول نمو الاقتصاد الفرنسي، ما يقلص هامش تحرك الحكومة الفرنسية الهادف إلى تحقيق أهدافها لضبط وضعها المالي. وأوضحت «فيتش» ان علامات الشك تحوم حول تطور الإنتاج والبطالة وعجز الموازنة في المدين القصير والمتوسط.

● قال الأميرال جوناثان جرينيرت قائد عمليات البحرية الأمريكية أن استقطاعات الميزانية أجبرت البحرية الأمريكية على تقليص عدد السفن الحربية التي يتم نشرها في الخارج وأضعفت استعداد القوات في الداخل مقوضة قدرتها على الرد بسرعة على الأزمات التي قد تقع مستقبلاً في أنحاء العالم.

● **وكالات**

تحديات الأمن القومي المصري أسقطت الإخوان!

◄ **مراد جاد الله**



أخطأ الإخوان كثيراً في إدارتهم للمرحلة الانتقالية المصرية ، لكن مادفع الجيش المصري للتدخل إضافة إلى فكرة انحيازه لمصلحة الجماهير، هي أخطاء الإخوان الجسيمة بمايخص قضايا الأمن القومي المصري.

العنف والطائفية

القضية الأولى هي إنزلاق الإخوان مرات عدة في مشاكل العنف ولاسيما الطائفية منها، حيث لم يستطع الإخوان التخلص من رؤيتهم الطائفية للداخل المصري بحكم بنيتهم، كما أنهم لم ينبذوا العنف كوسيلة في التغيير أو التعبير السياسي، فانزلقوا أكثر من مرة ومن على منابرهم الإعلامية والميدانية بعبارات طائفية تهدد بنية المجتمع المصري بالتفتت.

يضاف إلى ذلك القضية التي مازالت قيد التحقيق وهي المتعلقة برعاية ودفع التنظيمات المسلحة في سيناء، حيث لم تهدأ الاعتداءات على الجيش المصري طيلة فترة حكم الإخوان، مادفع الجيش مؤخراً بعد إسقاط مرسي للإعلان عن عمليات كبرى فيها، متجاوزاً وكخطوة قد تكون استراتيجية، اتفاقية كامب ماديفيد، مادفع تل أبيب مؤخراً لنصب بطارية صواريخ تابعة لمنظومة القبة الحديدية بالقرب من مدينة إيلات على ساحل البحر الأحمر.

بين سورية وإثيوبيا

وفي سياق مشابه أيضاً جاء موقف الإخوان من الأحداث في سورية تهديداً جدياً للأمن القومي، حيث انبرى الإخوان لدعوات الجهاد في سورية غير آبهين بمقدار التطرف والفكر التكفيري التي تحمله هذه الدعوات، وما قد تجره على مصر فيما لو عاد أولئك التكفيريون إليها، ناهيك عن أن دور مصر الإقليمي لا ينسجم مع قيام الإخوان بزيادة إشعال النار على الأراضي السورية، وهو مادفع وزير الخارجية المصرية الجديد نبيل فهمي للحديث «أن الحل السياسي هو الحل الأفضل والوحيد الذي يحافظ على السيادة السورية والكيان السوري، حتى وإن كانت المؤشرات ليست إيجابية».

أخطأ الإخوان أيضاً في التراخي مع قضية مياه النيل ومشروع إثيوبيا ببناء سد النهضة الذي يخفض حصة مصر من المياه، مايهدد بإفقار مصر القائمة منذ آلاف السنين على خيرات هذا النهر، وفي هذا السياق يرسم نبيل فهمي وزير الخارجية الجديد مواقف واضحة تجاه خطورة هذه القضية، حيث لفت الوزير إلى ضرورة التحرك المصري من أجل توفير الأمن المائي المصري، مؤكداً أن الموقف من سد النهضة لا يحتمل التأخير.

إن ما ارتكبه الإخوان من أخطاء جسيمة بحق الأمن القومي المصري كانت كفيلة بتحرك حاسم للجيش المصري –دون إغفال القضايا الأخرى طبعاً– والذي يملك حساسية عالية تجاه الأخطار المهددة للأمن القومي، وسيرسم هذا التحرك الدور الإقليمي الجديد لمصر والمخالف للدور السابق الذي رسمه الإخوان بكل تأكيد.

«تمرد» البحرينية في مواجهة الخليج

◄ **شيرين الذياب**

تشهد البحرين دعوة من القوى السياسية المعارضة التي قادت الحراك الشعبي ضد سياسة الحكومة البحرينية منذ عامين، والذي تم قمعه أمنياً وعسكرياً مع التعتيم على تطوراته منذ ذلك الحين حتى الآن.

منتصف آب موعد مرتقب

وتعد الدعوة استمراراً لنشاط هذه القوى بسبب القمع الذي لم يتوقف من السلطة، حيث حدد موعدها في ١٤ آب القادم، وقد جاء في بيان مشترك لكل من الأحزاب المعارضة الداعية للحركة: «الوفاق، الوعد، التجمع القومي، الإخاء الوطني، التجمع الوحدوي»، يوم الأحد ١٤ تموز الجاري أن: «توغل الدولة البوليسية في كل المفاصل لن يحل الأزمة السياسية الدستورية المستفحلة، وأن الحل يكمن في تلبية المطالب الشعبية في الحرية والعدالة الاجتماعية والديموقراطية وتشييد الدولة المدنية الديموقراطية التي تخدم حقوق الإنسان»، وقد سميت الدعوة بحركة تمرد تيمناً بتمرد مصر واختير ١٤ آب يوماً لإنطلاقتها وهو يصادف يوم عيد الاستقلال لدولة البحرين.



الداخلية تهدد

من جانبها حذرت وزارة الداخلية البحرينية من الحركة، واتهمتها بإثارة الفوضى والعنف لأسباب وأهداف خارجية! وقد كررت الحكومة تهديدها ووعيدها لمؤيدي الحركة، وصرحت عبر وزارة الداخلية البحرينية في ٧/١٥: «أن هذه الدعوات يتم تداولها عبر وسائل التواصل الاجتماعي تحت مسمى «تمرد ١٤ أغسطس»، وهي ترمي من خلال القيام بمسيرات وأنشطة غير قانونية تهدد الأمن والنظام العام وتضر بالسلم الأهلي وحريات ومصالح المواطنين، وكلها أعمال تشكل تجاوزاً للقانون»! وتقوم السلطات بموجات من الاعتقالات والمداهمات، وقد جرت المداهمات في بلدة الدراز غرب العاصمة.

مزيد من الإصرار الشعبي

من جانبها ردت الحركة بالإصرارعلى دعوتها، وأكدت سلمية نشاطاتها ومشروعية مطالبها مصرحةً أن «الشعب البحريني مستعد لقلب المعادلات»، واستكمالاً لنشاط الحركة دعت الحركة المعتقلين والمعتقلات في السجون البحرينية إلى الإضراب عن الطعام في ١٤ آب المقبل تأييداً لنهج الحركة وتأكيداً على سلمية الحراك. ويعيش الشارع البحريني قلقاً كبيراً بعد تصريحات الحكومة تجاه مؤيدي الحركة، وخصوصاً أن الشارع البحريني جوبه سابقاً في احتجاجات عام ٢٠١١ بقوى عسكرية ضخمة رغم سلمية حراكه الذي جوبه بتدخل قوات «درع الخليج» آنذاك في محاربة المحتجين السلميين، لكن يبدو أن القلق يتحول إلى مزيد من الإصرار عند مؤيدي الحركة في سبيل تحقيق مطالبهم المحقة.

■■

بلاغ صحفي حول تشكيل «التحالف التقدمي الديمقراطي» في العراق

بعد سلسلة من الحوارات المعمقة والمسؤولة والصبورة بين القوى التقدمية العراقية، ممثلة بـ«التيار الديمقراطي»، و«الإرادة الوطنية»، و«لجنة العمل اليساري العراقي المشترك»، توصلت إلى وضع أسس برنامجية تفتح الطريق أمام تحرير العملية السياسية من نظام المحاصصة الطائفية الإثنية، الذي أضر ضرراً بالغاً بالمجتمع وعرّض الوطن إلى مخاطر التقسيم. وسيجري توقيع الوثيقة البرنامجية للتحالف التقدمي الديمقراطي في جلسة علنية مكرسة لهذا الغرض.

التحالف التقدمي الديمقراطي
بغداد ١٤ تموز ٢٠١٣

تنويه من لجنة العمل اليساري العراقي المشترك:

● التيار الديمقراطي: تحالف بين أحزاب وشخصيات يسارية وتقدمية عراقية وهي الحزب الشيوعي العراقي، الحزب الوطني بشقيه، حزب العمل الوطني، وعدد كبير من الشخصيات الأكاديمية المستقلة.

● لجنة العمل اليساري العراقي المشترك: تحالف للتنسيق والعمل المشترك يتكون من اتحاد الشيوعيين في العراق، التيار اليساري الوطني العراقي، حركة اليسار الديمقراطي العراقي- حيد، شخصيات عمالية نقابية، كوادر شيوعية، وشخصيات يسارية ماركسية داخل وخارج العراق.

الاحتياطات الفائضة في البنك الاحتياطي الفيدرالي..

إحدى أكبر عمليات الاحتيال المالي في التاريخ



◄ بقلم : ماثايس تشانج
ترجمة وإعداد : نور طه

تعد قضية الاحتياطات الفائضة للبنوك والموجودة لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي (FED)، واحدةً من أكبر عمليات الاحتيال المصرفي التي ينفذها البنك الاحتياطي بنفسه، ويحيطها بجدران من الصمت بهدف تغطيتها وإخفاء آثارها الفعلية بالاعتماد على بعض المحللين الماليين والاقتصاديين الذين يقومون بممارسة حملات تضليلية ترمي إلى تشتيت انتباه الناس عن هذه المسألة وإبقائها طيّ الكتمان.

وتتسم هذه القضية والتي لا تقتصر على الولايات المتحدة فحسب، بل تمتد إلى مصارف مركزية أخرى حول العالم، بكونها قضيةً معقدةً للغاية خصوصاً وأنها تتضمن العديد من المصطلحات التقنية التي تحيّر الكثير من الناس بمن فيهم العديد من مديري الفروع المصرفية ناهيك عن الكثير من المحاضرين في المال والاقتصاد.

لقد أخذ الكثيرون بالبروباغندا ❖ القائلة بأن الاحتياطات الفائضة هي وسيلة تهدف إلى تشجيع المصارف على توسيع القروض التي تمنحها لمن هم بحاجة إلى تمويل عاجل لينقذهم من مشاكلهم المالية، أو للذين يطمحون إلى بدء أعمالهم الخاصة. إن هذا الادّعاء مبني على الافتراض القائل بعدم وجود سيولة كافية في السوق، وهذا الادّعاء خاطئ تماماً.

ما هي الاحتياطات الفائضة ؟

تشير الأرقام الصادرة مؤخراً عن مجلس محافظي النظام الاحتياطي الفيدرالي إلى أن قيمة الاحتياطات الفائضة وصلت إلى ١,٧٩٤ تريليون دولار (بيانات ١٧ نيسان ٢٠١٣)، الأمر الذي يشكل سابقةً لا مثيل لها منذ تم تشريع الاحتياطات في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الاحتياطات الفائضة هي تلك الاحتياطات الزائدة مقابل الودائع المصرفية وبعض المتطلبات المالية الأخرى التي تحتفظ بها مؤسسات الإيداع – المصارف – بشكل يزيد عن الكميات التي يحتاجها البنك الاحتياطي الفيدرالي قانونياً.

تقتضي الشروط العامة للمصارف بأن يحافظ كل بنك على ما لا يقل عن ١٠٪ من المتطلبات النقدية – الديون – القابلة للدفع عند طلبها من المودعين (الدائنين). إلا أن هناك معلومات تتحدث عن أن حوالي ٥٠٪ من هذه الاحتياطات الفائضة موجودة لدى مكاتب الصيرفة الأمريكية لدى البنوك الأجنبية.

بساطة المسألة

يقوم الناس بإيداع الأموال في البنك الذي يقوم بدوره بوضعها في حسابات جارية أو كودائع ثابتة، ويستطيع كل زبون –مُودِع– أن يسحب هذه الأموال ساعة يشاء. إلا أن الخبرة والتجربة المصرفية تشير إلى أنه من النادر أن يقوم عدد كبير من الزبائن بسحب ودائعهم كاملة في وقت واحد. ولهذا السبب وجدت المصارف أنفسها غيرَ مضطرةً لإبقاء كل الودائع في خزائنها، خصوصاً وأن القوانين تسمح للبنوك الاحتفاظ بكميات قليلة من النقود في احتياطاتها لتلبية متطلبات السحب الاعتيادية.

لكن، وبما أن ١٠٪ فقط من الاحتياطات تُعتبر كافية لتلبية متطلبات الزبائن وفق الشروط العامة للمصارف، فلماذا إذاً توجد هذه الكميات الكبيرة من الاحتياطات في المصارف، وبما يفوق بكثير النسبة القانونية المحددة ؟

استطراد صغير

عندما يقوم الزبون بإيداع المال في البنك، فإنه يعتبر من وجهة نظر القانون دائناً حيث أنه يقوم بإقراض النقود للمصرف الذي – وبالمقابل- يُعتبر مديناً، ومن الجدير بالذكر أن المصرف يستطيع التصرف بودائع الدائنين بأي طريقة يريدها، بما فيها المضاربة !! وتعود حرية التصرف هذه إلى أن ملكية النقود المودَعة تنتقل من الزبون إلى المصرف. وطالما أن المصرف قادر على السداد، وطالما هناك طلب على تسديد الودائع، فإن قانون التعاقد ينص على وجوب تسديد المصرف للودائع مرفقةً بالفوائد المستحَقة والمتّفق عليها سابقاً.

أما في حال طلب المودع سحب بعض أو كامل وديعته ولم يكن لدى المصرف السيولة اللازمة للتسديد، فإن المودِع يُعتبر في هذه الحالة دائناً غير مضمون – غير مكفول بضمانة – من الناحية القانونية، وبالتالي يتوجب عليه حينها أن ينضم إلى طابور الدائنين غير المضمونين ليتقاسم معهم أي مبالغ أو عائدات متبقية من أصول هذا المصرف بعد أن تكون عملية السداد للدائنين «المضمونين» قد تمت. وإذا لم تكن هناك أي مبالغ متبقية من أصول المصرف، فإن المودِع لا يحصل على شيء !!وهذا بالضبط ما حصَل في قبرص، حيث قامت المصارف القبرصية وبالتنسيق مع المصرف المركزي بمصادرة جميع ودائع الدائنين غير المضمونين لديها لكي تدفع مستحقات دائنيها المضمونين.

لقد ازدادت الميزانية الفيدرالية العامة من حوالي ٩٠٩ مليار دولار قبل أزمة عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٣,٣ تريليون دولار تقريباً في عام ٢٠١٣. ومن ضمن هذه الزيادة المقدرة بـ ٢,٤ تريليون دولار، يوجد حوالي ١,٨ تريليون دولار احتياطات فائضة.

المرحلة الأولى من عملية الاحتيال

قام المصرف الاحتياطي الفيدرالي بخلق تريليونات الدولارات من الفراغ عبر إدخالها (رقمياً) في سجلاته ليشتري وعلى دفعات الأصول الفاسدة لدى المصارف. وبالطبع لم يبتكر الفيدرالي هذه الإجراءات المعروفة باسم (حلول الاقتصاد الكمي) لكي يحمي الدائن البسيط، بل لإنقاذ كل من المصارف ووزارة الخزانة من خطر الإفلاس.

الآن، لنفترض بأن المصارف تمتلك ١٠ تريليون دولار من الأصول الفاسدة، وأرادت التخلص منها دون لفت الأنظار، السؤال هنا : كيف؟بالتأكيد لن يجري تحويل هذه الأموال إلى فروع المصارف ليصار لاحقاً إلى إقراضها للمواطنين العاديين، بل سيجري إعادة توجيهها إلى المصرف الاحتياطي الفيدرالي بوصفها «احتياطات»، وعندما تتخطى هذه الاحتياطات حاجز الـ١٠٪ المطلوبة، يتم تصنيفها على أنها احتياطات فائضة. ومما يزيد مقدار الإهانة التي يتعرض لها الدائن العادي جراء هذه الإجراءات، هو اضطراره لدفع فائدة للمصرف تبلغ ٠,٢٥٪ عن هذه الاحتياطات ذاتها.

على الرغم من عمليات الاحتيال الكبرى التي تمارسها المصارف إلا أنها دائماً تنجو بفعلتها، وليس هذا فحسب، بل يُسمح لها أيضاً باستخدام التقنية الرقمية لتساعدها على احتكار السوق وبالتالي الإضرار بمصالح المواطن البسيط الذي يعاني أصلاً من البطالة والمرهونية وانخفاض تعويضات البطالة وصعوبة الاكتفاء بقسائم الطعام وحدها، والعديد من الإجراءات التقشفية الأخرى المفروضة عليه. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن المواطنين كافة باتوا الآن تحت مراقبة شديدة من وكالة الأمن القومي (NSA) عبر ما يُعرف بـ (برنامج الموشور) الخاص بها، والذي يقوم برصد كل حركة واتصال وبريد الكتروني و... إلخ.

أزمة الإقراض

بعد التسونامي المالي العالمي، لم تعد المصارف الكبرى تمتلك الاحتياطات الكافية لسداد الودائع المطلوب تسديدها والتي وضعها المودعون قبل حدوث الانهيار، لا بل إن هذه المصارف وصلت إلى مرحلة عجزت معها عن تأمين نسبة ١٠٪ من الاحتياطات المطلوبة، وهذا ما دفع المصرف الاحتياطي الفيدرالي للقيام بعمليته الاحتيالية.

لم تعد المصارف تقوم بعمليات الإقراض الواجبة عليها لسببين :

لأنها باتت الآن تستخدم جزءاً من الإيداعات الجديدة لديها في إعادة دفع الإيداعات القديمة، ومردّ ذلك يعود إلى أن الاحتياطات الفائضة ذاتها – المتكونة بفعل حلول الاقتصاد الكمي – لم تعد تكفي لسداد الودائع القديمة، لذا تم استخدام جزء من تلك الجديدة.

كونها لا تجني أية منافع من الفوائد المفروضة على الاحتياطات الفائضة الموجودة لدى المصرف الاحتياطي الفيدرالي، وهي غير مستعدة لإقراض إلا من تعتبرهم مقترضين ذوي مصداقية. ومن البديهي أنه وفي ظل المناخ الاقتصادي الحالي، فإن نسبة وجود هذا النوع من المقترضين هي نسبة قليلة جداً. لذلك، فالمشكلة ليست مشكلة سيولة، المشكلة الحقيقية هي –ولطالما كانت– إفلاس المصارف الكبرى.

المرحلة الثانية من عملية الاحتيال

إذا تعافى الاقتصاد من أزمته، فسيقوم المصرف الاحتياطي الفيدرالي بإعادة جمع الأصول الفاسدة وتحويلها إلى منتجات مالية جديدة ليتم بيعها لجيل جديد من المستثمرين الأغبياء، ونظراً لكون النقود محفوظة لدى الاحتياطي الفيدرالي، فإن المصارف ليست حتى مطالبةً بالدفع.

لقد تحدث لورنس ماير المحافظ السابق للمصرف الاحتياطي الفيدرالي عن الأمر الذي فات الكثيرين وتجاهله البعض عن عمد، عندما شرح القضية على النحو التالي:عندما تتوقف حلول الاقتصاد الكمي، فلن يجد الاحتياطي الفيدرالي نفسه في مأزق، لأن الأموال المستخدمة لشراء الأصول الفاسدة من المصارف الكبرى لا تزال موجودة في سجلاته.

إن الاحتياطي الفيدرالي لا يحتاج سوى عملية إدخال معاكس في سجلاته بعد أن يقوم بجمع الأصول الفاسدة وتحويلها إلى شكل جديد من المنتجات المالية والتي تبرعت المصارف الكبرى في القيام بها منذ ما قبل فترة الانهيار وحتى الآن، ومن ثم يتم إعادة رميها إلى المصارف ومنها لجيل آخر من المستثمرين الجهلاء.

أكثر من ذلك، فمع الحق المطلق الذي تتمتع به المصارف – والمشروع قانونياً – بمصادرة ودائع الدائنين وفق النموذج القبرصي، فهذا يعني حصول المصارف على مصادر مالية إضافية لمتابعة نهبها وسرقتها للناس ومدّخراتهم.لقد أوضحت فكرتي، فاستيقظوا !!

إذا تعافى الاقتصاد فإن البنك الفيدرالي سيقوم بإعادة جمع الأصول الفاسدة وتحويلها لمنتجات مالية جديدة ليتم بيعها لجيل جديد من المستثمرين الأغبياء

عن موقع (Globalresearch.ca)
هوامش: ❖ بروباغندا: الدعاية ونشر المعلومات بطريقة موجهة وأحادية المنظور.

وجدتها..



خدمات «مجانية»

◄ د. عروب المصري

تقدم الطبيعة كثيراً من الخدمات فيما يسمى خدمات النظام البيئي، تلك التي نفترض أنها مجانية بناء على عدم مطالبة أحد بتسعيرها، إن عدم وجود سعر لا يعني أنها بلا قيمة وهذا الانحراف الكبير بالمعنى الاقتصادي بين القيمة والسعر، يعبر عن خلل كبير في قدرتنا على رؤية الأمور التي لا ندركها إلا بعد فقدانها، أو بعد وقوع كارثة كبرى، تجعل من الفاقع عدم رؤية الأسباب، فالسيول الناجمة عن انجراف التربة اللاحق لقطع الأشجار، هي ما يذكرنا بأن تشكل هذه التربة الزراعية أو الغابية قد استغرق عشرات السنين من عمل الطبيعة الدؤوب، وعند حساب الخسائر نتبين القيمة الحقيقية لهذه الخدمات البيئية ويمكننا بالتالي تسعيرها، لكن هذا السعر السلبي المتمثل، يمكن أن يكون سعراً إيجابياً متمثلاً في حساب القيمة من خلال صونها وعدم تعريضها للاندثار أو التخريب أو التلوث. إن تكاليف الصيانة والحماية أقل بكثير بالتأكيد بما لا يقارن بتكاليف خسائر التخريب. فلننس «أسطورة خدمات الطبيعة المجانية» ولننظر بواقعية أكثر فمازالت الخدمات تقاس بقيمها وأسعارها حتى الآن وخدمات الطبيعة جزء منها.

aroub@kassioun.org

تجارة الأسرار.. من يبيع؟ من يشتري؟



◄ سمير حنا

على أراضي جزيرة مالطا الصغيرة في البحر الأبيض المتوسط، يجلس اثنان من أمهر قراصنة الكمبيوتر في العالم، يقضيان ساعات النهار والليل أمام شاشات الكمبيوتر في غرفتهما المتواضعة المطلة على الشاطئ، في مهمة رقمية صعبة بلا شك، لكنها ليست مهمتهما الأولى، إنها على قدر كبير من الأهمية وستجعلهما بلا شك من أثرى الأثرياء.

يقوم «لويجي» و«دون» بالبحث المحموم وبسرية تامة على ثغرة واحدة صغيرة في الأنظمة الحكومية الخاصة بإحدى الدول ثم بيعها - بالسعر المناسب- للدول المعادية لها، وعلى الرغم من أن لائحة «زبائنهم» تحافظ على مستوى كبير من السرية إلا أن التقارير الصحفية أثبتت بأن شركتهما الصغيرة (ReVuln) قد تعاملت مع تنوع مثير للاهتمام من المنظمات الحكومية وغير الحكومية طوال عقد من الزمن كوكالة الأمن القومي الأميركية (NSA) مروراً ببعض أجهزة الاستخبارات الأوروبية وصولاً إلى الحرس الثوري الإيراني. وفي كل مكان من العالم تزدهر تلك التجارة يوماً بعد يوم ويتم تجنيد الكثير من الشركات والأفراد بغرض «التنقيب» عن ثغرات برمجية في الأنظمة الرقمية، لأن أي ثغرة من هذا النوع قد تسمح للمستفيد بالدخول إلى كل أركان النظام الالكتروني المستهدف بقصد التخريب أو السرقة والخروج دون أي أثر.

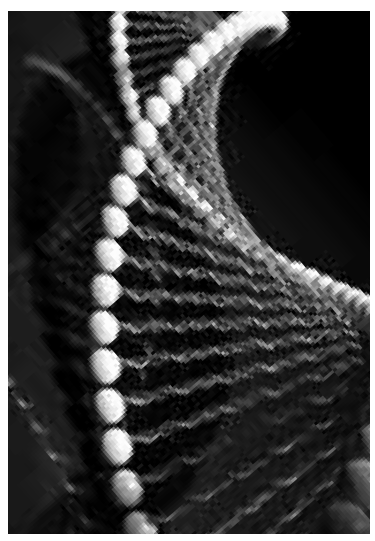
كان من الممكن للسيد «لويجي» والسيد «دون» بيع نتائج عملهما للشركات المصنعة للأنظمة المستهدفة كما كانت العادة منذ عدة سنين، فقد قامت مايكروسوفت مثلاً بتحدي أياً كان لاكتشاف مثل تلك الثغرات ووصل المبلغ الذي تريد دفعه لمن يقدر على ذلك إلى حوالي ١٥٠ ألف دولار الشهر الماضي!! لكن الحكومات تدفع أكثر من ذلك بكثير، كي تستطيع الاستفادة من تلك الثغرات وانتهاك الإجراءات الأمنية كافة التي تعتني بسرية النظام الهدف فالجميع يتذكر نتائج التعاون الرقمي الأميريكي-الاسرائيلي في خلق ونشر الدودة الرقمية «ستاكس نت» التي أصابت برنامج التخصيب النووي الإيراني بالشلل لعدة أسابيع.

ينبع التفوق الرقمي لمثل هذا النوع من الاستهداف من السرية التامة لمراحل التنفيذ، حيث يتم اكتشاف الثغرة الأمنية في النظام البرمجي واستخدامها على الفور، وبالتالي لا يتم اكتشاف الاختراق إلا بعد حصول الضرر، لذا كان لابد من تجنيد العديد من الخبراء لاكتشاف تلك الثغرات وإيجاد أفضل الطرق لاستثمارها، وأيقنت الكثير من الحكومات بأن الطريقة الأمثل للدفاع عن أنظمتها الالكترونية تنطلق من إيجاد الثغرات في الأنظمة المعادية واستثمارها عند الضرورة في إطار حرب استباقية، وتشير المعلومات إلى أن الصين، الكيان الصهيوني، روسيا، الهند هي من أكبر الداعمين بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية التي تصدرت الأنباء في هذا السياق نتيجة لأزمة «إدوارد سنودن» التي لم تنته بعد، وتعد كوريا الشمالية من أهم أسواق العمل بالإضافة لإيران وبعض أجهزة الاستخبارات العربية، وبالمقابل تعد دول ماليزيا و سينغافورة واليابان وغيرها من أكبر الدول التي تشتري تلك الأسرار.

تعمل بعض الدول والشركات أيضاً دور الوسيط بين البائع والمشتري مقابل بعض النفوذ أو نسبة من الأرباح وتعود رحى تلك المعارك الخفية إلى الدوران في المعسكرات السرية والفنادق الرخيصة في إطار حرب أدمغة طاحنة تحركها مصالح الدول، لا تحتاج إلا إلى حاسب شخصي واتصال سريع بشبكة الانترنت..!!

■■

دور المعلوماتية البيولوجية



◄ إعداد سلمى السعيد

قد لا يكون لتطوير تقنيات عالية المخرجات فائدة إذا لم تكن هناك قدرة على تحليل البيانات البيولوجية المتنامية أسياً. ويتطلب ذلك خزن البيانات في قواعد بيانات الكترونية، بترافق مع برنامج محدد مصمم للسماح بتحديث البيانات، الاستفسار والاسترجاع. وينبغي أن يكون الوصول إلى المعلومات سهلاً، والاستفسار مرناً للسماح باسترجاع المعلومات، التي يمكن تحليلها لكشف مسارات استقلابية ودور البروتينات والمورثات المشمولة.

تعد المعلوماتية البيولوجية، حاسمة لجمع بيانات من مصادر مختلفة وتوليد معرفة جديدة من البيانات القائمة. كما أن لها إمكانية محاكاة البنية والوظيفة وديناميكية النظم الجزيئية، وتساعد بالتالي في صياغة الفرضيات وتوجيه العمل التجريبي.

ومن قواعد البيانات الجزيئية البيولوجية: قواعد بيانات تسلسل الدنا والمختبر الأوروبي للبيولوجيا الجزيئية وبنك المورثات والبنك الياباني لبيانات الدنا وقواعد بيانات البروتينات ومورد معلومات البروتينات وبنك بيانات البروتينات.

وتساهم قواعد البيانات هذه في تسهيل المقارنات والاستنتاجات في البحوث الوراثية عموماً وخاصة في مجال تحسين الأنواع من ناحية مقاومتها لعوامل كالجفاف والملوحة والأمراض.

■■

التوابل .. التاريخ الكوني



◄ د. شعلة خاروف

التوابل ليست فقط لإعداد الطعام .. بل إنها صنعت التاريخ أيضاً كتاب هام جدا قرأته للرد على من اختصروا التاريخ بقصص الملوك والسلاطين والخلفاء المهتدين وبمقولة «الصراع الديني» كتاب التوابل .. التاريخ الكوني . تأليف : فريد كزارا ترجمة إزميرالدا حميدان كتاب يسرد قصة التاريخ الإنساني عبر قرون

، لقد أسست تجارة التوابل لأول عصر عالمي، ولبداية العولمة الاقتصادية، حين أصبحت الأحداث التي تحدث في إحدى مناطق العالم تؤثر بشكل كبير على أنحاء أخرى عديدة من العالم، كما غيرت التوابل إلى الأبد طرق إعداد الطعام وتناوله وتقديره. لقد أتت التوابل ورحلاتها عبر العالم بأساطير جديدة، وحفزت التوابل معرفة جديدة عن العالم، وهي معرفة نتج عنها تقدم شاسع في رسم الخرائط والعلوم والإبحار، ولعبت دوراً هائلا في تطور الوعي الأساسي بالتقاء الثقافات، كما أنها أدت إلى قيام منافسات مما حسن الظروف الاقتصادية لبعض الدول والشعوب، وألحقت في الوقت نفسه ضرراً كبيراً بدول وشعوب أخرى، وبلغت أسعار التوابل مستويات خيالية وتسببت في خلق ثروات طائلة، وفي الوقت نفسه أدى التنافس على امتلاكها وطرق تجارتها والأراضي التي تزرع فيها إلى حروب طاحنة بين الدول المتنافسة، ويحتوي هذا الكتاب على وقائع في التاريخ المخفي الذي اختصره البعض بعبارة بالصراع الديني. تحية للباحثين عن المعرفة.

■■



مونسانتو.. استعمار جديد!

◄ إعداد: م. ديما النجار

تبلور مؤخراً التذمر الشديد من سياسات شركة مونسانتو متعددة الجنسيات التي تتخذ من مدينة ميسوري الأمريكية مقراً لها، حيث خرجت في ٢٥ أيار الفائت مظاهرات في ٤٠ دولة حول العالم تندد بالمنتجات المعدلة وراثياً لهذه الشركة، وخاصة أن الشركة ترفض أن تلتزم بالإشارة على عبواتها إلى أن نباتاتها معدلة وراثيا تاركة على أقل تقدير حرية الاختيار للمستهلك مفسحة له المجال لتجنب أضرارها الكبيرة..

أوباما «شبيح» الشركات الكبرى

وقع الرئيس الأمريكي باراك أوباما بتاريخ ٢٦ آذار ٢٠١٣ مرسوماً حصلت من خلاله الشركات الزراعية الكبرى على حق الحماية القانونية الذي يسمح لها بزراعة بذارها المعدلة وراثياً وبيع منتجاتها المحصولية بما فيها المنتجات التي تواجه قضايا قانونية نتيجة تسببها بأضرار صحية وبيئية على حياة المواطنين، ولقد كان واضحاً للشعب المغزى من هذا القانون، لذا أصبح متعارفاً عليه باسم «قانون حماية مونسانتو».

وقد نقل موقع روسيا اليوم عن وثائق سرّبها موقع «ويكيليكس» بأن «وزارة الخارجية الأميركية تضغط على الحكومات الأجنبية لاعتماد سياسات وقوانين داعمة للمنتجات الزراعية المعدلة وراثياً».

وعملت شركة مونسانتو المنتجة للبذور والكيماويات على امتلاك حق الملكية الفكرية لأعداد متزايدة من البذور المحلية على مستوى العالم، حيث احتكرتها وعدلتها وراثياً، ثم باعتها للمزارع الفقير في دول كالهند مثلاً بأسعار مرتفعة جداً، ومن المعروف أن هذه البذور المعدّلة جينياً لا تستنبت مرة أخرى كغيرها من البذور الطبيعية، ما من شأنه أن يجبر المزارع على العودة إلى الشركة لشراء البذور مرة أخرى، وهو ما يمثّل شكلاً فظاً من أشكال الاحتكار، فقد تسببت السياسة الاحتكارية للشركة ومنتجاتها في الهند بخسائر جسيمة لآلاف المزارعين وتراكم ديونهم وانتحار العديد منهم.

«ضد مونسانتو» في مصر أيضاً

وكانت مصر من بين الدول المشاركة في التحرك الاحتجاجي، حيث دخلتها منتجات مونسانتو منذ العام ٢٠٠٨ في مجال تسويق بذار الذرة الصفراء، وقد بلغت المساحة المزروعة بهذه البذار أكثر من ٦ آلاف فدان في العام ٢٠١٠ الأمر الذي تسبب بأضرار بالغة، وبحسب موقع حملة «مسيرة ضد مونسانتو» فإن الأبحاث برهنت على أن هذه المنتجات تؤدي إلى أمراض خطيرة، مثل السرطان خاصة سرطان الكبد، والتشوّه الخلقي للجنين، وقد تسبب العقم.

ويذكر بيان لـ (الجمعية المصرية للحقوق الجماعية) بأن الشركة «ترتبط بعلاقات شراكة قوية مع وكلاء محليين في السوق المصرية، مثل شركة (فاين سيدز) المصرية التي تقدمت بطلب إلى لجنة الأمان الحيوي بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني العام ٢٠٠٧ لتسجيل صنف (عجيب واي جي) المعدل جينياً، والمنتج بواسطة مونسانتو لمقاومة الثاقبات في الذرة».

وقد رصدت الجمعية في بيانها «مشكلة أخرى وهي دور الشركة الذي لا يتوقف عند حدود الإنتاج والإتجار في سوق البذور، بل يمتد إلى الترويج لفرض أشكال الحماية والبراءات على الأصناف النباتية، ومن ثم انتقال الحقوق التاريخية للفلاحين في إنتاج وتداول البذور بشكل حر إلى الملكية الخاصة واحتكارها بواسطة شركات إنتاج البذور العالمية، وعلى رأسها مونسانتو». وحذرت الجمعية من اليوم الذي قد لا يستطيع فيه الفلاحون المصريون الزراعة إلا بأمر من شركات مثل مونسانتو، معتبرة هذا نوعاً من «القرصنة الحيوية على حق الشعوب في إنتاج غذائها».

وفي سورية

في تقريرها حول سورية في نهاية عام ٢٠٠٥ الصادر في ١١/٧ تقول الـUSDA وزارة الزراعة الأمريكية «تعتبر التقانات الحيوية قضية مستجدة في سورية، كما أن سورية لا تمتلك الأبحاث الضرورية والشاملة في هذا المجال حتى الآن، نتيجة عدم وجود مخابر مناسبة قادرة على اكتشاف مثل هذه التقانة المتطورة على نطاق واسع، وهذا الأمر لم يؤثر على الحجم الكبير من صادرات الذرة الصفراء وفول الصويا المعدل وراثياً من الولايات المتحدة إلى سورية في الماضي ولا يتوقع أن يحدث ذلك في المستقبل القريب».❖١

لا تحاليل تجرى في بلادنا على هذا المستوى عند الاستيراد، الأمر الذي يحتاج إلى الحذر خاصة في هذا الوقت الذي تتدفق فيه الأغذية إلى بلادنا تحت مسمى مساعدات «إنسانية»، فكثيراً ما حفلت المساعدات الإنسانية للدول التي تعاني من الكوارث في دول العالم النامي بأسباب المرض والموت، وتخريب البيئة، لذا فسوء الظن مطلوب وضروري هنا.

لكن هذا الوضع تغير قليلا منذ ذاك الحين إذ أنشأت الهيئة العامة للتقانة الحيوية، وهي المعنية بشأن الهندسة الوراثية في سورية، وتقوم العديد من مراكز الأبحاث الآن بالاختبارات اللازمة للكشف عن الأغذية المعدلة وراثياً، وتم إصدار قانون للسلامة الأحيائية –ولم تصدر تعليماته التنفيذية حتى الآن– لكن كل ذلك لم يجد نفعاً على أرض الواقع، وما زالت تلك المنتجات تستورد وتستهلك على نطاق واسع دون رقيب أو حسيب.

USDA Foreign Agricultural service ؛ ٢٠٠٥
GAIN Report Number: SY٥٠٠٤؛١



تنويه

تم نشر مادة بعنوان «هل نحن خالدون؟» في العدد ٦١٠، وذكر على أن المصدر: (فك شفرة الكون) تأليف تشارلز سايف، ترجمة أيمن أحمد عياد، بتصرف. علماً بأن المادة المنشورة قد تم أخذ جزء رئيسي منها من موقع الحوار المتمدن في قراءة لوليد يوسف عطو، كذلك نقلاً عن المصدر الرئيسي.

أخبار العلم

العمل عند المسنين
يقلل من خطر الخرف



أثبتت دراسة أجريت على نحو نصف مليون شخص في فرنسا أنّ الأشخاص الذين يتأخرون في الإحالة على التقاعد هم أقل خطراً للإصابة بمرض الزهايمر أو أيّ نوع آخر من الخرف.

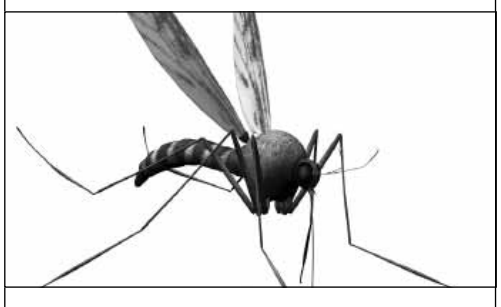
فحسب الباحثين، كلّ عام عمل إضافي يقلل من خطر الإصابة بخرف الشيخوخة بنسبة ثلاثة فاصل اثنين بالمائة.

تقول هيثر سنايدر من الجمعية الأمريكية للزهايمر: « الاستمرار في العمل لفترة أطول يبقي هؤلاء الأشخاص نشطين من الناحية المعرفية وبالتالي يبدو أنّ هذا الأمر يُقلل من الإصابة بالخرف أو مشاكل التذكر والتفكير والمنطق.»

أجرى الباحثون دراسات على حوالي أربعمائة وتسعة وعشرين ألف شخص أغلبهم من أصحاب المحال التجارية أو الحرفيين كالخبازين والنجارين. النتائج كانت واضحة، الشخص الذي تقاعد عن العمل في الخامسة والستين من العمر أقل عرضة للخرف بنسبة خمسة عشر بالمائة من ذلك الذي تقاعد في الستين. ويؤكد الخبراء أنّه حتى بعد التقاعد، يجب على الأشخاص ممارسة التمارين الذهنية للحفاظ على نشاطهم.

هل نحن بحاجة إلى العمل لمدة أطول لتفادي أو لتأخير مرض الزهايمر؟ النقاش في هذا الشأن معقد للغاية، وينطوي على عوامل اجتماعية وأخلاقية وسياسية.

«أطلس البعوض»
يتضمن ٣٥٠٠ نوع من الحشرات



بعد التغيرات المناخية العالمية الأخيرة شهدت أوروبا فيضانات قوية وعانت من انتشار البعوض بكثرة، ويقوم بعض الأشخاص كإيريس كروغر بتعريض أنفسهم لهذه الحشرات من أجل القيام بدراسات علمية. ولقياس نسبة عدائية البعوض، جلست إيريس مدة خمس دقائق لمعرفة عدد اللسعات التي تتعرض لها.

ايريس تقول أن البعوضة وإن كان مزعجة فانها تشكل حلقة في نظامنا البيئي، وتضيف «أعتقد أنه يجب تقبل وجودها. بالطبع ازدادت أعدادها بعد الفيضانات لكن ذلك أيضاً يدخل ضمن النظام البيئي. لذا يجب أن نتحلى بالهدوء قليلاً.»

وقد وضعت أفخاخاً خاصة للبعوض. تقوم بتغييرها كل عشرة أيام. ولجذب هذه الحشرات استخدمت ثاني أوكسيد الكربون المثلج. وقد التقطت ألفاً وخمسمئة بعوضة تقريباً خلال أربع وعشرين ساعة.

هذه الحشرات الصغيرة المزعجة التي تم التقاطها ستدخل في أطلس البعوض وهو وثيقة نشرت على الانترنيت تسمح بالتعرف على أنواع الحشرات. إذ تم التعرف على ثلاثة آلاف وخمسمئة نوع منها في العالم.

● وكالات

«التجربة».. السورية!!

◄ س.ح

وقف أمام المرآة .. يمكنك ملاحظة تغير ملامح وجهه.. يشعر بنشوة السلطة تسري في أطرافه.. تلاشى التلعثم على لسانه .. ارتفع صوته بثقة لم يعهدها.. لم يعد محط سخرية أحد من أقرانه ..لقد تغير.. وهو يعلم ذلك..

المشهد من الفيلم الألماني الرائع Das Experiment (التجربة)، حيث تدور أحداث الفيلم حول تجربة تحاكي «اختبار سجن ستانفورد» والذي تم إجراؤه في الواقع تحت إشراف فريق من الباحثين يقوده فيليب زيمباردو عام ١٩٧١، وهو يعد دراسة نفسية هامة عنيت بالاستجابات الإنسانية للأسير،وكثيراً ما أحيطت بشكوك من وجهة نظر أخلاقية وإنسانية.

نرى عملية تقسيم المشاركين العشرين في هذا الاختبار إلى مجموعتين، سجناء وسجانين على أن تدار التجربة ضمن مجموعة من الشروط أهمها حصول من يصمد طوال فترة التجربة على مكافأة مالية قيمة وبقائهم طوال تلك الفترة في سجن اصطناعي يحوي كل مايلزم من زنزانات وغرف إطعام ومنامة وكاميرات مراقبة وباقي اللوازم الكافية لجعله سجناً حقيقياً، تأتي الحيلة في خضوع المساجين لقوانين متوسطة الشدة في الحركة والمعيشة بينما يتم تنبيه الحراس إلى ضرورة الامتناع عن استخدام القوة الجسدية في ضبط المساجين وإلا سيتم استبعادهم من الاختبار وبالتالي حرمانهم من المكافاة المالية، ويتم تشغيل ضوء الإنذار من المختبرين عند ارتكاب أي من الحراس أو المساجين لأي خطأ.

تبدو التجربة بسيطة في البداية حيث يسعى الجميع للخروج منها بأسرع ما يمكن إلا أن التوتر كان يتصاعد تدريجيا بين المجموعتين ولم يعد بالإمكان الحفاظ على التوازن دون أن يتم أخذ إجراءات متطرفة من الحراس لتتصاعد الأمور بسرعة بين الفريقين في إطار درامي مشوق يستعرض التغييرات النفسية والعقلية المتسارعة لجميع المشاركين بأسلوب مثير جداً للاهتمام. وتظهر العديد من الرسائل المبطنة للمشاهد تتجلى تدريجياً في أفعال الجميع.

يتحدث الفيلم عن أبدية الصراع الأزلي على القيادة في الجماعة الواحدة، وما يرافق ذلك من سطوة وتجبر وتجاوزات واعتداءات قد تصبح دموية، كما خاطب معضلة وصول المهمش اجتماعياً إلى السلطة وما قد تفعله شخصيته الضعيفة من أعمال انتقامية تنصبه ديكتاتوراً جديداً يشبه سابقه إلى حد بعيد، تكلم عن سياسات القمع عن طريق توليد الإحساس بالخوف لدى السجناء، وشيء من التعسف يجعلهم يشعرون بأن النظام يسيطر على حياتهم، ويسلبهم من شخصياتهم وفرديتهم بمختلف الطرق، بالنتيجة سيقود كل هذا إلى شعور بفقدان السيطرة من طرفهم ويتم تقسيم الجماعة بين قطيع وراع للقطيع من قبل أياد خارجية (أصحاب الاختبار)، مما يخلق تغييرات جذرية في مزاج وأفعال المحتجزين تصل في النهاية إلى «ثورة» عارمة ممزوجة بعنف لم يعهده أي منهم، وهنا بالذات يتجلى ارتباط قصة الفيلم وأحداثه بالواقع «الثوري» العربي على العموم ومدى إسقاطاته على دموية المشهد المشرقي الآن..

مونتي بايثون: ليس كل «ضحك».. ضحكاً!

◄ رشاد الجندي

أين يمكنك أن تشاهد لينين وماركس يتحديان ماو تسي تونغ وغيفارا في برنامج مسابقات عن تاريخ الكرة البريطانية. أو تنشرمجموعة من النسوة العجائز الرعب في المدينة في وضح النهار ويتعرضون بالأذى للرجال والمارة، أو ينتقد وزير المشية السخيفة الأداء الحكومي الذي يركز ميزانيته على الدفاع والجيش ويقلل من دعم وزارة المشية السخيفة.



هذا الشيء المختلف كلياً نجده فقط عند «مونتي بايثون» وهي فرقة كوميدية سريالية بريطانية ضمت خمسة من أفضل الممثلين الكوميديين (جون كليسي، أريك أيدل، مايكل بالين، تيري جونز، غراهام تشابمان) بالإضافة إلى المخرج الأمريكي «تيري جيليام» مخرج برازيل، و١٢ قرداً.

اجتمعت الفرقة لأول مرة عام ١٩٦٩ لتقديم المسلسل « سيرك مونتي بايثون الطائر»ذي الميزانية المنخفضة وعرض منه أربعة مواسم بإجمالي ٤٥ حلقة على الـBBC.

كان المسلسل إبداعاً كوميدياً حقيقيا تجاوز كل الحدود التقليدية للعمل الفني، فلا يوجد محرمات عند البايثون،بدأت مواضيع السخرية عندهم بالدين ولم تنته برموز السياسة والعائلة الملكية البريطانية وحتى رموز الحرب العالمية الثانية والجيش البريطاني.

بنية المسلسل أصيلة مذهلة، تتكون من عدد من السكتشات السريالية المجنونة تتلاحق على الشاشة دون حدود تقليدية، تجمع بينها وتربطها رسومات «غيليام» وأفكاره الخيالية التي تعطي إحساساً بوحدة العمل وكليته. تتنوع الموضوعات التي تناولها البايثون حيث لايوجد محدد رئيسي لها، ولكن الهام فيها، أن تكون مجنونة بشكل كامل وأن تقلب فيها كل الوقائع والموازين والمسلمات.

اشترطت القواعد الكوميدية نهاية مضحكة جداً لاختتام المشاهد الكوميدية فيها، وقرر أعضاء الفرقة تجاهل النهاية (لصعوبة وجود نهايات لأفكارهم ذات السرد الكوميدي) وترك المشهد في منتصفه عندما يفقد طاقته المضحكة، وابتدعوا لذلك طرقاً خلاقة، فغالباً ما يقوم أحد الممثلين بالنظر إلى الكاميرا(كاسراً الجدار الرابع) ويقول«هذا سخيف.. هذا أسخف شيء رأيته في حياتي» ثم يغادر المشهد، أو تمر شخصية من المشهد التالي وتأخذ المشهد معها ..!!وقد استخدموا طرقاً مميزة رغم تكرارها، منها إلقاء كتلة معدنية فوق الممثلين، أومرور فارس من القرون الوسطى بالدرع المعدنية الكاملة مسلحاً بدجاجة ميتة يضرب بها الممثل عندما يقول شيئاً سخيفاً.

دخلت «المونتي بايثون» عالم السينما، وأنتجت أفضل الأفلام الكوميدية عالمياً. بدأت مسيرتهم السينمائية في فيلم «والآن لنأخذ شيئاً مختلفاً كلياً» الذي كان عبارة عن مجموعة اسكتشات من الموسمين الأول والثاني لبرنامجهم السيرك الطائر، ثم جاء بعده «مونتي بايثون» والكأس المقدسة الذي يتناول بأسلوب كوميدي ساخر أسطورة الملك البريطاني آرثر، وفرسان الطاولة المستديرة، بنقد معاصر، ومن الطريف أن الكوميديا في هذا الفيلم تبدأ من شارة العناوين والأسماء الأولى والتي تستمر لعشر دقائق.

ثم تعود الفرقة للعمل في فيلم آخر هو حياة براين الفتى الذي ولد في الكهف المجاور للمسيح في الليلة نفسها والذي يخطئ الناس دوماً بينه وبين المسيح، وهو ينتقد بشكل لاذع الأفكار الدينية دون التطرق لشخصية المسيح أو الديانة المسيحية.

تركت فرقة «مونتي بايثون» العديد من الأفلام التي نقدت بكوميديا مستفزة في قدرة الإبداع كل القيم «السامية» حيث تعرت هذه القيم وظهرت عيوبها بتجل ممتع في أعمالهم، قدموا نقداً سياسياً اجتماعياً لتقاليد المجتمع الأوروبي في العصور الوسطى وحتى العصر الحديث وللسياسات العالمية برؤية معاصرة وفهم معمق لطبيعة هذه السياسات وما يمثلها من حكام. جعلت فرقة «مونتي بايثون» العالم بأكمله أضحوكة ذكية تقف أمامها بانبهار مرعب وأنت تذرف دموع الضحك.....

■■

سجوننا لا تسع قامتك يا تولستوي

◄ عبد الرزاق دحنون

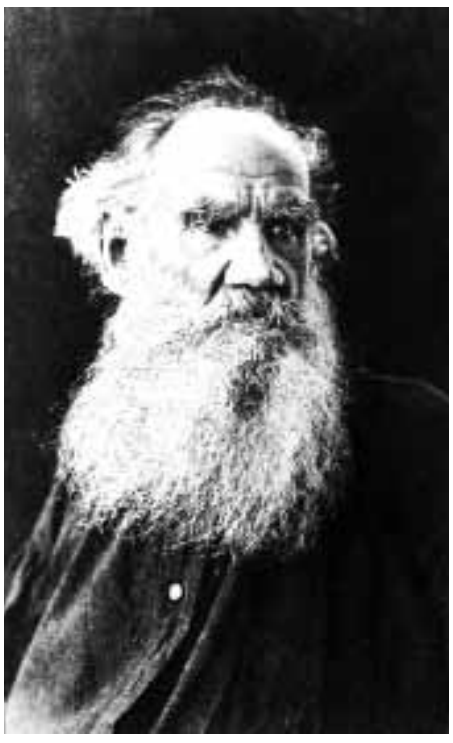
في البداية عليّ الاعتراف أنني لم أكتشف الجانب الفكري الفلسفي في شخصية ليف تولستوي إلا متأخراً، لكن من الإنصاف القول ما إن يدرك المرء قيمة هذا الفكر حتى يتحول غالباً إلى مبشر به، ففي قراءة فكر تولستوي الفلسفي شفاء للكثير من عذابات البشر، وفكره الفلسفي يندرج في مجمل إنتاجه في مراحله المتعددة مما يجعل استيضاحه عسيراً للغاية. وتولستوي من فئة الأبدال، كأخيه نزيل معرة النعمان في إدلب، فهؤلاء يظهرون في حقبة يغمرها مناخ حضارة مثقفة. ويتمتعون، بفضل التعمق في قضايا الفكر والإنسان والوجود، بدرجة من الوعي الكوني تدمجهم في ضمير العالم. وبذلك ينجحون في إنشاء سلطتهم الخاصة التي يوظفونها لنصرة الخلق.

في عام ١٨٨٤ كتب تولستوي لدار نشر الوسيط مجموعة حكايات تحمل عنوان: «قصص شعبية». اقترن فيها فضحه للاضطهاد والقهر مع دعوته للتسامح والحب الأخوي والابتعاد عن الشر الذي يكدر عيش البشر. ولم يصدق أهل الثقافة الارستقراطية أن هذه القصص مكتوبة بيد مبدع روايات الحرب والسلم وآنا كارينا والبعث. والظاهر أنها جرحت مشاعرهم المرهفة بعمق مضمونها وتسفيهها لأخلاقهم وطريقة عيشهم. وقد تعرضت قصصه الشعبية لملاحقة سلطات الرقابة القيصرية مثل قصته نيكولاي بالكين، وهي عبارة عن أهجية حادة يتعرض فيها لشخصية القيصر نيكولاي الأول، الذي كان من أشد الطغاة الذين يكرههم تولستوي. وقد قام الطالب «ميخائيل نوفوسلوف» من جامعة موسكو بطبع هذه القصة على آلة الطباعة دون إذن مسبق من تولستوي، واعتقل الطالب لهذا السبب. وعندما علم تولستوي بذلك، توجه إلى إدارة الشرطة القيصرية وطالبهم بالإفراج عن الطالب وحبسه هو. وأعلن أن المسؤولية تقع عليه لأنه كاتب هذه القصة. وبعد أن استمع جنرال الشرطة إلى تولستوي قال: يا ليف تولستوي إن مكانتك عظيمة وكبيرة بحيث لا تتسع سجوننا لها.

أساء كبار الأدباء الروس فهم أفكار وفلسفة تولستوي، وكذلك فعل أهل بيته، زوجته وأولاده. ففي آخر سنوات عمره، كان «إيفان تورغينيف» قلقاً للتغيرات الحادة في حياة وأدب تولستوي. وكتب إليه يقول: «العزيز ليف تولستوي، أكتب لك بشكل خاص، كم أنا سعيد كوني من معاصريك، حتى أعبر لك عن رجائي الأخير والحقيقي، عُد يا صديقي إلى النشاط الأدبي، أيها الصديق والكاتب العظيم للأرض الروسية، لبِّ رجائي». وقد خاف «تورغينيف» أن يقتل ولع تولستوي بالفلسفة والنضال الاجتماعي جذوة الإبداع الأدبي في نفسه. وقد أرعبه كتاب تولستوي (الاعتراف) بأجزائه الثلاثة (اعترافي، ديانتي، إنجيلي) ولم تسمح الرقابة القيصرية بطبعه في روسيا، لذلك طبع في جنيف. وقد تُرجم هذا الكتاب إلى العربية تحت عنوان اعتراف تولستوي وفلسفته عام ١٩٢٩بقلم الأرشمنديت «انطونيوس بشير» صاحب مجلة الخالدات في أمريكا الشمالية. وطبع في مصر عام ١٩٣٠ بعناية الشيخ «يوسف توما البستاني» صاحب مكتبة العرب.

المفاجأة التي أذهلتني ودفعتني للبحث في تفاصيل حياة هذا الأديب الكبير أن مفتي الديار المصرية، تلك الأيام، العلامة الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) وعلى الرغم من بعد المسافة الجغرافية بينه وبين تولستوي، لكنه استطاع بفطنته واتساع أفقه المعرفي واتصاله المتين بثقافة عصره إدراك المفاصل الأساسية في فلسفة تولستوي. وقد كتب رسالة إلى تولستوي موجودة في متحفه في موسكو، وبجانبها ترجمة إنكليزية لنص الرسالة العربية مؤرخة في الثاني من شهر نيسان عام ١٩٠٤ يقول فيها:

«أيها الحكيم تولستوي لم نحظ بمعرفة شخصك، ولكننا لم نُحرم التعارف مع روحك، سطع علينا نور من أفكارك، وأشرقت في آفاقنا شموس من آرائك، ألفت بين نفوس العقلاء ونفسك. فكما كنت بقولك هادياً للعقول، كنت بعملك حاثاً للعزائم والهمم، وكما كانت آراؤك ضياء يهتدي بها الضالون، كانت مثالك في العمل إماماً يقتدي به المسترشدون، وكما كان وجودك توبيخاً من الله للأغنياء كان مداداً من عنايته للضعفاء الفقراء».



الفنان التشكيلي نذير إسماعيل لـ«قاسيون»:

«الفنان شاهد على الزمن الذي يعيش فيه»

◄حاورته إيمان الذياب

●ما الذي تقوله بداية عن تجربتك الفنية؟

أحد أهم مصادري هو الفن الشعبي وهو الفن الذي ينتجه أي إنسان يريد أن يزين حياته ويستخدم أبسط المواد التي بين يديه كالقش أو الصوف..الخ ليعكس ثقافته أو رأياً ما في الحياة من خلال مواد بسيطة، أما المصدر الثاني فهو الفن الذي أنتج على مر العصور سواء في بلادنا أو خارجها وأرخ لفترات من حياة الناس والبشرية وفهمها للثقافة والجمال.

الدراسة مهمة جداً لأي فنان، لأنها تزوده بثقافة فنية، من خلال التفرغ لعدة سنوات، والعمل تحت إشراف مختصين، ومشاركة أصدقائه، فيخلق وينتج ويتعلم ويعلم الآخرين.

كل إنسان له ظروفه، من يدرس لغة، على سبيل المثال، لا يصبح أديباً، دراسته تساعده إذا كان فعلاً كذلك. والأفضل تغطية هذه الجوانب بالدراسة، ولكن يبقى الأساس هو الإنسان وما يريده، فالكلية عمرها حوالي ٥٠ عاماً وخرّجت آلاف الفنانين ولكن في النهاية الذين أنتجوا فناً من هذه الآلاف عدد محدود جداً.

●هل هذا مرتبط بتوافر الموهبة أم هناك أسباب أخرى؟

الأسباب كثيرة، جزء منها الموهبة والرغبة بإنتاج الفن وتكريس الوقت لذلك. الدراسة وحدها لا تصنع فناناً، الفن ليس هواية والإنسان لا يصير فناناً في أوقات الفراغ فقط، يجب أن تكرس له وقتك.. وقد يكون خياراً صعباً ولكنه خيار في نهاية المطاف، ولا أفهم كيف يخطط البعض ليصبح رساماً مثلاً بعد أن تتحسن ظروفه..!.

هناك عوامل تؤثر في رغبات الإنسان يكتشفها لاحقاً.

من ذكريات طفولتي أنني كنت أمر في طريقي بورشة للبسط اليدوية وأجمع بقايا خيوط الصوف الملونة، وأضعها في كأس ماء وأراقب بسرور انحلال الألوان في الماء، وكنت أيضاً أمر بدكان قريب من بيت جدي في باب الجابية وأتأمله كيف يرسم، عرفت لاحقاً أنه من أهم الفنانين الشعبيين واسمه أبو صبحي التيناوي.

لاحقاً، في أيام المدرسة الابتدائية، كنت أمر ببيت نوافذه الكبيرة مفتوحة، اختلس النظر إلى لوحاته المعلقة على الجدران، وعرفت فيما بعد أنه كان منزل الفنان خالد معاذ، أحد الفنانين المعروفين في سورية. استهواني ذلك دون أن أعرف له سبباً، لاحقاً عرفت!.

عشت طفولتي في حي الميدان الدمشقي في بيت يطل على الغوطة وبساتينها التي كانت تبدأ على بعد ٥٠ متراً فقط من منزلي، أصبحت الآن منطقة الزاهرة. والصور التي حملتها ذاكرتي البصرية انعكست في اهتمامي وبدأت البحث والقراءة والرؤية، تطلعاً للمعرفة أكثر.

طبق القش الذي تصنعه بعض الأمهات هو نوع من الفن والثقافة التي قد لا تكون موصفة ولكنها تفعل فعلها في حياتنا. لا يهمني الفن المحنط. فالمتحف شيء والحياة شيء آخر.

أذكر في أول مرة زرت فيها باريس دعاني أحد الأصدقاء إلى خارج المدينة، ونحن في القطار سألته: أليس هذا هو حقل تجارب القطار السريع (ولم أكن قد زرت المنطقة سابقاً ولا أعرفها) فأجابني: نعم.

فالقوة المهيمنة قادرة أن تعطيني المعلومة على بعد آلاف الكيلومترات منها، وهذا جعلني لا أرغب برؤية شيء منها وقررت أن لا أزور متحفاً أو أي مكان أثري، وبقيت شهراً ونصف أجوب الشوارع ولم أترك (غاليري) دون زيارته لأتعرف على ما يحدث، ما يرسمونه وينتجونه الآن، أردت أن أرى الحياة، والتي هي أهم من أي متحف لأنني صدمت بقدرتهم على تسويق كل ما يريدون أن تعرفه وبأدق تفاصيله ولكن لا يهمهم ما تريده، وما تريد أن تعرفه أنت، لذلك قررت أن أعرف الشيء المعاش، ما يحدث الآن.

●هل يعتبر المكان من محددات الانتماء والهوية؟

يوجد مثلاً نماذج لتصور (العشاء السري)، أحدهم أنتجه فنان إيطالي، والآخر صيني والثالث مسيحي شرقي، تمكن الشرقي من الوصول لفهمي وقول ما يريده. ببساطة لأنه يمثل ثقافتي. الثقافة الغنية، طريقته والإرث الذي يحمله يصلني بسهولة، ويشعرني بالانتماء والحميمية والقرب منه..

مفهوم الهوية والانتماء ليس مرتبطاً فقط بالمكان ومحتوياته وتفاصيله بل بالإرث الذي نحمله منذ القدم.

●كيف يستطيع الفنان أن ينقل من خلال رؤيته الفنية البعد الاجتماعي؟

الأمر مرتبط بدرجة وعي الفنان، خاصة سياسياً، ليستطيع أن يقول ما يريد،. بقدر ما أعي دوري أقوم بمهنتي وأنجزها بطريقة مناسبة، إذا لم أكن واعياً يتحول الفن في النهاية لنوع من التسلية والتزيين. وهذا له علاقة بدرجة وعيه بالمحيط الذي يعيش فيه وارتباطه بالواقع، فالفنان شاهد على الزمن الذي يعيش فيه، كلما كان صادقاً مع نفسه وفنه كانت شهادته صحيحة وصادقة.



> **الناس البسطاء حتى وإن كانوا غير مثقفين قادرون على التواصل والشعور بالإرث الذي يحملونه في جيناتهم لثقافة مارسوها وهي مغروسة فيهم منذ آلاف السنين.**



قراءة كتاب مثلاً تتطلب معرفة باللغة، هناك حد أدنى من المعرفة يجب أن تتوفر. وجهد يبذل، ودرجة وعي للاختيار بين كتاب وآخر.

الفن ليس جماهيرياً، يوجد كذبة كبيرة حول جماهيرية الفن.. من يملك أرضية ثقافية يستطيع فهم كل شيء، ولكن يلزمه تهيئة أيضاً فواجب النظام التعليمي تهيئة الإنسان لامتلاك أرضية ثقافية، ليرى ويسمع ويقرأ ويهذب ذائقته، هنا يوجد لدينا عطالة تمثل جزءاً من مشاكلنا.

ويلزمه توصيل من خلال الأدوات واستخدام التكنولوجيا، خاصة في زمن تستطيع فيه أن تزور متحفاً وأنت تجلس في بيتك بسبب تطور وسائل الاتصال.

●ما هي المادة الخام التي تستخدمها وكيف تقتنيها؟

يخبرنا تاريخ الفن أن أغلب الفنانين الذين قرأنا عنهم أبدعوا أدواتهم الخاصة بهم. وأنتجوا المواد التي استخدموها، عندما تصنع أدواتك التي تنسجم معها، ستعطي خصوصية أكثر وهوية أوضح لعملك، لذلك أصنع أدواتي، هذا مزاج أنا أحب ذلك وغيري قد لا يفعل.

بدأت القصة من فقري ومن وضعي الاقتصادي سابقاً لأنني لم أستطع الحصول على المواد من الأسواق.

ثم اكتشفت لاحقاً أن المواد الموجودة في السوق ليست للفنانين وإنما للهواة، للذين يتعلمون الفن.. الخ.

ألوان ومواد الفنانين غالية وليست متوفرة لهذا السبب وإن توفرت لا يمكن اقتناؤها لغلائها، والشيء الآخر أسعار منتجاتنا لا تكفي لجلب تلك المواد باهظة الثمن، التي لا تخرب ولا تتأكسد. هي مكلفة لفناننا.

بطريقة ما هناك دورة حياة لكل شيء كما للإنسان، ما هو الأثر الذي تركه الإنسان على المكان والطبيعة..؟؟. أنا أبحث عن الأثر. كنت أسكن في الميدان عندما جرى تهديم بناء وتحضيره ليحل محله بناء آخر. وقفت أتفرج وأسأل نفسي عن أرض البيت التي رأت الشمس هذه المرة، يا ترى متى ستغطيها الشمس مرة أخرى؟

وسكان هذا البيت كان لديهم أفكارهم وأحلامهم، وأولادهم كبروا وعاشوا وماتوا.. ما الأثر الذي تركوه. يختزن حياة؟ صار عندي اهتمام بتحويله لفن..

بدأت باستخدام أدوات مستهلكة أجدها أحياناً في الطريق لأعطي هذه القطعة حياة إضافية ثانية.

الأثر الذي تركه الإنسان على الحياة والطبيعة يمكن تحويله لشيء آخر، وخلق أثر جديد فيه. بمعنى إعادة إنتاج جماليةٍ للواقع. فما هو واقع اليوم يصبح غداً جزءاً من تاريخ، يمكن توثيقه وتأريخه من خلال تحويله، ولفت النظر للأشياء الجميلة التي يمكن أن تراها في أقبح شكل ولكن في البداية عليك رؤيته.

●تتكرر الوجوه في أغلب أعمالك، ما الذي تريد أن تقوله من خلالها؟

الوجوه هي موضوعي الأساسي، أهتم بالوجوه، وجوه الناس العاديين المهشمين، لأنها نافذة الإنسان على الواقع، تعكس الواقع وتنعكس عليه. هؤلاء الذين تمارس عليهم ضغوط، وهم موضوع لحالة الصراع الجاري.

●كيف ترى وضع الحركة الفنية في سورية ومستقبلها على الأقل القريب؟

الأزمة شيء مؤقت في النهاية. الفن السوري يتميز بجديته، ما أعرفه ويعرفه أبناء جيلي، أن التنافس كان على الجودة وصناعة الأفضل لا على النقود والربح. الآن صار التنافس على الربح والنقود. أتمنى أن يظل التنافس صراعاً على الجودة.

الشخص الذي يجلس ساعات يحفر النحاس ويطعمه بالفضة كان يصارع في سبيل جودة منتجه وفي النهاية يأخذ حقه (يربح). فالجودة أيضاً لها ثمن. لا أقصد أن نتحول إلى حرفيين..!! ولكن أن يصبح النقاش على الجودة واحترام للوقت المكرس لإنتاج الفن. فرغم أهمية المادة يبقى الفن كنتاج ثقافي هو الأول ثم لاحقاً تأتي الأمور الأخرى، ومنها البيع لأجل معيشة الفنان.

مازلنا أولاد هذا الإرث الذي سيبقى مهما كانت الظروف ولكن علينا أن نبحث عنه ونراه ولا تحوله إلى سلعة صرفة.

■■

للانتساب للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	٠٩٣٢٨٤٨٩٨٥
السويداء	مهند دليقان	٠٩٩١٥٨٦٧٣١
دمشق وريفها	علاء عرفات	٠٩٤٤٦٣٦٦٤٠
حمص	محمد زهري زهرة	٠٩٣٣١٤٥٨٩١
اللاذقية	صلاح طراف	٠٩٨٨٣٨٦٥٨١
طرطوس	رئيف بدور	٠٩٣٣٥٨٦٩٢٨
حماة	أنور أبوحامضة	٠٩٣٣٧٦٣٨٨٨
دير الزور	زهير المشعان	٠٩٣٢٨٠١١٣٣
الحسكة	حمدالله ابراهيم	٠٩٩٩٢١٢٤٠٤
حلب	جمال عبدو	٠٩٣٣٧٩٦٦٣٩
الرقة	محمد فياض	٠٩٤٥٨١٧١١٢

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم السبت 2013/07/20) «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

«المال والإعلام».. وتبادل الأدوار



◄ نور أبو فرّاج

تناقلت وسائل الإعلام الأسبوع الماضي عدداً من المستجدات على الصعيد الإعلامي العربي، كان أبرزها استقالة الصحفي الفلسطيني، عبد الباري عطوان، من رئاسة تحرير صحيفة القدس العربي بعد أن شغل هذا المنصب قرابة ربع قرن، ليأتي إعلان الاستقالة عبر الافتتاحية الأخيرة التي كتبها عطوان بتاريخ ٩ تموز حينما ودّع قرّاؤه، واستعرض رحلته الطويلة مع الصحيفة، و«الضغوط والتهديدات» التي تعرض لها على مر السنين، معلناً بأنه سيكمل تواصله مع القراء عبر تويتر وفيسبوك، في حين بقيت أسباب الاستقالة خفيةً بعد أن اكتفى بالإشارة إلى أن «أطرافاً أخرى لعبت دوراً في الدفع باتجاه هذا القرار». تزامنت استقالة عطوان مع حدوث «استقالات جماعية» لموظفين من الجزيرة مباشر مصر، احتجاجاً على أسلوب تغطية القناة «المتحيّز» لجماعة الإخوان المسلمين. لتنشر جريدة الأخبار بعد ذلك مقالاً تحت عنوان «الجزيرة أمريكا.. تتشبه بـ سي إن إن وتغازل اسرائيل»، تكشف فيه معلومات حول توجهات الأمير الجديد، تميمً بن حمد، نحو التركيز في المرحلة القادمة على قناتي الجزيرة الإنكليزية والأمريكية مقابل «تهدئة اللعبة الإعلامية في الجزيرة العربية» حسب وصف الكاتب. ويشير المقال لاحتمال حدوث «تغيرات جذرية» في القناة الأم قد تطال حتى اسم القناة ذاته، ويسلط الضوء على النقاشات التي تجري في أروقة الجزيرة أمريكا حول هوية القناة وأسلوب تعاطيها مع اسرائيل.

تباينت درجات الاهتمام الإعلامي بتلك المستجدات (تحديداً استقالة عطوان) بحيث تجاهلتها العديد من القنوات في الوقت الذي اكتفت به (البي بي سي) مثلاً بوصف عبد الباري عطوان بـ «الشخصية الإعلامية المثيرة للجدل»، دون أن تنكر استضافته عدة مرات كخبير في شؤون الشرق الأوسط. في حين أظهرت بعض الجرائد تعاطفاً مع «الصحفي المُقال».

خصصت جريدة الأخبار وقفات مطوّلة عند كل تلك الأحداث كان أبرزها مقال بعنوان «عزمي بشارة يطيح بعبد الباري عطوان» حيث تربط كاتبة المقال، سونيا الزين، بين استقالة عطوان وتعيين عزمي بشارة مستشاراً سياسياً وإعلامياً للأمير الجديد. وتستعرض تاريخ العلاقة بين جريدة القدس العربي وقطر التي كانت تدعم الجريدة مالياً، وتتحدث عن وجود نوع من التفاهمات بين الصحيفة و«قطر ما قبل الربيع العربي» في إشارة إلى أن الحال اختلفت في السنتين الأخيرتين.

لا يحتاج المرء قدراً كبيراً من الذكاء حتى يدرك علاقة كل تلك المستجدات بتنصيب الأمير، تميم بن حمد، والسياسات القطرية بـ«حلّتها الجديدة»، في محاولات للإيهام بتغيرات إعلامية جذرية لمؤسسات الجزيرة الإعلامية كنوع من «الرتوش الإضافية» على مشهد الديمقراطية القطري والتنازل عن السلطة..!! التي تركت البعض يتساءلون عن احتمالات تغير في السياسات القطرية، بالرغم من أن المشهد الإعلامي –السياسي– يقدم إجابات كافية حول طبيعة التوجهات القطرية القديمة– الجديدة.

يمكن النظر إلى بعض تلك التطورات ومنها الضغوط القطرية على عبد الباري عطوان بإتجاه تقديم استقالته كمثال جديد لسطوة المال على السياسات التحريرية والمحاولة المستميتة لإيجاد منافذ تأثير على الرأي العام باستغلال جماهيرية القدس العربي وأعداد توزيعها، في حين يظهر التطلع نحو تفعيل الجزيرتين الأمريكية والإنكليزية اتجاهاً نحو إشهار الموقف القطري الحقيقي من إسرائيل دون الحاجة للمواربات والإيحاء بتبني خط المقاومة الذي تخفّت فيه الجزيرة العربية عدة سنوات. في حين تعكس حادثة الاستقالات الجماعية وحوادث أخرى مشابهة درجة التخبط والفوضى التي تعيشها مؤسسة الجزيرة ودولة قطر من ورائها.

يبقى الشعب أو جمهور المشاهدين والقراء اللاعب الخفي والعنصر الحاسم المشترك في تلك الأحداث جميعها، والذي أثبت ألا وجود لتبعية مطلقة لوسيلة إعلامية بعينها، وأن الخبرات ودرجة الوعي التي اكتسبها الشارع بفعل التجارب والصدامات الواقعية المؤلمة خلال السنتين الماضيتين قادرة بكليتها على خلخلة والإطاحة بأضخم المؤسسات الإعلامية مهما بلغت درجة «مهنيتها وتطورها»، ما يجبر الكثيرين بأن يعيدوا النظر بآرائهم حول التأثير الحقيقي لتلك المؤسسات على إرادة الشعوب، وما إذا كان تحكّمها بزوايا التصوير وكوادر المشهد يعني امتلاكها الصورة كاملة.

دراما الأزمة.. قراءة أولية

◄ عارف الدالي

تحاول مجموعة من الأعمال الدرامية الرمضانية السورية مقاربة الحدث السوري من زوايا نظر متباينة، والمشترك بينها جميعاً محاولتها تقديم رؤية موضوعية ومقنعة حول ما يجري.. فهل استطاعت فعل ذلك؟







ربما من المبكر تقديم أحكام نهائية حول مجمل المسلسلات السورية التي يجري عرضها في رمضان، والتي تحاول عكس الواقع السوري ومعالجته دراميا، وبين تلك المسلسلات (منبر الموتى)، (سنعود بعد قليل)، (وطن حاف). لكن ما يلفت النظر بداية، أن هذه المسلسلات الثلاثة على الأقل، لا يمكن وضعها في سلة واحدة، حيث يخرج (وطن حاف) من السباق بعد الحلقة الأولى، لأنه يعد نكوصاً كبيراً عن المستوى الذي وصلت إليه الدراما السورية من جميع النواحي الفنية وخاصة من ناحية النص وما يعاب على هذا العمل من سطحيته الشديدة في المعالجة، الأمر الذي دفع البعض إلى تسمية العمل (دراما قناة الدنيا)..

في المقابل فإن مسلسل (منبر الموتى) الذي قدم في حلقاته الأولى معالجة عميقة لنواحٍ متعددة من الأزمة وتحديداً عمل الأجهزة الأمنية ودرجة فسادها وارتباط بعض أفرادها بالخارج أحياناً، سرعان ما دخل في الإطار الهوليودي حين وصل إلى معالجة المظاهرات فالتزم رواية (الجزيرة) في مقابل تبني (وطن حاف) رواية (الدنيا)..

إنّ ما يدعو إلى التمهل والتسامح مع عدم قدرة الدراما السورية على عكس جوهر الأزمة التي نعيشها هو أن تلك الأزمة لما تنته بعد، هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى فإن النخب (المثقفة) التي عالجت الموضوع من وجهة نظر المعارضة والموالاة بتوصيفهما السطحي والمؤقت الرائج حالياً، إن هذه النخب نفسها مؤقتة..! والقراءات العميقة والموضوعية لأزمة بهذا الحجم لن تتم في القريب العاجل، ولكنها ستأخذ وقتها وربما تحتاج إلى سنوات عديدة حتى تتحول إلى فن حقيقي..

بالزاوية...!



من نحن بلا حلم؟

◄ طوني حصني

يقول رسول حمزاتوف في مقدمة كتابه داغستان بلدي: «عندما تستيقظ في الصباح لا تقفز من السرير كأن كلبا قد عضك، فكر بما حلمت به أولاً! لماذا يعزف ضارب الطنبور طويلاً؟ يحلق بجناح الحلم عالياً قبل أن يغني ...».

ربما يكتسي الحلم في المغزى العميق هنا معنى أغنى وأرحب من المعاني المباشرة أو المجازية المطروقة، فهو استهلال الأفكار وهو شرارتها ومطبخها الأول، والحلم أيضا درجة تراكم جنينية في الوعي البشري، يشبه الخامة الأولى التي لابد من إنضاج مادتها قبل الانطلاق، وبهذا يغدو مرحلة أساسية لايمكن الاستعاضة عنها في مجمل النشاط الإنساني. لكن إلى جانب هذا التصور المنتج توجد هناك كل التراكمات السلبية للمفاهيم التقليدية عن الأحلام والحالمين، إذ تكفي مجرد الإشارة إلى الموضوع حتى يروح الوعي إلى أحلام النوم أو اليقظة وأبعادها النفسية. أما في الموروث الشعبي فغالباً ما تختزل الصورة عن الحلم وتمسخ بقسوة فأحلام النوم أو تأملات المستيقظين (الحالمة) هي بالتحديد تلك المجنحة، المفعمة بوهم عقيم، يستدعي لونها الوردي السخرية دائماً وأصحابها دراويش عاجزون ولن يصيبوا في حياتهم شيئا منها! أما بقية الأحلام فهي تلك الكوابيس المرعبة، المبعوثة من عالم الأسطورة والغرابة، تتباهى الذاكرة الموروثة باقتنائها أو اختلاقها كمتلازمة مرضية، يكتنفها غموض ساحر يضع أصحابها ومفسريها في مقام خاص من الجاذبية والحكمة! وهكذا وللأسف لا تتواجد تلك الصورة المشرقة عن الحلم بالمعنى الإنساني المنتج إلا في ألوان الفكر والفن الطليعيين، فالحلم هنا هو تأمل فاعل من أجل التغيير والتطور، واستمرار الحياة! وهو بهذا ملازم لإنسانية البشر، هل تذكرون هذه الكلمات: «ومين نكون من غير ما نحلم ببكرا؟».

tony@kassioun.org

موقع «قاسيون» WWW.KASSIOUN.ORG قيد النقل إلى خادم آخر حالياً